وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح -ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص: المحاسبة المالية

بعنوان

تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

دراسة حالة لعينة من شركات تأمين الأضرار في الجزائر سنة 2015

إعداد الطالب: رشيد قريرة

إشراف الأستاذ: الحاج عرابة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :.....

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د عبد الغني دادن	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
د الحاج عرابة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مقررا
د محمد الصغير قريشي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا
د عبد الله مايو	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2015 - 2016

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا العمل ووفقني إلى انجاز هذا البحث.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف عرابة الحاج الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إنجاز هذا البحث في أحسن صورة، كما نشكر الأستاذ بكاري بلخير على مجهوداته ونصائحه القيمة التي كانت لي عونا في إتمام هذا البحث كما نشكر الأستاذ عطاء الله بدر الدين في سنده لي وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة في الإطار المنهجي والإحصائي لإنجاز هذا البحث على أحسن وجه، كما نشكر الأستاذة فائزة خمقاني على توجيهاتها و ما قدمته لي في خصوص التدقيق اللغوي.

والله وليُّ التوفيق

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة اعتمد الباحث على الإطار النظري المتعلق بالموضوع بغية تشخيص متغيرات الدراسة أما الإطار العملي فقد استعمل الباحث الإستبانة والمقابلة ليقوما بهذا الغرض .وقد استعمل الباحث الأساليب الإحصائية ومن أهمها اختبار T لعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق واختبار مان وتني واختبار كرسكال واليس بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن شركات التأمين تلتزم بقواعد القياس والتسجيل والإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي كما أن هذا الأخير ساهم في تحسين نظام المعلومات المحاسبية لهذه الشركات، في حين تشير النتائج إلى وجود تحديات و مشكلات تواجه الممارسات المحاسبية لشركات التأمين، ومن أهمها غياب السوق المالي النشط وارتفاع تكاليف التقييم والإفصاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي (SCF)- ممارسة محاسبية - شركات التأمين - محاسبة شركات تأمين.

Résumé

Cette étude vise à déterminer la réalité des pratiques comptables dans le secteur de l'assurance (compagnies d'assurance dommage) sur la lumière du système de comptabilité financière (SCF),afin d'atteindre les objectifs souhaités de cette étude, le chercheur a adopté le cadre théorique sur le sujet afin de diagnostiquer les variables de l'étude. Le cadre opérationnel a été utilisé chercheur questionnaire et interview pour le but de cette. Le chercheur a utilisé des méthodes statistiques est le test le plus important du test t deux échantillons indépendants et la variance pour tester les différences et test de Mann Whitney et tester analyse Chriskal Wallis, en plus de statistiques descriptives et la chose la plus importante que je l'utilise les écarts moyens et standards. Le chercheur a constaté dans cette étude que les entreprises d'assurance respectent les règles de mesure, l'enregistrement et la divulgation comptable prévu dans le système de comptabilité financière que celui-ci a contribué à l'amélioration de l'information pour ces système de sociétés de comptabilité, tandis que les résultats indiquent qu'il ya des défis et problèmes auxquels font face les compagnies d'assurance et pratiques comptables, il est le plus important de l'absence de marché financier actif et les coûts élevés de l'évaluation et de la comptabilité divulgation.

Mots-clés: système de comptabilité financière (SCF) - la pratique comptable - les compagnies d'assurance- Comptabilité des sociétés d'assurances.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

الملخص

فهرس المحتويات..... I - III

المقدمة .....أ- هـ

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين والدراسات السابقة 02

المبحث الأول : آلية تقييم الممارسة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي.....03

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي 03

الفرع الأول: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي 03

الفرع الثاني: أهداف وخصائص النظام المحاسبي المالي.....04

المطلب الثاني: مفهوم الممارسة المحاسبية ومتغيراتها.....06

الفرع الأول: تعريف الممارسة المحاسبية 06

الفرع الثاني : القياس والتسجيل المحاسبي بين المفهوم والمواصفات.....06

الفرع الثالث: الإفصاح المحاسبي ونظام المعلومات المحاسبية بين المفهوم والمواصفات.....08

المطلب الثالث: تسجيل الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات..... 10

الفرع الأول: التسجيل المحاسبي للأصل والخصوم..... 11

الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي للأعباء والإيرادات..... 13

المطلب الرابع: كيفية التقييم في النظام المحاسبي المالي الجزائري.....15

الفرع الأول: قواعد التقييم العامة.....15

الفرع الثاني: قواعد التقييم الخاصة.....17

المبحث الثاني: مفاهيم حول التأمين ومحاسبة التأمين.....24

المطلب الأول: ماهية التأمين.....24

الفرع الأول : مفهوم التأمين.....24

الفرع الثاني: أركان التأمين.....26

الفرع الثالث: أنواع التأمين.....27

المطلب الثاني: طبيعة النشاط والعمليات الأساسية لشركات التأمين.....28

الفرع الأول: أهمية منشآت التأمين.....28

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي.....29
الفرع الثالث:الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين.....29
المطلب الثالث: النظام المحاسبي لشركات التأمين.....35
الفرع الأول: ركائز تصميم النظام المحاسبي 35
الفرع الثاني : وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين.....38
الفرع الثالث : خصائص محاسبة شركات التأمين.....40
المبحث الثالث : الدراسات السابقة.....42
المطلب الأول :الدراسات العربية.....42
المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية.....49
المطلب الثالث: الدراسات الوطنية.....50
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية لواقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين 56
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....57
المطلب الأول: المنهج المستخدم.....57
المطلب الثاني:حدود الدراسة.....58
الفرع الأول: الحدود الزمنية.....58
الفرع الثاني: الحدود البشرية.....58
الفرع الثالث: الحدود المكانية.....58
المطلب الثالث:مجتمع وعينة الدراسة.....58
الفرع الأول: مجتمع الدراسة.....58
الفرع الثاني: عينة الدراسة.....60
الفرع الثالث: خصائص عينة الدراسة.....61
المطلب الرابع: الأدوات المستخدمة لجمع البيانات.....64
الفرع الأول:الاستبيان.....64
الفرع الثاني:المقابلة.....67
المطلب الخامس: اختبار ثبات وصدق الأداة وأساليب معالجتها إحصائيا.....69
الفرع الأول: ثبات الأداة.....69
الفرع الثاني: صدق الأداة.....75
الفرع الثالث: أسالب المعالجة الإحصائية.....79

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة.....81
المطلب الأول: صياغة الفرضيات التجريبية إلى فرضيات إحصائية.....81
الفرع الأول: الفرضيات التجريبية (البحثية) 81
الفرع الثاني:الفرضيات الإحصائية.....82
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات 83
الفرع الأول:اختبار الفرضية الأولى.....84
الفرع الثاني:اختبار الفرضية الثانية.....100
الفرع الثالث:اختبار الفرضية الثالثة.....108
الفرع الرابع:اختبار الفرضية الرابعة.....118
الفرع الخامس:اختبار الفرضية الخامسة.....120
المطلب الثالث: تحليل النتائج 123
الفرع الأول: تحليل نتائج الفرضية الأولى 123
الفرع الثاني: تحليل نتائج الفرضية الثانية 124
الفرع الثالث: تحليل نتائج الفرضية الثالثة 125
الفرع الرابع: تحليل نتائج الفرضية الرابعة 127
الفرع الخامس: تحليل نتائج الفرضية الخامسة 127
الخاتمة.....132
قائمة المراجع.....137
قائمة الجداول..... 143
قائمة الأشكال.....146
قائمة الملاحق.....147

المقدمة

المقدمة

تلعب المنشآت المالية دورا مهما في المجتمعات الحديثة حيث يقوم نشاطها على جمع الأموال بأشكال مختلفة من أفراد المجتمع ليعاد استثمارها مرة أخرى ويستفيد منها المجتمع بصور مختلفة، وشركات التأمين أحد هذه المنشآت، والتي يعود وجودها إلى القرن العاشر قبل الميلاد، حيث نشأت فكرة التأمين حينما حدث ركود اقتصادي في البلاد، سببه خوف التجار على أموالهم وسلعهم التي سيسافر بها عبر البحر، فأخذوا يمتنعون شيء فشيء على المغامرة بتجارتهم لذا ابتكر العلماء والمفكرو ن آن ذاك فكرة تأمين تلك الأموال والسلع مقابل مبلغ يدفعه أصحاب الأموال والسلع على أن يتم تعويضهم إذا حدث وأن تضررت مدخرات التاجر، إذن منذ القدم والإنسان يبحث على أحسن السبل لتأمين أغراضه من الضياع والسرقة، فالحاجة هي التي جمعت الكثير من الناس إلى البحث على طريقة يتم من خلالها تأمين أغراضهم ، لذا وجدت صيغة التأمين وتعارف كل البشر عليها بهذا المفهوم، حيث كانت عقود التأمين تكتب وتحسب بطرق بسيطة، لكن مع تطور التجارة والصناعة وتعدد المخاطر تحولت فكرة التأمين إلى إنشاء شركات تجارية تسهر على القيام بهذه العمليات على أحسن حال وتسعى لتطوير صيغ التأمين محاولين الوصول إلى صيغ تريح وتطمئن مستعملي التأمين وفي الوقت نفسه تحقق عائدات مالية لهذه الشركات، إلى أن تطورت فكرة التأمين وأصبحت على ما هو عليه الحال الآن.

يعد قطاع التأمين في الجزائر أحد القطاعات التي عرفت تطورات هامة خلال السنوات الماضية، فأخذت الدولة تسعى إلى تطويره من خلال سن قوانين جديدة تعمل على تنظيم هذه المهنة، وفتح المجال للشركات الخاصة من أجل الاستثمار في قطاع التأمين والتخلص من احتكار الدولة لهذا القطاع **وتمثل ذلك من خلال القرار رقم95-07 في 25 جانفي 1995** ثم تلاها القانون 06-04 في 20 فيفري 2006 يعدل ويتمم القرار 95-07 .

ونتيجة دخول مضمار إنشاء الشركات في السنوات الأخيرة حيث يظهر جليا زيادة ملحوظة في عدد المشتركين لدى هذه الشركات، أي تضاعف الحصص بالنسبة لهذه الشركات من زبائن وزيادة حجم العمليات التي تقوم بها ،كل هذا راجع إلى سياسة الدولة في إيجاد عدد أكبر من الشر كات من أجل دفع وتيرة الاستثمار، وهذه العمليات التي تقوم بها شركات التأمين لابد لها من نظام محاسبي محكم، ففي السابق كان هناك المخطط المحاسبي

الوطني الذي أصبح لا يتماشى مع متطلبات البيئة الاقتصادية والذي استدعى البحث على نظام يتماشى معى ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية، ونتيجة لذلك تم تغيير المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، والذي نتج عنه تغيرات في النظام المحاسبي للتأمين والذي قدم الصبغة الدولية لهذه المحاسبة ، وعلى هذا الأساس ستتناول في هذه الدراسة دراسة محاسبة هذه الشركات والتي سنعمل على تقييمها في ظل النظام المحاسبي المالي مما يجعلنا نحاول أيضا معرفة المشاكل التي تواجه هذا القطاع و هذا ما يدفعنا إلى مناقشة محاسبة التأمينات في الجزائر في ظل هذا النظام و دراسة أهم المشاكل و التحديات.

الإشكالية الرئيسية:

في ظل ما تم ذكره حول المحاسبة في قطاع التأمين يتم صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي:

ما هو واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي؟وما هي أهم المشكلات و التحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية الرئيسية يتم تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كما يلي:

- هل تلتزم شركات التأمين بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ؟
- هل تلتزم شركات التأمين بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ؟
- هل تلتزم شركات التأمين بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ؟
- هل ساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين؟
- ما هي أهم الإشكالات و التحديات التي تواجه الممارسات المحاسبية في شركات التأمين؟

الفرضيات:

تم صياغة فرضيات البحث بمصطلحات الظاهرة المدروسة و هي كما يلي:

الفرضية الرئسية الأولى : تلتزم شركات التأمين بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى : توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين المؤسسات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الثانية : تلتزم شركات التأمين بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى : توجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : توجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :توجد فروق جوهر ية في التسجيل المحاسبي بين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الثالثة : تلتزم شركات التأمين بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى : توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبيين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الرابعة : ساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين.

الفرضية الرئسية الخامسة : شركات التأمين تواجه مشكلات و تحديات في الممارسات المحاسبية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوع يعد من أهم المواضيع في مجال محاسبة شركات التأمين وخاصة بعد تبني هذه الشركات النظام المحاسبي المالي فأستدعى ذلك على الوقوف على واقع الممارسات المحاسبية في شركات تأمين الأضرار وذلك من خلال معرفة كيفية عملية القياس والإفصاح المحاسبي لها أي التعرف على كيفية التقييم المحاسبي و فهم ميكانيزمات الإفصاح المحاسبي على مستوى هذه الشركات كما يتم الوقوف على التسجيلات المحاسبية لها، وأيضا التعرف على نظام المعلومات المحاسبية والذي بدوره يسهل ويدعم الممارسة المحاسبية.كما يتم الكشف على تأقلم أو عدم تأقلم شركات التأمين مع النظام المحاسبي المالي حتى يتسنى لهذه الشركات التركيز على نقاط الضعف ومحاولة تداركها والوقوف على أبرز المشكلات و التحديات التي تواجها شركات تأمين الأضرار وفتح آفاق أخرى للبحث.

أهداف البحث:

إن الأهداف الأساسية التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع تكمن في:

- التعرف على طبيعة الممارسة المحاسبية في هذا القطاع.

- التمكن من معرفة صحة القياس والتسجيل والإفصاح المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية .

- الكشف عن مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين.

- إبراز التحديات والمشكلات التي تواجه شركات التأمين.

-إثراء مكتبة الجامعة بدراسة حول الممارسة المحاسبية في قطاع التأمين والتي نادرا ما نجدها في هذا الشق.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع هي كون موضوع واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين من المواضيع الجديدة، وحتى يتسنى للباحثين و المهتمين بمحاسبة شركات التأمين من معرفة واقع الممارسات المحاسبية لهذه الشركات بعد مرور خمس سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي وأيضا من أجل فتح مجال البحث للمهتمين بالممارسة المحاسبية في شركات التأمين للوقوف على نقاط القوة من أجل تعزيزها ونقاط الضعف للسهر على تعديلها وتصحيحها.

المنهج المستخدم:

تقتضي مثل هذه الدراسة التي ستشمل عينة من شركات التأمين في الجزائر من وطنية وخاصة على اختلاف أنواعها ومن أجل الوصول إلى النتائج المرغوبة والمرجوة تبنى المنهج الوصفي التحليلي والذي يستخدم أسلوب دراسة العلاقات والذي يدخل ضمن أقسامه دراسة الحالة والتي ستكون على عينة من شركات تأمين الأضرار ويرى الباحث أنه مناسب لمثل هذه الدراسة.

حدود البحث:

إن وضع حدود للدراسة يعطي صبغة مناسبة لذلك يرى الباحث بأن تكون هناك حدود زمنية وحدود مكانية وحدود بشرية وهي كما يلي:

الحدو د الزمنية:

أجريت هذه الدراسة على شركات التأمين الوطنية والخاصة في سنة 2015.

الحدود المكانية:

أجريت هذه الدراسة على شركات التأمين الوطنية والخاصة وكانت وجهتنا إلى المديريات العامة والموجودة في الجزائر العاصمة.

الحدود البشرية:

أجريت هذه الدراسة على عينة من شركات التأمين الوطنية والخاصة في الجزائر والممثلين من طرف مدراء وإطارات المحاسبة والمالية الموجودين في شركات التأمين.

مجتمع وعينة الدراسة:

1- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات التأمين والمكونة من شركات وطنية وشركات خاصة في الجزائر.

2- عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في شركات التأمين الوطنية و الخاصة أي سنختار جزء من الكل من أجل تمثيل مجتمع الدراسة أي سنختار عدد معين من شركات التأمين الوطنية والخاصة والتي ستمثل عينة الدراسة ممثلة بمدراء وإطارات المحاسبة والمالية.

الأدوات الإجرائية:

إن اختيار الأدوات المناسبة لعملية البحث والتقصي له دور بارز في الوصول إلى النتائج المرجو الوصول إليها، لذلك نرى بأن استخدام الأداة المناسبة يدعم الدراسة بشكل مباشر، ويعطي نتائج لها أكثر دقة و موثوقية ،و في مثل هذه الدراسة و بحكم كل المديريات العامة لشركات التأمين متواجدة في الجزائر العاصمة والتي يتمركز فيها المفحوصين ، نرى بأن استخدام الإستبانة في كل من الفرضية الأولى والثانية والثالثة والرابعة هي أفضل أداة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة،أما عن الفرضية الخامس نستخدم المقابلة وهي الأنسب والأجدر كأداة قياس للوصول إلى النتيجة.

صعوبات الدراسة:

- نقص الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.
- ندرة مراجع محاسبة شركات التأمين باللغة الأجنبية
- صعوبة ضبط مواعيد مع مدراء وإطارات المحاسبة والمالية في شركات التأمين ، ويرجع ذلك لتراكم العمل وكثرة المواعيد وحتى وإن أتيحت لك الفرصة فالوقت يعد قصير جدا مع ما تود الوصول إليه.
- ضيق الوقت المحدد لإجراء الدراسة.

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين والدراسات السابقة

مقدمة الفصل

إن مزاولة أي نشاط اقتصادي تحت راية وجود شركات يحتم على هذهشللر كات تبني نظام محاسبي يعمل على ترجمة الأحداث الاقتصادية إلى بيانات مالية تستعمل في اتخاذ القرارات، وتختلف هذه الشركات حسب طبيعة نشاط كل منها، فمنها من ينشط في مجال البناء ومنها ما ينشط في مجال الصناعة والبعض الآخر من الشركات ينشط في مجال الخدمات، وتتفرع الخدمات إلى عدة أشكال ومن بين هذه الأشكال نجد شركات التأمين التي تنشط في مجال أداء خدمات تأمينية، وكغيرها من الشركات لابد لها من نظام محاسبي يضبط لها مدخلاتها ومخرجاتها للوصول إلى نتائج نهائية حول الوضع المالي للشركة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل الإحاطة بالنظام المحاسبي المالي الجزائري مع التطرق إلى متغيرات الممارسة المحاسبية، ثم التطرق إلى شركات التأمين ونظامها المحاسبي، وسيكون الجزء الأخير من هذا الفصل مخصص للدراسات السابقة.

المبحث الأول : آلية تقييم الممارسة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

تعتمد الكيانات التجارية على أنظمة محاسبية من أجل الوصول إلى الوضع المالي للمنشئة، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية النظام المحاسبي المالي والتعرف على الممارسة المحاسبية ثم معرفة آلية التقييم في الممارسة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي

سنحاول من خلال هذه الجزئية التطرق إلى تعريف النظام المحاسبي المالي ومن هم المعنيين بالالتزام بتطبيقه.

الفرع الأول: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي

1- "النظام المحاسبي المالي هو تقنية تسيير موحدة(Normalisée) تهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث تسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها ، تقييمها وتسجيلها كما تهدف أيضا إلى عرض جداول مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة "[1].

2- " هو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[2].

وهذا التعريف هو ما جاء في قانون 07-11 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي وذكره على أنه:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، و تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[3].

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

---

[1] علاوي لخضر ، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF** ،السنة 2014، الصفحات الزرقاء، ص10.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،الجزء الأول،السنة غير موجودة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،ص26.

[3] وزارة المالية، القانون رقم07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر2007 ، الجزائر، المادة3، ص3.

"تطبق أحكام نظام المحاسبة المالية على كل شخص طبيعي أو معنوي على وجه الالتزام بموجب نص قانوني أو تنظيمي ، ويستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنيون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية"[4].

تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية[5]:

- الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري والتعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويستثنى من تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

الفرع الثاني: أهداف وخصائص النظام المحاسبي المالي

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي[6]

سيساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات مجلس معايير المحاسبة الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني ؛

- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛

- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛

-تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ " الصورة الوفية والعادلة ".

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي

---

[4] مفيد عبد اللاوي ، **النظام المحاسبي المالي الجديدSCF** ، السنة2008،مطبعة مزوار،ط1،ص55.

[5] علاوي لخضر ، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF** ،مرجع سبق ذكره، ص11.

[6] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الماليSCF**،السنة 2011،الصفحات الزرقاء،ص11.

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي[7]:

- اختيارالبعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة ، ومن ضمن ثلاثة مرجعيات محاسبية :أوربية،أمريكية،IAS/IFRS،اختار هذا الاخير؛

- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل ، ولطرق التقييم وإعداد القوائم ، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية؛

- يوفر معلومات مالية واضحة ، ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين.

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي ، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية ، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

ويتضمن النظام المحسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ، ومعايير محاسبية ، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة . وتشمل الكشوف المالية على ما يلي[8]:

- الميزانية.

- جدول حسابات النتائج.

- جدول سيولة الخزينة.

- جدول تغير الأموال الخاصة.

---

[7] بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدوليةIAS/IFRS** ،منشورات كليك،ج1،ط2،2015،ص26.

[8] ناصر مراد، **الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآلية تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS،الجزائر،13-15 أكتوبر 2009،ص3.

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

المطلب الثاني: مفهوم الممارسة المحاسبية ومتغيراتها

الفرع الأول: مفهوم الممارسة المحاسبية

" هي الطريقة الروتينية التي يتم جمعها من يوم إلى يوم و الأنشطة المالية لكيان تجاري وتسجيلها. والممارسات المحاسبية للشركة تشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياستها المحاسبية والالتزام بها على أساس روتيني ، وعادة من قبل محاسب و / أو مدقق حسابات أو فريق من المهنيين في المحاسبة "[9].

وأيضا في هذا الصدد قد قمت شخصيا بعدة بزيارات ميدانية لمكاتب المحاسبة وتم التطرق إلى مفهوم الممارسة المحاسبية، وقد خلصنا إلى أن الممارسة المحاسبية هي "تلك العمليات اليومية التي يقوم بها المحاسب أو مجموعة من المحاسبين بناء على مبادئ وقواعد وطرق محاسبية وقوانين تم وضعها من أجل الوصول إلى نتائج معبرة عن تلك الوضعية في فترة من الزمن، أو هي ذلك العمل المحاسبي الذي يكون بشكل متواصل ويكون فيه التسجيل والتبويب والتلخيص بناء على المبادئ والقواعد والطرق المحاسبية التي نص عليها القانون وحددها"[10].

الفرع الثاني : القياس والتسجيل المحاسبي بين المفهوم والمواصفات

أولا:القياس المحاسبي

1- **مفهوم القياس المحاسبي:**"يتمثل القياس المحاسبي في القياس الكمي للتعبير عن العمليات المالية المتبادلة أو القابلة للتبادل والتي تقوم بها الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، وذلك في صورة أرقام محددة سواء كانت بالتكلفة أو بالقيمة عن طريق استخدام وحدة قياس تتمثل في وحدة النقود"[11].

2- صفات القياس المحاسبي[12]:

---

[9] http://www.investopedia.com/terms/a/accounting-practice.asp 2015/01/15 تاريخ الإطلاع

[10] من خلال مجموعة من المقابلات مع محافظي الحسابات في ولاية ورقلة حول موضوع الممارسة المحاسبية.في يوم 25 و 26 و 27 جانفي 2015 .

[11] بالرقي التجاني،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8 لسنة2008، ص62.

[12] عوادي نعمان،**القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS.IFRS) والنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)**،مذكرة ماجستير،جامعة باجي مختار، 2012،ص32-35.

2 عدم التأكد: ترتبط الأحداث الاقتصادية في المنشأة بالدورة التي حصلت فيها هذه الأحداث وقد يستلزم الأمر تخصيص (توزيع) إيرادات أو نفقات على عدة دورات على أساس توقعات مستقبلية قابلة للتحقق أحيانا وفي أحيان أخرى لا تتحقق كما أن التعبير النقدي للثروة (قياسها) في الفترات اللاحقة يعتمد على التقديرات، وبالتالي فإن أي قياس مستقبلي للثروة سيكون مبدئيا فقط ويجب تعديله عندما تتوفر مؤشرات جديدة يمكن الوثوق بها بدرجة أكبر، وعليه يمكن القول أن مصدر عدم التأكد في القياس المحاسبي هو التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية.

2 الموضوعية وقابلية التحقق: يقصد بالقياس الموضوعي ذلك القياس الذي يكون مستقلا عن الشخص القائم بعملية القياس وخاليا من حكمه الشخصي،ويتوفر على دليل خارجي يمكن التحقق منه.

3 الخلو من التحيز: تكون طريقة القياس خالية من التحيز عندما تعرض معلومات تتصف بالحياد وتقدم وصفا دقيقا للخاصية محل القياس.

4 عدم ثبات قيمة الوحدة النقدية: تعتبر محدودية وحدة النقد كوسيلة لتوصيل المعلومة المالية من أهم القيود على القياس المحاسبي وتتحلى هذه المحدودية في تغير قيمة النقود من زمن إلى آخر صعودا أو نزولا فالقرارات الاقتصادية الصائبة تتخذ على أساس المقارنات الصحيحة للمعلومات المالية بين فترة وأخرى ولا يمكن ترشيد هذه القرارات في ظل عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية. وعليه وجب تعديل القياسات المحاسبية التاريخية من أجل التمكين من مقارنتها مع القياسات الجارية وكذا جعلها ملائمة وموثوق بها لأغراض اتخاذ القرار والتنبأ

5 التحفظ: تقوم الوحدة الاقتصادية بنشاطها في جو يسوده عدم اليقين، الشيء الي يدعم تطبيق مفهوم التحفظ في المحاسبة، لذا تجد المحاسب يميل إلى إدراج أدنى القيم الممكنة للإيرادات والأصول وأعلى القيم الممكنة للمصاريف والالتزامات ويميل إلى إثبات المصروفات حالا دون تأخر وتأجيل الإيرادات إلى حين تحققها.

ثانيا:التسجيل المحاسبي

1- مفهوم التسجيل المحاسبي: هو طريقة إثبات لنشاطات تقوم بها الشركة مع أطراف أخرى عن طريق قيود تثبت ما عليها وما لها والقيد هو "عملية تسجيل بيان معين ، بطريقة معينة في سجل يعد لهذا الغرض"[13]. أي أن الشركة تقوم بعدة أنشطة وكان لزاما عليها ترتيبها وتصنيفها ومن ثم تعمل على تسجيلها في سجلات ودفاتر محاسبية، وتسجل يدويا أو آليا وفقا لمبدأ القيد المزدوج.

2- صفات التسجيل المحاسبي[14]

- يستند التسجيل المحاسبي لمبدأ القيد المزدوج

- يحتوي كل تسجيل على حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن.

- احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات

يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن

- يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها وكذا مرجع الوثيقةالثبوتيّة التي يستند إليها.

- يجب أن يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة إثبات مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.

الفرع الثالث: الإفصاح المحاسبي ونظم المعلومات المحاسبية بين المفهوم والمواصفات

أولا: الإفصاح المحاسبي

1 -مفهوم الإفصاح المحاسبي : "هو شمول التقارير المالية للوحدة الاقتصادية على جميع المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن تلك الوحدة الاقتصادية وعن فعالياتها ونشاطاتها"[15].

ويمكن تعريف إفصاح الشركات على أنه "نقل المعلومات من قبل أشخاص داخل الشركة تجاه أشخاص خارج الشركة"[16].

---

[13] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF)**،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،2013،ص30.

[14] مستمد من **القانون رقم07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر، الفصل الثالث،المادة 18.17.16، ص4.

[15] جورج تومان بيداويد،**الافصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**،أطروحة دكتوراه في المحاسبة،2012،ص2.

2 - صفات الإفصاح المحاسبي[17]:

1 الشمولية: يجب أن تشمل القوائم المالية البيانات والمعلومات بشكل كامل

2 الدقة: لابد أن تتصف البيانات والمعلومات المالية المفصح عنها بالدقة

3 الملائمة: وهذه الخاصية تعتبر مهمة جدا لكونها الأساس الذي تعتمده الجهة المستفيدة والمستخدمة لمثل هذه البيانات والمعلومات لاتخاذ قرارها أو السعي لتحقيق هدفها من هذه المعلومات المتوفرة لها عن طريق الإفصاح

4 الشفافية: تعتبر هذه الصفة من أهم الصفات التي يجب على المعلومة أن تتصف بها إذ من خلالها يمكن اعتماد المخرجات المقدمة ضمن عملية الإفصاح كمصادر دقيقة في الوصول إلى الهدف المنشود من وراء الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية.

5 التوقيت الزمني: لا بد أن تتميز عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات بتوقيت زمني محدد حتى يتمكن أصاحب القرار والمستفيدون الآخرون من الاستفادة القصوى من هذه البيانات والمعلومات.

6 الوضوح وعدم الغموض: لا يتوقع أن تكون البيانات والمعلومات التي يشملها الإفصاح عديمة الوضوح أو يشوبها أي غموض أو التباس.

7 الحيادية: قد تندرج هذه الصفحة ضمن بعض الصفات الوارد ذكرها أعلاه إلا أننا نفضل أن تكون بمعزل عن غيرها من الصفات لما لها من مكانة مهمة في عملية اتخاذ القرار بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تتمتع بالحيادية وعدم الانحياز إلى طرف دون الأطراف الأخرى.

8 المقارنة: إن قابلية مقارنة المعلومة المعروضة للإفصاح تمثل إحدى الصفات المهمة التي يجب أن تتميز بها البيانات والمعلومات المفصح عنها أيضا ، حتى تزداد قابلية الاستفادة منها بشكل يخدم حاجات المستفيدين وبالتالي يسهل عملية متابع التغيرات الحاصلة في فقرة أو جانب من جوانب القوائم المالية.

ثانيا:نظام المعلومات المحاسبية:

---

[16] Etienne Farvaque, **corporate disclosure(benefits and costs)**, economie international, 2011 , p8, **http://www.cairn.info/revue-economie-internationale-2011-4-page-5.htm**

[17] جورج تومان بيداويد،مرجع سبق ذكره،ص24-26.

1- مفهوم نظام المعلومات المحاسبية"هو أحد أنظمة المعلومات التي تعمل على توليد معلومات محاسبية عبر عملية تجهيز البيانات المالية،في ظل إطار محدد من الطرق والأنماط والأساليب المحاسبية"[18].

أو هو "أحد مكونات تنظيم إداري يختص يجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية"[19].

2- صفات نظام المعلومات المحاسبية : لكي يكون نظام المعلومات المحاسبية ذو موثوقية في الشركة لابد من أن تتوفر فيه هذه الشروط[20]:

- يجب أن يؤمن التنظيم المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية وإتباع طرق سهلة وسليمة في معالجتها.

- يجب أن تسجل المعطيات الرقمية الأساسية على العمليات المتعلقة بالمؤسسة وأن تعالج بدقة وسرعة ، بحيث يمكن الحصول عليها في شكل معلومات محاسبية عند الحاجة.

- يجب أن تقدم المعلومات المحاسبية والمالية وصفا أمينا،واضحا،دقيقا وكاملا للوقائع والأوضاع المالية في المؤسسة.

المطلب الثالث : تسجيل الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على كل من الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات والحالات التي يتم فيها إثباتها.

الفرع الأول: التسجيل المحاسبي للأصول والخصوم

---

[18] مسعود صديقي وآخرون،**المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري (IAS/IFRS)**،دار الهدى،2014،ص8.

[19] حسين مصطفى هلالي، **تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية**،،ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الإستراتيجية في الحكومة،6-10 فبراير 2004،ص15.

[20] مسعود صديقي وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص ص12،13.

أولا: التسجيل المحاسبي للأصول

1 – تعريف الأصول

وردت عدة تعاريف للأصول نأخذ أهمها:

"ورد تعريف عناصر الأصول في النظام المحاسبي المالي باعتبارها موارد مراقبة بسبب أحداث وقعت ، ومرتبطة بجني مزايا اقتصادية مستقبلية"[21].

وهي أيضا "عبارة عن منافع اقتصادية ، (زيادة في خزينة المؤسسة أو أرباحها) مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث أو عمليات حدثت في الماضي"[22].

ميز النظام المحاسبي في عرض الأصول من خلال الجداول المالية لاسيما الميزانية بين عناصر جارية وعناصر غير جارية وهما كما يلي[23]:

- أصول جارية(Actif courant): هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي

- أصول غير جارية(Actif non courant): هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة ،مثل التثبيتات العينية والمعنوية أي كل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد.

2- التسجيل المحاسبي للأصول:

ندرج محاسبيا أصل ما ضمن الميزانية حينما يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان ويكون لهذا الأصل كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة[24].

ثانيا: التسجيل المحاسبي للخصوم

---

[21] علاوي لخضر ، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF** ،مرجع سبق ذكره، ص14.

[22] بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدوليةIAS/IFRS ، ج1،ط2،مرجع سبق ذكره،ص43.

[23] علاوي لخضر، نفس المرجع، ص15.

[24] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،القرار الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذامدّونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس 2009،ص6.

1 – تعريف الخصوم

وردت عدة تعاريف للخصوم نأخذ أهمها:

"هي عبارة عن التزام حالي للمؤسسة، ناتجة عن أحداث ماضية، يجب تسويته بخروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية".[25]

" تعني الخصوم الالتزام الراهن للمؤسسة المترتب عن أحداث وقعت سابقا والعناصر التي يجب أن يترتب على انقضائها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية"[26].

ميز النظام المحاسبي المالي بين[27]:

- **خصوم جارية(Passif courant):** هي خصوم تنتظر المؤسسة انقضائها في دائرة الاستغلال العادي حيث يجب أن تتم تسويتها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

- **خصوم غير جارية(Passif non courant):** تشمل الخصوم غير الجارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية.

2- التسجيل المحاسبي للخصوم:

- "يتم تسجيل الخصوم محاسبيا عندما يترتب من المحتمل خروج موارد تمثل منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان ولابد أن يكون لهذا العنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة"[28].

"و تنشأ عموما نتيجة إلتزام أو عقود قابلة للتنفيذ قانونا بواسطة الدائن مثل حسابات الدفع وأوراق الدفع والأجور والفوائد..إلخ وتنشأ بعض الالتزامات بنص القانون مثل الضرائب"[29].

الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي للأعباء والإيرادات

أولا: التسجيل المحاسبي للأعباء

---

[25] بن ربيع حنيفة ، نفس المرجع ،ص44.

[26] علاوي لخضر، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF** ،مرجع سبق ذكره، ص15.

[27] نفس المرجع، ص16.

[28] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،نفس المرجع ،ص6

[29] عاشور كتوش،نفس المرجع ،ص39.

1- تعريف الأعباء

وردت عدة تعاريف للأعباء نأخذ أهمها:

- **التعريف العام للأعباء:** هي المبالغ المالية التي سددتها أو ستسددها المؤسسة خلال السنة المالية ، مقابل المواد والمنتجات والخدمات التي استهلكتها في عمليات الإنتاج والاستغلال أو بدون مقابل مباشر[30].

- **تعريف الأعباء:** تمثل الأعباء التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال ممارسة نشاطها ومن خلال النظام المحاسبي المالي تصنف الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة ، وذلك حسب طبيعة و احتياجات المؤسسة[31].

- **تعريف الأعباء في النظام المحاسبي المالي:**تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا(المنافع)الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم[32].

2- التسجيل المحاسبي للأعباء[33]:

هناك قواعد متعلقة بتسجيل الأعباء وجب تطبيقها، فالمبدأ العام هنا عدم تسجيل أي أعباء غلا إذا كانت هذه الأعباء ستحقق رقم أعمال للدورة ، وهذا المبدأ يسمى " مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف" مع العلم أن هناك العديد من الأعباء الضرورية لتحقيق هذه الإيرادات وهي بصفة عامة تقدم وتصنف وفق طريقتين:

الطريقة الأولى: وتعتمد هذه الطريقة على تصنيف الأعباء حسب الطبيعة مثل مواد مستهلكة، ظرائب ورسوم،أعباء العمال...إلخ

الطريقة الثانية: وتعتمد على تصنيف الأعباء حسب الوظيفة أي حسب وظيفتها ضمن نشاط المؤسسة، فنجد مثلا:أعباء الإدارة، أعباء الإنتاج، أعباء التوزيع..إلخ.

ثانيا: التسجيل المحاسبي للإيرادات

1- تعريف الإيرادات

---

[30] عبد الرحمان عطية،**المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**،دار النشر جيطلي،2009،ص81.

[31] علاوي لخضر، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF** ،مرجع سبق ذكره، ص302.

[32] عبد الرحمان عطية،نفس المرجع،ص81.

[33] بن ربيع حنيفة ،**الواضح في المحاسبة المالية وفق SCFوالمعايير الدولية IAS/IFRS** ، منشورات كليك، ج 2،ط1، 2013، ص254.

وردت عدة تعاريف الإيرادات نأخذ أهمها:

في مفهومها العام هي "التدفق الداخل للموارد والناتج عن بيع السلع أو أداء الخدمات بهدف تحقيق الربح"[34].

وهي أيضا: "يعرف الإراد بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تتمثل في التدفقات الداخلية أو الزيادة في قيمة الأصول ،أو النقص في قيمة الخصوم التي ينتج عنها زيادة حقوق الملكية بخلاف الزيادة الناتجة عن مساهمات الشركاء"[35].

2- التسجيل المحاسبي للإيرادات[36]:

شروط التسجيل المحاسبي للإيراد:

- أن يكون الكيان قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع.
- أن لا يبقى للكيان دخل لا في التسيير كما هو مفروض عادة على المالك ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها.
- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة.
- أن يكون من المحتمل أيلولة منافع اقتصادية مرتبطة بالمعاملة إلى الكيان.
- أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملها الكيان أو سيتحملها المتعلقة بالمعامل بشكل صادق.
- فوائد مدرجة في الحسابات تبعا للزمن المنصرم وللمردود الفعلي للأصل المستعمل.
- إيجارات وأتاوى مدرجة في الحسابات كلما تم اكتسابها تبعا للاتفاقات المبرمة.
- حصص مدرجة في الحسابات عندما ينشأ حق المساهمين في تلك الحصص.

المطلب الرابع: كيفية التقييم في النظام المحاسبي المالي الجزائري

الفرع الأول: قواعد التقييم العامة

---

[34] عاشور كتوش،**المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)**،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،2013،ص189.

[35] بن ربيع حنيفة ،نفس المرجع ، ص204.

[36] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،نفس المرجع ،ص6.

1 جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 1.112"أنه ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات ،كقاعدة عامة ،على اتفاقية التكاليف التاريخية .في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى - القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة). - قيمة الإنجاز - القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة) " [37]

يفهم من النص 1.112 أن عملية التقييم تستند إلى القيمة الحقيقية والتي تعتمد على السوق وقيمة الإنجاز أي قيمة المنجز بها هذا الأصل سواء أكانت مجزئة أم لا والقيمة المحينة التي هي التدفقات الداخلة والمستقبلية من استعمال الأصل بشكل متواصل مطروحا منها التدفقات الخارجة .

والقيمة المحينة هي أيضا

هي القيمة المحينة لتقدير تدفقات الأموال الداخلة، والمستقبلية للمؤسسة والمنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل مطروحا منها التدفقات الخارجة، ويدعى الفرق بالقيمة المحينة لمبلغ التنازل عن الأصل في نهاية مدة الانتفاع به[38].

أو هي المبلغ المحين لمدفوعات الخزينة بتاريخ الحصول على الأصل[39].

2 جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 2.112 حول التكلفة التاريخية "تتألف التكلفة التاريخية للسلع وا لممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات ، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع، والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي:

- بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل ، من كلفة الشراء ،
- بالنسبة إلى السلع المستلمة كمساهمة عينية ، من قيمة الإسهام ،
- بالنسبة إلى السلع المكتسبة مجانا ، من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها ،
- بالنسبة إلى السلع المكتسبة عن طريق التبادل ، تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة ، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة ،
- بالنسبة إلى السلع أو الخدمات التي ينتجها الكيان، من تكاليف الإنتاج. "[40]

---

[37] نفس المرجع،ص6.

[38] لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS دروس وتطبيقات محلولة** ، الأوراق الزرقاء 2012، ص93.

[39] نفس المرجع ، ص92.

[40] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره،ص7.

تم حصر التكاليف التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية كل حسب الجهة التي جاءت منها أو عن طريقها.

3 جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 3.112 " تساوي تكلفة شراء أصل ، سعر الشراء الناتج عن اتفاق الطرفين في تاريخ إجراء العملية بعد طرح التنزيلات والتخفيضات التجارية ، ورفع زيادة الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية الأخرى التي غير القابلة للاسترجاع من طرف الكيان لدى الإدارة الجبائية ، وكذلك المصاريف الممنوحة مباشرة للحصول على مراقبة الأصل ووضعه في حالة الاستخدام .تشكل مصاريف التسليم والشحن والتفريغ الأصلية ، ومصاريف التركيب والأتعاب المهنية مثل المعماريين و المهندسين مصاريف مقدمة بشكل مباشر. تستثنى من كلفة الشراء المصاريف الإدارية العامة، وا لمصاريف الملتزم بها بمناسبة وضع الشيء الممتلك المثبت طوال الفترة الممتدة بين نهاية تركيبه (تاريخ إيقاف الجمع لتكاليف الدخول) واستخدامه بقدرته العادية."[41]

وهنا تم التدقيق في تكلفة الشراء وعمد على التفصيل فيها من حيث مركباتها إلى غاية جاهزية الأصل للاستعمال.

4 و جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 4.112" تساوي تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة ما ، تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة لتحقيق هذا الإنتاج مضافا إليها التكاليف الأخرى الملتزم بها خلال عمليات الإنتاج أي الأعباء ا لمباشرة وغير ا لمباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالسلعة أو الخدمة ا لمنتجة . تستبعد الأعباء ا لمرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية (نشاط اقل من القدرة الإنتاجية الحقيقية) عند تحديد تكلفة إنتاج الأصل "[42].

وهنا تم التدقيق في تكلفة الإنتاج التي تكون إما سلعة أو خدمة وعمد على التفصيل فيها من حيث مركباتها إلى غاية جاهزية هذا المنتج لكي تحدد قيمته بدقة .

5 و جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 5.112 "يقدر الكيان عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته .وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل"[43].

يفهم من النص5.112 أنه إذا ثبته بأن هناك تدني في الأصول المالية فإنها تسجل.

---

[41] نفس المرجع،ص7.

[42] نفس المرجع ،ص7.

[43] نفس المرجع ،ص7.

"إن خسارة القيمة تسجل في نهاية السنة بجعل الحساب 686 حساب مخصصات الاهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة – العناصر المالية مدينا والحساب 296 حساب خسائر القيمة عن المساهمات دائنا".[44]

"الفرق بين قيمة السندات في بداية السنة وقيمتها في نهايتها يسجل في شكل زيادة أو انخفاض في الأموال الخاصة وهذا باستخدام الحساب 104 فارق التقييم إن هدف هذا التسجيل هو عدم التأثير على نتيجة السنة الحالية بالتغيرات الظرفية التي تتعرض لها قيمة السندات والتي سوف لا تباع إلا بعد عدة سنوات".[45]

6 جاء في النص 6.112 7.112 8.112 9.112 10.112 11.112 بأن أصول المؤسسة قد تتعرض إلى تغيرات سوى أن ترتفع أو تنخفض وأوضح كيفية تسجيل الخسارة واسترجاعها.

الفرع الثاني: قواعد التقييم الخاصة

أولا: **التثبيتات العينية و المعنوية**

1- التثبيت العيني: "هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية"[46].

فالتثبيتات العينية هي إذن أصول مادية مثل التجهيزات والأراضي والمباني تكون فترة استخدامها أكثر من السنة[47]

2 التثبيت المعنوي[48] : هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي. مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية. والمقصود منه مثلا المحلات التجارية ا لمكتسبة، والعلامات ، وبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى والإعفاءات ، ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري.

طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول، يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل.

- إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الكيان ،
- إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة.

"تطبق المبادئ الآتية لتجميع الأصول العينية أو الفصل فيما بينها :

---

[44] عبد الرحمان عطية ، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، السنة2009، ص 139.

[45] نفس المرجع، ص 140.

[46] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره،ص8.

[47] عبد الرحمان عطية ، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**،مرجع سبق ذكره،ص72.

[48] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره،ص8.

- يمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها ، وعليه فإنها لا تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات ،

- تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصيات في الحسابات على شكل تثبيتات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى ، و كان الكيان يعزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.

- تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدد انتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة"[49].

ثانيا: التثبيتات المالية غير الجارية

"هي الأسهم والسندات والديون التي يكون للكيان القدرة والرغبة على الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو إلى تاريخ استحقاقها في حالة السندات، مثل هذه الأصول غير الجارية تسجل بأحد الحسابين 26 أو 27."[50]

"تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها ، في إحدى الفئات الأربعة الآتية:

- سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان ، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في الفروع ، الكيانات المشاركة لها ، أو المؤسسات المشتركة ،

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية ، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها ،

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.

- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير : الحسابات الدائنة لدى الزبائن ، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا وا لمقدمة لأطراف أخرى.

---

[49] للمزيد من التفصيل ارجع إلى: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 ،ص8-11.

[50] عبد الرحمان عطية ، نفس المرجع،ص76.

تشكل هذه الفئات الأربع من الأصول المالية تشكل تثبيتات مالية تظهر على أنها أصول مالية غير جارية (لكن في إطار إعداد الكشوف المالية المدمجة ، تكون سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة محل إعادة معالجة طبقا لقواعد الإدماج)." [51]

"يمكن لبعض الكيانات مثل تلك التي تعمل في القطاع المالي أو في قطاع التأمينات أن تجري تمييزات تختلف عن التمييزات المقترحة. وتذكر معلومات عن التمييزات التي تم القيام بها حينئذ في الملحق"[52].

وهنا يمكن لشركات التأمين أن تغير في حساباتها بحكم خاصية عملها، مع تبيين ذلك في الملحق.

ثالثا: الاهتلاكات

يعرف الاهتلاك على أنه انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة الاستخدام أو التآكل أو القدم[53]

يعرف الاهتلاك حسب النظام المحاسبي المالي بأنه " استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسه"[54].

ومن هنا نقول أن النظام المحاسبي المالي يشير على أنه لابد أن توزع قيمة الاستثمار على طول عمره وأشار إلى القيمة المتبقية فيه.أيضا حدد أنواع الاهتلاك من إهتلاك خطي ثم المتناقص وثم وحدات الإنتاج وانتهى بالمتزايد، وأشار إلى الطريقة المعتمد في حالة عدم تمكننا من معرفة التطور بصورة صادقة إلى الاهتلاك الخطي و أشار أيضا إلى المراجعة الدورية لطريقة الاهتلاك المعتمدة للتمكن من معرفة الصورة الصادقة لهذا الاستثمار.

رابعا:المخزونات

تعريف المخزون: "عرف المخزون حسب المعيار رقم 2 المخزون، ونفس التعريف تجده في النظام المحاسبي المالي (الفرع 3-133-1)كالتالي:

المخزون هو عبارة عن أصول:

- يمتلكها الكيان، موجهة للبيع في إطار الاستغلال العادي (الجاري) .
- منتجات قيد الصنع، ينتظر بيعها لاحقا.
- مواد ولوازم تسهتلك في العملية الإنتاجية، أو عند تقديم خدمات .

---

[51] علاوي لخضر، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF** ،مرجع سبق ذكره، ص ص231،230.

[52] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره،ص11.

[53] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**،الطبعة الثانية،2014،دار الطبع غير موجودة،ص13.

[54] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع ،ص9.

- و في عملية تقديم الخدمات، يعد هذا المخزون كتكلفة الخدمة و التي لم يسجل بعد الكيان إيراداتها"[55].

"يتم تصنيف أصل في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل تثبيتات (أصول غير جارية) ليس على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط الكيان"[56].

وأوضح النظام المحاسبي المالي مكونات التي تبنى عليها تكاليف المخزرنات المتمثلة في تكاليف الشراء وتكاليف التحول والمصاريف العامة ومصاريف المالية والمصاريف الإدارية النسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات ، وأشار إلى أن هذه التكاليف تحسب إما على أساس التكاليف الحقيقية أو على أساس التكاليف المحددة مسبقا.

وقد اعتمد النظام المحاسبي المالي في تقييم السلع عند خروجها من المخازن على طريقتين بدل ثلاث طرق وجاء ذكرها في النظام المحاسبي المالي كما يلي:

"يتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (PEPS OU FIFO) وإما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة."[57]

خامسا:مؤونات المخاطر والأعباء

جاء في النظام المحاسبي المالي الحديث عن مؤونة الأعباء حيث نجده عرفها كما يلي:

"هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد"[58].

ويعد الأخذ بهذا الاعتبار أمر بالغ الأهمية حيث نجد أنه أخذ بمبدأ الحيطة والحذر إذ لابد لنا من تكوين هذه المؤونة وقد وضع النظام المحاسبي شروط من أجل تكوينها وهي كما يلي[59]:

- عندما يكون لكيان التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضى .
- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام .
- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الإلزام تقديرا موثوقا منه.

لقد صنف النظام المحاسبي المالي المؤونات إلى مؤونة الأعباء - خصوم غير جارية متمثلة في الحساب 15 ومؤونة الأعباء- خصوم جارية في الحساب 481.

---

[55] بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدوليةIAS/IFRS ، ج1،ط2،مرجع سبق ذكره،ص102.

[56] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره،ص ص12،13.

[57] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره،ص13.

[58] نفس المرجع،ص14.

[59] نفس المرجع،ص14.

1 مؤونة الأعباء - الخصوم غير جارية: إن تصنيف هذه المؤونات ضمن الخصوم غير الجارية يعود إلى أن تحقيق الأعباء الخاصة بها قد يكون بعد فترة تزيد عن السنة[60].

1-1 المعالجة المحاسبية للمؤونات-خصوم غير جارية: إن وجود المؤونة يعد أمر بالغ الأهمية فينبغي على المحاسبين أن تكون لهم دراية حول كيفية تسجيلها في الوهلة الأولى وكيفية تعديلها واستخدامها وسنوضحها كما يلي[61]:

1-1-1 تكوين المؤونة: في نهاية السنة نجعل الحساب 681 (مخصصات اهتلاك ومؤونة- أصول غير جارية) أو الحساب 686 (مخصصات اهتلاك ومؤونة- خصوم مالية) مدينا والحساب 15 دائنا.

1-1-2 **تعديل المؤونة:** في نهاية السنة الموالية تتم مراجعة المؤونة ومنه يتم تعديلها كالتالي:

-**زيادة قيمة المؤونة عند الحاجة:** ويكون بقيد مماثل لقيد تكوينها.

-**تخفيض قيمة المؤونة أو إلغائها:** حيث نجعل الحساب 15 مدينا والحساب 781 (استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات) أو الحساب 786 (استرجاعات مالية عن خسائر القيمة والمؤونات)

1-1-3 استخدام المؤونة: في حالة تحقيق الأعباء التي كونت من أجلها المؤونة،يتم ترصيد المؤونة مباشرة.

2 المؤونات-الخصوم جارية[62]:

عند إقفال الحسابات فإن الخصوم التي يكون مبلغها غير مؤكد والتي من المحتمل أن يقع استحقاقها خلال اثني عشر شهرا تكون موضوع تسجيل محاسبي، فنجعل حساب 481 دائنا وحساب 685 (مخصصات اهتلاك ومؤونة وخسائر عن القيمة –الأصول الجارية)

1-2 المعالجة المحاسبية للمؤونات- الخصوم الجارية

تكون المعالجة المحاسبية للمؤونة في حالة الزيادة أو التخفيض أو استخدام المؤونة كما رأيناها في مؤونة الخصوم غير الجارية مع استخدام حساب 685 وحساب 681.

---

[60] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**،مرجع سبق ذكره،ص75.

[61] نفس المرجع،ص76.

[62] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره،ص78.

سادسا: القروض والخصوم المالية الأخرى

جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 1.126 أنه عند الحصول على القرض أو حدوث الدين المالي يسجل محاسبيا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمبلغ الصافي المتحصل عليه بعد تخفيض التكاليف الثانوية المستحقة أثناء الحصول عليه.

وبعد الحصول على هذه القروض فإنها تقيم بالتكلفة المهتلكة ونقصد بالتكلفة المهتلكة قيمة القرض عند التسجيل الأولي منقوصا منها التسديدات من مبلغ القرض مضاف أو منقوصا من الإهتلاك المتراكم الناتجة عن الفرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ في تاريخ استحقاقه.

وجاء في النظام المحاسبي المالي في النص 2.126 و 3.126 أن القرض تنجر معه تكاليف وتوزع هذه التكاليف على مدة القرض وأيضا ما يخص التكاليف المترتبة على القروض والمنسوبة مباشرة من أجل اقتناء أو بناء أو إنتاج يتطلب مدة زمنية طويلة أزيد من 12 شهر فهذه التكاليف تضاف إلى تكاليف الأصل حيث نقوم بعملية رسملتها.

أي أنه إذا تم الاقتراض للحصول أو إنجاز أصل فهناك معالجتين حسب النظام المحاسبي المالي[63]:

أ) **المعالجة الأساسية :** تقوم هذه المعالجة على اعتبار تكاليف الاقتراض كمصروف عند تحميلها .

ب) **المعالجة البديلة(المسموح بها):** تسمح هذه المعالجة بضم تكاليف الاقتراض (فائدة ، التكاليف الأخرى المتعلقة باقتراض الأموال) التي تتحملها المؤسسة إلى تكلفة الأصل إلى غاية إتمام الإنجاز أو البدء في استغلال الأصل ، إذا توفرت الشروط التالية:

- أن ترتبط هذه التكاليف مباشرة بالحصول أو إنجاز الأصل لمدة طويلة وأن ينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية.
- إمكانية قياسها بشكل موثوق.

أما التكاليف التي يتم تحملها بعد الشروع في استغلال الأصل فلا تدخل ضمن تكلفة الأصل وتسجل ضمن مصاريف السنة.

سابعا: تقييم الأعباء و الإيرادات المالية

جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 1.127 أن العمليات التي يترتب عنها تأجيل الدفع بشروط تقل عن شروط السوق نسجلها بالقيمة العادلة بعد طرح الناتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل .

---

[63] بن ربيع حنيفة ،**الواضح في المحاسبة المالية وفق SCFوالمعايير الدولية IAS/IFRS** ،الطبعة الأولى 2013الجزء الثاني، منشورات كليك،ص256.

والفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية نسجله كعبء عند المشتري ونواتج عند البائع.

ثامنا: القوائم المالية

إن حوصلة عمل المؤسسات التي تكون خاضعة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي يكون متمثل في الكشوف المالية التي تعكس صورة المؤسسة سواء إيجابا أو سلبا.

من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات،فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية،تضم عناصر القوائم المالية التالية:- الميزانية- حسابات النتائج – جدول تدفقات الخزينة – جدول تغيرات الأموال الخاصة – جداول ملحقة وإيضاحات.[64]

يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يطرأ على حالته المالية،ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة على معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه[65].

جاء في النظام المحاسبي المالي في الباب الثاني فيما يخص بعرض الكشوف المالية في النص 3.210 أن الكشوف المالية يتم ضبطها وتحت مسؤولية مسيري الكيان و في النص 4.210 يجب أن تقدم الكشوف المالية بالعملة الوطنية.

وبعد التطرق في هذا المبحث إلى أغلب مجريات العمل التي تكون ضمن الممارسات المحاسبية بنوع من التفصيل حتى يتسنى تتبع هذه الظاهرة بطريقة صحيحة،لذا سنعمل في المبحث التالي على توضيح بعض المفاهيم حول التأمين ومحاسبة التأمين.

---

[64] شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** ،الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائري بوداود،السنة غير موجودة،ص76 .

[65] مفيد عبد اللاوي،مرجع سبق ذكره،ص69.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التأمين

جراء المخاطر والخسائر المتكررة التي تصيب الشركات والتي أصبحت تشكل هاجسا كبيرا لهم لذا أصبح من الضروري وضع حلول لهذا الهاجس ،حيث تمثلت هذه الحلول في فكرة التأمين، سواً كان التأمين على الحياة أو التأمين على الممتلكات أو التأمين ضد الحوادث، وعليه سنتكلم في هذا المبحث على المفاهيم الأساسية حول موضوع التأمين ثم التطرق إلى محاسبة التأمين في شركات التأمين.

المطلب الأول: ماهية التأمين

إن موضوع التأمين من المواضيع التي أصبحت تشكل مساحة واسعة في السوق حتى أصبح من الواجب الاهتمام بهذا القطاع لنرقى به ليصبح أكثر أمانا بالنسبة لمن يستأمنون مدخراتهم وأموالهم، و سنحاول في هذا المطلب التكلم على ماهية التأمين من خلال المفهوم والأركان والأنواع الخاصة بالتأمين.

الفرع الأول : مفهوم التأمين

سنتناول في هذا الفرع بعض المفاهيم حول التأمين والمتمثلة في التعريف اللغو ي والمعنى القانوني العام والخاص للتأمين ثم التطرق إلى التعريف العام للتأمين.

أولا- التأمينات بمفهومها اللغوي: "جمع تأمين . والتأمين لغة يعني إبلاغ الشخص مأمنه، أي إدخال الطمأنينة إلى نفسه"[66].

والتأمين بالمفهوم القانوني يوجد له معنيان: عام وخاص

ثانيا- التأمينات بمفهومها القانوني عام: "تعني الضمانات أو الوسائل التي يتقي بها الشخص خطرا معينا"[67].

"و التأمين هو وضع ترتيب توفر فيه الحماية الفردية ضد خطر الخسائر الناجمة عن الأخطار المختلفة من خلال تجميع المخاطر.والتأمين قيمة اجتماعية والطلب عليه عنصر أساسي للسلوك البشري "[68].

ثالثا- التأمينات بمفهومها القانوني الخاص: "فتعني ضمانات تنفيذ الالتزام، أي الضمانات التي تؤمن الدائن من خطر عدم الوفاء بالدين، وتتيح له استفاء حقه إذا ما حل أجله المضروب"[69].

---

[66] القاضي حسين عبد اللطيف حمدان،**التأمينات العينية**،منشورات الحلبي الحقوقية،ط1،2009،ص21.

[67] نفس المرجع،ص21.

[68] *E. Baltensperger* And others, **The Geneva Reports Risk and Insurance Research,** February 2008,p05.

[69] القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، مرجع سبق ذكره،ص22.

رابعا- تعريف التأمين: هو "عقد بين المؤمن والمؤمن له يتعهد به المؤمن تعويض المؤمن له أو من يحل محله في حالة وقوع حادث مضمون وفق الشروط المحددة بالعقد وذلك مقابل مبلغ متفق عليه يدفعه المؤمن له للمؤمن"[70].

ويمكن تعريف كما ورد في المفهوم التالي:

"التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لهذا الخطر؛ وذلك بمقتضى اتفاق سابق"[71].

ولقد عرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حاله وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[72]

يتضح مما تم سرده من تعريفات للتأمين أن العملية التأمينية هي بين المؤمن وهي شركة التأمين والمستأمن وهو من يرغب في التأمين والهدف منها هو التخفيف من شدة الضرر والخطر عن المستأمن.

ويمكن تعريف الخطر الذي جاء بفكرة التأمين كما يلي:

تعريف الخطر: "هو ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين احتمالات متعلقة بالأشخاص مثل وفاة،مرض،أو عجز، أو احتمالات متعلقة بالممتلكات مثل حريق،تصادم،سرقة،انهيار،تزوير،غرق السفن إلى غير ذلك من الأخطار"[73].

ويعرف أيضا بأنه"حادث محتمل الوقوع في المستقبل، ولا يتوقف تحقيقه على إرادة أحد المتعاقدين"[74].

---

[70] إيهاب نظمي إبراهيم،حسن توفيق مصطفى،**محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**،مكتبة المجتمع العربي،ط1،عمان-الأردن،2009،ص422.

[71] ثناء محمد طعيمة،**محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العلمي وفق لأحداث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين**،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1،2002،ص6.

[72] القانون المدني الجزائري،الباب العاشر،الفصل الثالث،عقود التأمين،المادة619 ،ص102.

[73] محمد رفيق المصري،**التأمين وإدارة الخطر**،دار زهران للنشر والتوزيع،2007،ص11

[74] أحمد صلاح عطية،**محاسبة شركات التأمين**،الدار الجامعية،2004/2003،ص7.

"والخطر بمعناه التأميني هو الحادث المحتمل الوقوع الذي يخشى وقوعه طرفي العقد المؤمن والمؤمن له"[75].

الفرع الثاني: أركان التأمين

من أجل أن يكون عقد التأمين صحيحا لا بد من توفر أربعة أركان أساسية وهي كما يلي[76]:

أولا- الخطر:يكمن الضرر في حالة التأمين على الحياة،والضرر غير مباشر وكامن في الخسارة التي تسببها الوفاة المفاجئة،إن قيمة الإنسان وتقديرها من الصعب الوصول إليه وصعوبة التقدير لا تمنع تحديد قيمة الإنسان.

ثانيا-القسط: هو ما يجنيه المؤمن من المؤمن له مقابل وعد بدفع العوض المالي في حالة تحقق الخطر وقد تضاف عليه علاوة مقابل المصروفات الإدارية للمؤمن بما في ذلك من ربح طفيف، ويتحدد ذلك بواسطة علم الإحصاء وقانون المصادفات والكثرة العددية وقد يسدد القسط دفعة واحدة في بداية كل سنة أو على دفعات نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية.

ثالثا- العوض المالي:وهذا العوض مبلغ ثابت ومحدد في وثيقة التأمين وهذا ما يجب أن يدفعه المؤمن في حالة تحقق الخطر،في حالة التأمينات العامة التعويض هو الحد الأقصى لالتزام المؤمن مهما بلغت قيمة الأضرار التي تنتج عن الكارثة وقد يدفع التعويض على أساس النسبة،والمؤمن لا يلتزم إلا بمقدار الضرر الفعلي مهما كان رأس مال الوثيقة ولا يغطي المبلغ المدفوع من المؤمن أية أي أرباح للمؤمن له،ويحدد المؤمن له المبلغ المؤمن به كيفما يشاء والعوض يكون عند وقوع الكارثة وتحقق الخطر يجب أن يحدد بواسطة طرفي عقد التأمين.

رابعا- المصلحة: أي صالح المؤمن لهم أو المستفيدين من التأمين ويعتبر ركن أساسي في التأمين وانعدامها يؤدي إلى زيادة نسبة المخاطر المفتعلة للحصول على المبالغ المؤمن بها فمثلا في التأمين على الحياة فالمصلحة المحافظة على حياة المؤمن له،ويعتبر العقد باطلا إذا زالت المصلحة.

---

[75] حسين يوسف العجمي،يوسف درويش،**تأمين الممتلكات التجارية وتوقف العمل**،معهد البحرين للدراسات المصريفية والمالية،السنة ودار النشر غير موجودة،ص30.

[76] مدحت محمد إسماعيل،**محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**،دار الأمل للنشر والتوزيع،اربد-الأردن،2010،ص ص 270،271.

الفرع الثالث: أنواع التأمين

إن للتأمين عدة أنواع فهذه الأنواع تبوب من حيث طبيعة الخطر وهناك من يبوب حسب الطبيعة القانونية وهي كما يلي[77]:

أولا- نوع الخطر: يقصد به الخطر الذي يمكن التعرض له في الحياة العملية ومن أهم تقسيماته:

-1- التأمين على الحياة:ويشمل أنواع التأمين المتعلقة بالحياة البشرية من عجز وشيخوخة ووفاة.

-2- التأمين عن الحريق:ويشمل أنواع التأمين المتعلقة بمخاطر حوادث الحريق التي تتعرض لها الأموال والممتلكات.

-3- التأمين ضد السرقة:حيث يشمل غطاء تأمين الحوادث المتعلقة بسرقة الأموال المنقولة كالنقود والبضائع والمستندات المالية وغيرها.

-4- تأمين السيارات: ويشمل أنواع التأمين على السيارات من الحوادث والأضرار التي تتعرض لها والأضرار تتسبب للآخرين.

-5- التأمين ضد إصابات العمل:ويشمل أنواع التأمين على المخاطر التي يتعرض لها العاملين في أثناء أداء العمل.

-6- التأمين على الأموال والبضائع أثناء النقل:ويشمل التأمين البحري والبري والجوي.

ثانيا- الطبيعة القانونية:يبوب التأمين على أساس الطبيعة القانونية لعقد التأمين إلى:

-1- التأمين على الحياة:ويشمل كافة أنواع التأمين التي تتعرض لها الحياة البشرية.

-2- التأمين على الممتلكات:ويشمل كافة المخاطر التي تتعرض لها الأموال والممتلكات.

-3- التأمين عن المسؤولية:ويشمل أنواع التأمين على الخسائر التي تتعرض لها الدوائر والمؤسسات عن مسؤولياتها تجاه الآخرين.

---

[77] إيهاب نظمي إبراهيم،حسن توفيق مصطفى،مرجع سبق ذكره،ص423.

المطلب الثاني: طبيعة نشاط التأمين والعمليات الأساسية لشركات التأمين

تتنوع الشركات من حيث أنشطتها وتتنوع من حيث الفوائد المرجوة وتختلف كل شركة في تركيبة هيكلها التنظيمي فسنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية منشآت التأمين ثم الهيكل التنظيمي لها وفي الأخير سنتطرق إلى الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين.

الفرع الأول: أهمية منشآت التأمين[78]

لأنشطة التأمين التي تتولاها منشآت أو هيئات خاصة أو عامة – دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع عن طريق توفير عوامل الأمان والاطمئنان اتجاه أي نوائب أو مصائب أو أزمات لا يعلمها إلا الله.والاستقرار الاجتماعي هو محصلة للاستقرار الاقتصادي الناتج عن تعويض المستأمن عما لقيه من خسائر أو جزء منها عند وقوع الضرر عليه. وبذلك تلعب منشآت التأمين بمختلف أنواعها دورا بالغ الأهمية في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع ككل نتيجة إرسائها لدعائم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأفراد وأسر هذا المجتمع.

من ناحية أخرى،تلعب منشآت التأمين دورا حيويا في تجميع المدخرات الوطنية ثم إعادة استثمارها في أوجه استثمار تتعلق بخطط التنمية والازدهار الاقتصادي للمجتمع.

لذلك تلعب منشآت التأمين دوراكبيرا في إدارة الأخطار التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة في المشروعات الإنتاجية،وبهذا ترفع منشآت التأمين عن كاهل تلك الوحدات الإنتاجية عبء إدارة الأخطار،تاركة للإداريين والفنيين فيها عبء إدارة أعمالها فحسب.

ولا يخفى الدور الذي تلعبه منشآت التأمين في استيعاب نطاق عريض من العمالة بما يسهم في التخفيف من آثار مشاكل البطالة ونقص فرص العمل،ولا شك أن أي نمو في قطاع التأمين سيواكبه نمو مماثل في خلق فرص العمل أمام الشباب وتحقيق استقرارهم المنشود.

[78] أحمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص ص 13،14.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي[79]

تتسم شركات التأمين عموما بالضخامة وكبر الحجم،ويرجع ذلك لتعدد وتنوع عملياتها وأنشطتها،وضخامة حجم معاملاتها.وتبعا لذلك يتكون الهيكل التنظيمي لتلك الشركات من مجموعتين من الأقسام هما:الأقسام الفنية المتخصصة،والأقسام الإدارية التقليدية.

الأقسام الفنية:فإنها تشمل تلك الأقسام المتخصصة في تقديم الخدمات التأمينية بأشكالها المختلفة كما هو الحال في أقسامتأمين الحياة،وتكوين الأموال،وتأمينات الحر يق،وتأمينات النقل البري والبحري والجوي، والاستثمارات، وغيرها من الأقسام الفنية المتخصصة الأخرى.

الأقسام الإدارية:فهي تلك الأقسام التقليدية التي تتولى تسيير أعمال وشئون الشركة كما هو الحال في قسم الإدارة العامة، وشؤ ون الأفراد،والحسابات العامة،والشؤون القانونية،وغيرها من الأقسام الإدارية الأخرى.

وهناك من يضيف "**مجموعة الأقسام الفنية المساعدة:**وتشمل قسم الحساب الفني (الذي يتولى تحديد قيمة الأقساط الخاصة بكل نوع من أنواع التأمين وتحديد الاحتياطيات والمخصصات الواجب تكوينها لمقابلة التعويضات عن المخاطر المؤمن ضدها)،وقسم التعويضات وقسم الاستثمارات وقسم الصندوق (ويتولى استلام وصرف النقدية بالنسبة لكل الأقسام) وقسم الحسابات العامة (ويتولى إعادة البيانات المالية لجميع الأقسام وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية)"[80].

الفرع الثالث:الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين

أولا- عمليات إصدار وثائق التأمين[81]**:**

تتعدد وثائق تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتشمل تغطية تأمينات الحياة بجميع أنواعها,وتأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي,وعمليات تكوين الأموال .كما تتعدد أيضا وثائق التأمينات الممتلكات والمسئوليات لتغطي أخطار الحريق, والنقل البري والنهري والبحري والجوي ,وعلى أجسام السفن والطائرات وآلاتها ومهماتها , وعلى السيارات ,والتأمين الهندسي , والبترول,وأخطار الحوادث المسئوليات المتنوعة.

---

[79] أحمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص15.

[80] نضال فارس العربيد،**المحاسبة في شركات التأمين**،الوراق للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2013،ص38.

[81] أحمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص28-30.

وفي كل الأحوال ,تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في قيام طالب التأمين بملء طلب التأمين,ثم تتولى الشركة دراسة هذا الطلب تمهيدا للموافقة عليه بعد إجراء الكشف الطبي على طالب التأمين أو معاينة الشيء موضوع التأمين ,وبعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار البوليصة من أصل وصورة بعد تحديد قيمة القسط الأول وتحصيله(وهو عبارة عن القسط الصافي مضافا إليه رسوم الإشراف و الدمغة ورسوم الإصدار),وتحرير إيصال بالقيمة من أصل وصورة على أن يقوم القسم المختص بإثبات بيانات الوثيقة في سجل الوثائق كما يتم إرسال بيان بالوثائق المصدرة في نهاية كل فترة دورية إلى قسم الحسابات العامة للقيد بدفتر اليومية العامة على النحو التالي:

- إثبات استحقاق الأقساط والرسوم عن الوثائق المصدرة:

××ح/ أقساط تحت التحصيل

××ح/ إجمالي الأقساط

××ح/ رسوم إصدار وثائق

××ح/ رسوم الدمغة المحصلة

××ح/ رسوم إشراف محصلة

والمعروف أن أقساط التأمين تدفع إما على دفعات دورية (سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية) أو دفعة واحدة وقت التعاقد.

ويتكون القسط عادة من جزئيين ,الجزء الأول يساوي تقريبا مقدار الخطر المؤمن ضده ويتم حسابه بطريقة التوقع الرياضي عليه القسط الصافي premium net,أما الجزء الثاني فيمثل أعباء القسط وتكاليفه بالإضافة إلى نسبة هامش ربح للشركة وهو ما يطلق عليه القسط التجاريgross premium.

بعد ذلك تقوم الشركة بتحصيل الأقساط أما من المستأمنين مباشرة أو بواسطة محصلي أو منتجي الشركة,وفي نهاية كل فترة دورية يتم أعداد كشوف بأجمالي الأقساط المحصلة وإرسالها لقسم الحسابات العامة للقيد بدفتر اليومية العامة كما يلي:

1. إثبات تحصيل الأقساط

××ح/ النقدية

××ح/ أقساط تحت التحصيل

ويمثل رصيد حساب الأقساط تحت التحصيل في نهاية الفترة مديونية المستأمنين قبل الشركة , ولذا يدرج ضمن الأصول بالميزانية العمومية .مقابل توسطهم في إنتاج الوثائق من ناحية أخرى ,يتعين على شركة أن تدفع عمولة لمنتجي ووكلاء الشركة ,وذلك على أساس نسبة معينة من الأقساط, وتستحق تلك العمولة في نفس تاريخ استحقاق الأقساط كما يتم إثباتها بدفتر اليومية العامة كما يلي:

2. إثبات استحقاق العمولات عن الوثائق المصدرة خلال الفترة

××ح/ تكاليف الإنتاج – أجور المنتجين و المزايا

××ح/ المنتجين و الوكلاء

يلاحظ استخدام حساب ((تكاليف الإنتاج-أجور المنتجين والمزايا)) بدلا من حساب ((العمولات)) وذلك انصياعا لما ورد بالقانون رقم 10 لسنة1981 ولائحته التنفيذية الذي بمقتضاه يفتح حساب ((تكاليف الإنتاج)) ليتضمن كلا من (أجور المنتجين والمزايا) التي هي في الحقيقة أمرها (العمولات) وكذا (مصروفات الإنتاج) والتي تمثل المصروفات الأخرى اللازمة لإتمام إصدار الوثائق بخلاف العمولات. وبمجرد تحصيل قيمة الأقساط تصبح العمولة واجبة السداد للمنتجين و الوكلاء وذلك بمقتضي القيد التالي:

3. إثبات دفع العمولات المستحقة عن الوثائق المصدرة

××ح/ المنتجين و الوكلاء

××ح/ النقدية

ثانيا- عمليات إعادة التأمين

-1- تعريف إعادة التأمين:"هو العملية التي بموجبها يتم توزيع الخطر أو نقل جزء منه إلى شركة تأمين أخرى أو عدة شركات للتأمين عن طريق إعادة التأمين لجزء من عملية التأمين لدى الشركة أو شركات أخرى"[82].

[82] ثناء محمد طعيمة،مرجع سبق ذكره،ص63.

وهو أيضا:"قيام شركة التأمين بقبول الأخطار ذات المبالغ الكبيرة ومن ثم توزيع هذا الخطر بإعادة تأمين جزء أو أجزاء منه لدى شركات تأمين أخرى تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الأخطار بحدود الأجزاء التي تقابلها وذلك مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الأولى "[83] .

وهو أيضا: " يعني قيام شركة التأمين المباشر بإعادة تأمين جزء من الأخطار المكتتب بها مع شركة أو شركات إعادة تأمين"[84].

"يطلق على الشركة التي أصدرت الوثيقة الأصلية بالشركة المعيدة للتأمين Reinsured Company أو المتنازلة Ceding Company أو المؤمن الأصلي أو المباشر Principal or Direct insurer كما يطلق على الشركة التي يعاد التأمين لديها شركة إعادة التأمين Reisurer أو الشركة المتنازل لها Accepting Company .

ويسمى المبلغ الذي تدفعه الشركة المتنازلة إلى شركة إعادة التأمين بقسط إعادة التأمين،ويتم سداده من الأقساط التي تحصل عليها من المستأمن بمقتضى عقد التأمين الأصلي المبرم بينها وبين المستأمن. "[85]

هناك ثلاث أنواع من إعادة التأمين وهي:

-أ- إعادة التأمين الإلزامي Compulsory Reisurance:

"حيث يلزم القانون شركة التأمين بضرورة إعادة التأمين لدى شركة أو شركات أخرى"[86].حيث توجد شركات لإعادة التأمين في كل دولة وعدما من الدولة لنشاط هذه الشركات والمحافظة على استمرارها بمزاولة أعمالها وبمقتضى القوانين العاملة يتم إعادة تأمين بنسبة من فائض شركات التأمين لدى شركات إعادة التأمين[87].

---

[83] محمد رفيق المصري،مرجع سبق ذكره،ص309.

[84] منعم الخفاجي،**مدخل لدراسة التأمين**، الناشر مصباح كمال misbahkamal@btinternet.com ،ط1 ، 2014 ،ص 109.

[85] أحمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص31.

[86] نفس المرجع،ص32.

[87] إيهاب نظمي إبراهيم،حسن توفيق مصطفى،مرجع سبق ذكره،ص447.

- ب- إعادة التأمين الإتفاقي Treaty Reinsurance:

وفيها تتم عمليات إعادة التأمين بين شركة التأمين وشركات إعادة التأمين من خلال اتفاقية مسبقة بين مجموعة الشركات على أن تقبل شركات إعادة التأمين كل ما يقدم إليها دون أن يكون لها حق تعديل المبالغ الموزعة عليها وفقا لشروط محددة في الاتفاقية[88].

إعادة التأمين الاختياري Facultative Reinsurance:

في هذه الطريقة يبرم عقد إعادة التأمين بين شركة التأمين الأصلية وشركة إعادة التأمين على خطر معين بعد الاكتتاب فيه وهذه الطريقة من أقدم طرق إعادة التأمين وفيها يكو ن للشركة الأصلية الحرية في اختيار شركة إعادة التأمين وأيضا لها الحرية في تحديد المبالغ أو الأخطار التي يحتفظ بها وتلك التي تعيد تأمينها.وكذلك فإن شركة إعادة التأمين لها الحرية في قبول أو رفض أي عملية تعرض عليها[89].

ثالثا- العمليات الخاصة بالتعويضات[90]

ويقصد بالتعويضات تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها فعلا إلى المستأمنين خلال الفترة المالية بسبب تحقيق الخطر المؤمن ضده أو انتهاء أجل الوثيقة،ويمكن تصنيفها إلى تعويضات حياة وتكوين أموال،وتعويضات ممتلكات ومسئوليات.

ويقصد بالتعويض أيضا:"أنه القيمة المالية الدقيقة الكافية لإعادة وضع المؤمن عليه كما كان عليه قبل الخسارة مباشرة**"[91].**

وكما تم ذكره تصنف التعويضات إلى:

- تعويضات الحياة وتكوين الأموال:وهي تلك المبالغ المدفوعة للمستأمنين إما بسبب حدوث الوفاة،أو انتهاء أجل الوثيقة،أو عند فوزها في السحب السنوي،أو وقوع الخطر المؤمن ضده.

---

[88] أحمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص32.

[89] ثناء محمد طعيمة،مرجع سبق ذكره،ص65.

[90] أحمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص34-37.

[91] محمد رفيق المصري،مرجع سبق ذكره،ص147.

- **تعويضات الممتلكات والمسئوليات:**وتمثل المبالغ التي تدفعها الشركة لتعويض الضرر الناجم عن وقوع الخطر المؤمن ضده.ويتم تحديد قيمة تلك التعويضات بناءا على مقدار الضرر الفعلي الذي أصاب المستأمنين بشرط ألا يتعدى ذلك قيمة مبلغ التأمين وذلك بعكس الحال في حالة تعويضات الحياة وتكوين الأموال حيث لا مجال لتقدير الخسائر وإنما يعد مبلغ التأمين هو قيمة التعويض الذي تدفعه الشركة للمستأمنين أو المستفيدين.

وتتمثل إجراءات تقدير التعويضات وسدادها في تقدم المستأمن للشركة بإخطار عن الحادث والأضرار الناتجة عنه،فتقوم الشركة بمعاينة مكان الحدث بالاستعانة بأحد الخبراء الفنيين ثم إعداد تقرير يتضمن قيمة الأضرار الناتجة عن الحادث،ويتولى قسم التعويضات بدوره دراسة كافة المستندات المطلوبة واستيفاء البيانات الناقصة ثم اعتماد مبلغ التعويض طالما لم يتجاوز المبلغ المنصوص عليه في الوثيقة. وتثبت القيود التالية بدفتر اليومية العامة في نهاية كل فترة دورية:

- **إثبات استحقاق التعويضات**

××ح/التعويضات

××ح/التعويضات المستحقة

- **وعند سداد قيمة التعويضات**

××ح/التعويضات المستحقة

××ح/الخزينة أو البنك

رابعا- عمليات تكوين الاحتياطات الفنية[92]:

تحتم قوانين التأمين في جميع أنحاء العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانياتها احتياطات خاصة بعمليات التأمين،وذلك إلى جانب الاحتياطات الأخرى والأرباح المحتجزة الشائع تكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى.

ويطلق على الأولى اصطلاح احتياطات تأمينية Insurance Reserves وهو اصطلاح يتفق في جوهره مع ما جرى العرف على تسميته في علم المحاسبة (بالمخصصات) التي يتم تكوينها لمقابلة التزامات محتملة أو مؤكدة

[92] أحمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص37.

الحدوث مستقبلا،ولذلك فمن الأنسب أن نطلق عليها اصطلاح (مخصصات تأمينية) أو (مخصصات فنية) بحيث ينطبق الشكل على الجوهر.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي لشركات التأمين

يتحتم على شركات التأمين إتباع نظام محاسبي تقوم من خلاله بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها وهذا النظام لابد أن يلبي حاجياتها ويعطي الصور الصادقة حول الوضعية المالية للشركة ونجد أن شركات التأمين مثلها مثل باقي المؤسسات التي تحولت محاسبتها من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وسمح لها بتغيير الحسابات وذكرت في النظام المحاسبي المالي بالعبارة التالية" يمكن لبعض الكيانات مثل تلك التي تعمل في القطاع المالي أو في قطاع التأمينات أن تجري تمييزات تختلف عن التمييزات المقترحة .وتذكر معلومات عن التمييزات التي تم القيام بها حينئذ في الملحق"[93] ففي هذا المطلب سنتكلم على الركائز التي يصمم من خلالها النظام المحاسبي ثم التطرق إلى وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين وخصائص هذا النظام ومدونة حسابات التي حدث لها تمييزات على النظام المحاسبي المالي وأهم التسجيلات المحاسبية في شركات التأمين.

الفرع الأول: ركائز تصميم النظام المحاسبي[94]

لكي يحقق النظام المحاسبي أهدافه كنظام للمعلومات المحاسبية ينبغي أن يراعي مصمم النظام الركائز التالية:

أولا- ملائمة التقارير المالية:

إن دراسة وتحليل القوائم المالية وغيرها من البيانات التي تحتاجها الإدارة، تعتبر هي الركيزة الأولى للبدء في تصميم النظام المحاسبي أن يضع نصب عينيه أهداف وتوعية ودرجة إدراك مستخدمي المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي يعدها، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، حتى يتمكن من اختيار طرف القياس المحاسبي والتي تتفق واحتياجاتها والتي تساعدهم على تحقيق أهدافهم.

ثانيا- قابلية المعلومات للقياس:

تعتبر المحاسبة أداة لعرض الحقائق الاقتصادية باستخدام النقود كوسيلة للقياس .وبالتالي فإن المحاسب يركز اهتمامه على البيانات والمعلومات التي تخضع للقياس الكمي ويعرضها في التقارير المحاسبية.

ثالثا- موضوعية المعلومات:

---

[93] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره،ص11.

[94] طبايبية سليمة، دور **محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية** دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين،أطروحة دكتوراه،جامعة سطيف،2014/2013،ص50-53.

تتميز الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية بأنها متعددة من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها ذات مصالح بينما يقوم طرف واحد فقط بإعداد هذه المعلومات ومن هنا ينبغي على معد المعلومات المحاسبية أن يراعي الحياد بين جميع الأفراد الذين يستخدمون هذه المعلومات.

رابعا- قابلية المعلومات للتحقيق:

إن مراعاة الموضوعية والحياد عند إعداد المعلومات المحاسبية تساعد كثيرا في أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق حيث أنها ارتكزت على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم محددة لا تحتمل اللبس أو التأويل في تفسير هذه المعلومات.

خامسا- الدقة:

تعتبر الدقة من العوامل الهامة جدا التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم النظام المحاسبي في الشركات، ويجب أن يتحقق مصمم النظام من توافر الدقة في كل ناحية من نواحي النظام، وقد يبدو للبعض أن الدقة تعني توازن الحسابات التحليلية مع حسابات الرقابة، ولكن هذه النظرة ضيقة لموضوع الدقة إنها يجب تتسع لتشمل التحقق من صحة قيد وتصنيف وتلخيص العمليات المختلفة، بدرجة تجعل القوائم النهاية تعكس المركز المالي الحقيقي ونتيجة الأعمال مما سيساعد الشركة على اتخاذ القرار.

يجب على المصمم أن ينظر باهتمام إلى المناطق التي يحتمل الخطأ فيها كما يجب أن يوفر الوسائل الكفيلة باكتشاف الأخطاء مجرد وقوعها، ومن ثمة سيساعد الإدارة في اتخاذ قرارا ولهذا يجب أن تكون الحقائق تعرضها باستمرار مع ضرورة عرضها بطريقة جيدة.

سادسا- الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الداخلية أحد الاعتبارات الهامة في تصميم النظام المحاسبي، وتتكون من تنظيم العمل والمجهود والإجراءات المنسقة التي يتم القيام داخل الشركة لحماية أصولها، ولضمان دقة وسلامة بيانا ولزيادة كفاءتها التشغيلية.

تعني الرقابة الداخلية أكثر من تصميم لنماذج المحاسبية وتحديد مساراتها ولكن هذا يعتبر مرحلة من مراحل الرقابة التي قد تمتد إلى تنظيم الشركة ذاتها فطالما تعني تنظيم العمل، فان مصمم النظام المحاسبي قد يتطلب بعض التغييرات في الهيكل الوظيفي للشركة.

ولا تقتصر الرقابة الداخلية كما سبق وذكرنا على الدفاتر والبيانات المستخرجة منها، ولكنها تشتمل على أية إجراءات يتم القيام بها لحماية أصول الشركة من ضياع أو الإسراف، فان أي إجراء يوضع داخل الشركة لضمان مراجعة سجلات يمكن أن يندرج تحت الرقابة الداخلية وأي خطة المنظمة لزيادة الكفاءة التشغيلية ولتشجيع الأفراد على تطبيق سياسة الإدارة أيضا تندرج تحت الرقابة الداخلية، كما تشتمل على وضع معايير مقدمة للأداء ووضع التقارير على الأداء الفعلي، ويعتبر توزيع المسؤوليات بطريقة تجعل عمل الفرد يراجع بواسطة غيره تلقائيا من

مظاهر الرقابة الداخلية، ذلك لأنه في هذه الحالة يجب أن يتفق أكثر من فرد على أي تلاعب مما يصعب معه القيام به.

يعتبر الحكم على درجة الاعتماد على البيانات المختلفة أو دقتها أحد وظائف الرقابة الداخلية المرتبطة بالمحاسبة، ولا شك أن هذه العملية ليست وظيفة إدارة الحسابات فقط طالما أن التقارير والبيانات تمر بأقسام مختلفة قبل وصولها إلى إدارة الحسابات، ولهذا فإن مسؤولية التأكد من صحة البيانات يقع على عاتق جميع أقسام المؤسسة التي يكون لها علاقة بتشغيل البيانات، وتعتبر من أحد مسؤوليات إدارة المؤسسة لصياغة سياسات خاصة للمحافظة على أصولها وتحقيق أرباح، ويمكن أن يشترك مصممو النظم المحاسبية بخبراتهم في إرشاد الإدارة في هذا المجال ، ولكن هذا لا يغير من كون الرقابة الداخلية هي مسؤولية إدارة المشروع مجتمعة.

ويجب على مصمم النظام أن يتأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية في كل مرحلة من إعداد النظام، فالمؤسسة لا تعيش بقصد الاحتفاظ بسجلات وقوائم ولكن لتحافظ على أصولها وزياداتها فأي نظام يسمح بتسرب الأصول أو نقصانها عن طريق الإهمال وعدم الكفاءة أو السياسات المحاسبية غير السليمة لا يعتبر نظام فعال على الإطلاق.

سابعا- السرعة

تعد السرعة من الاعتبارات المهمة في تصميم النظام المحاسبي، فلا شك أنه إذا كانت المعلومات غير متوفرة لدى الإدارة، فإن هناك احتمال اتخاذ قرارات خاطئة فيما يتعلق المشكلة ويكون الوقت متأخرا لإصلاح الضرر الواقع، ويجب أن تكون السجلات المحاسبية أكثر من سجلات تاريخية لإظهار النتائج السابقة ويجب أن يعد النظام المحاسبي بطريقة تجعل تقارير التقدم اليومية والشهرية معروفة مباشرة بعد انتهاء الفترة المعدة عنها وبطريقة تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اليومية.

ثامنا- التكلفة :

يجب أن يولي مصمم النظام المحاسبي عناية خاصة بالتكاليف المرتبطة بتصميم النظام وإدارته، ويراعي مدى إمكانية تحمل المؤسسة لتكاليف تطبيق النظام المقترح، وما إذا كانت ستجني من خلاله مزيدا من الأرباح، وقبل البدء في اتخاذ القرار بتنفيذ النظام الجديد يجب إعداد قائمة تكاليف مقارنة تقارن الوضع القديم بالجديد.

ويلاحظ أن جميع الاعتبارات والركائز كان هدفها زيادة ربحية المؤسسة وتحسين مركزه المالي بطريق مباشر أو غير مباشر، فالتقارير المالية يتم عرضها بقصد تجنب الخسائر وتفادي عدم الكفاءة وبالتالي زيادة الأرباح، وبنفس الطريقة فان الدقة والسرعة تحقق هذا الهدف على أساس أنها تمد الإدارة بمعلومات يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب، وكذلك اعتبار الرقابة الداخلية تحقق نفس الهدف طالما أن المقصود منه هو المحافظة على أصول الشركة وزيادة كفاءة العمليات والالتزام بالسياسات الإدارية بهدف زيادة أصولها أو المحافظة عليها.

الفرع الثاني : وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين[95]

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني، إصدار الوثائق،العمولات،إعادة التأمين، المخصصات، الاستثمارات، التعويضات والاستردادات، مصروفات أخرى...الخ. وتعتبر هذه الممارسات والعمليات نموذجا للأحداث والأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية والتي يجب إثباتها في السجلات المحاسبية.

وغير خاف أن الأحداث الاقتصادية القابلة للقياس والتعبير عنها في صورة مالية هي التي يتم تسجيلها فقط في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

هذا بالإضافة إلى أنه بعد تسجيل العمليات الاقتصادية عند حدوثها، يتم تبويبها في مجموعات متجانسة، فالتبويب يؤدي إلى تخفيض العدد الكبير من التفصيلات في شكل ملائم، يمكن الاستفادة منه ثم يتم تلخيص المعلومات المبوبة في تقارير محاسبية تفي باحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المختلفة وبحيث تصبح منظمة في شكل مفيد.

وتعتبر الخطوات الثلاث السابقة، التسجيل، التبويب والتلخيص، هي الأساليب التي يوفرها النظام المحاسبي في المنشأة من أجل توفير معلومات محاسبية تفيد الأطراف المهتمة بها ويجب أن ندرك أن مهمة المحاسبة ليست مقصورة على توفير هذه المعلومات فحسب، ولكن الأمر يقتضي وفقا للمعيار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين رقم 157 لسنة 1999 ، تقديم إيضاحات للقوائم المالية تتناول أمورا تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائم المالية.

و أوضح المعيار أيضا أن مستخدمو القوائم المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة وذلك لتساعدهم على تقييم أداء الشركة ومركزها المالي، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية كما أنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الرئيسية الخاصة بالعمليات التي تزاولها الشركة بصورة أفضل.

وتعتبر حماية حقوق حملة وثائق التأمين من الأمور الهامة والجوهرية، وبالتالي فإن حملة وثائق التأمين يهتمون بالمعلومات التي توفر لهم فهم أفضل عن السيولة والأصول المخصصة وغير المخصصة وقدرة الشركة على الوفاء بالتعويضات التأمينية وكذا بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بالميزانية.

وعلى ذلك تتبين أهمية النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تفيد أطراف عديدة ومن أهم هذه الأطراف حملة وثائق التأمين.

---

[95] ثناء محمد طعيمة،مرجع سبق ذكره،ص 75-77.

ويتم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية في شركات التأمين وإعادة التأمين وذلك على ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وكذا في ضوء الأسس والقواعد التي تصدرها الدولة للرقابة على التأمين.

حيث أن العمليات التي تزاولها شركات التأمين أو إعادة التأمين تختلف عن تلك التي تزاولها المنشآت الأخرى، فإن الأسس والمتطلبات المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير تختلف عن تلك المتطلبات الخاصة بالشركات الأخرى، وهو ما سيتضح في التطبيق العملي للمحاسبة في منشآت التأمين ومن الدفاتر والسجلات التي يتطلبها القانون.

وعموما فإن أي نظام محاسبي لابد أن يتضمن سجلا مستقلا لكل عنصر من عناصر الأصول، وكذلك لكل عنصر من عناصر الالتزامات وحقوق المساهمين، ويطلق على هذا السجل مصطلح حساب الأستاذ وتحفظ مجموعة الحسابات في دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر تستخدم معظم شركات التأمين الحاسب الآلي للمساعدة في إمساك السجلات المحاسبية ولكن من الضروري التعرض للنظام المحاسبي اليدوي من أجل فهم وإدراك المفاهيم المحاسبية التي تطبق في منشآت التأمين وبالطبع فإن المعرفة المكتسبة من دراسة الدفاتر المحاسبية اليدوية تمكن من دراسة النظم المحاسبية الإلكترونية.

وفيما يلي نذكر العناصر الأساسية للنظام المحاسبي في شركات التأمين[96]:

أولا- دليل الحسابات: يمثل دليل الحسابات في المنشآت المختلفة الخط الرقمية الخاصة بتبويب الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ سواء ما يلزم لتسجيل وتلخيص العمليات أو عرض القوائم والحسابات الختامية.

ثانيا- المجموعة الدفترية والمستندية: تمثل المجموعة الدفترية والمستندية حجر الزاوية في العمل المحاسبي فبواسطتها يتم العمل اليومي، كما تعتمد كفاءة نظام الضبط الداخلي على إعداد المستندات المناسبة وتخطيط دورتها، ومسؤولية إعدادها وتسجيلها، على حين تعتبر المجموعة الدفترية المستخدم الرئيسي في النظام المحاسبي للمجموعة المستندية، بالإضافة إلى أنها تمثل حلقة الضبط الداخلي للعمليات.

ثالثا- السجلات والدفاتر في شركات التأمين: تقوم شركات التأمين بعدة أنواع من أعمال التأمين كالتأمين على الحياة وضد الحريق ..الخ فإن كل فرع من فروع التأمين يمسك السجلات الخاصة بعملياته، وتتعدد السجلات تبعا لتعدد فروع التأمين أو أقسامه وتبعا لحاجات العمل وقد اتفقت معظم شركات التأمين على تنظيم سجلات إحصائية وبيانية وأيضا سجلات محاسبية بحيث تعطي المعلومات الكافية عن فاعلية كل قسم من أقسام التأمين أو كل فرع من فروع التأمين.

---

[96] نضال فارس العربيد،مرجع سبق ذكره،ص55،57،62.

الفرع الثالث : خصائص محاسبة شركات التأمين

نلخص أهم خصائص محاسبة شركات التأمين فيما يلي[97]:

أولا- محاسبة شركات التأمين هي تطبيق لمبادئ المحاسبة المالية:

فهي إذا عملية تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية الناتجة عن أحداث مالية واقتصادية تتعلق بالنشاط التأميني لتحقيق أهداف معينة من بينها قياس النشاط والرقابة عليه والمساعدة في اتخاذ القرارات عن طريق القوائم والتقارير التي يجب أن تفي باحتياجات مستخدم البيانات الخارجي بالإضافة إلى إدارة المشروع،وبالتالي نستنتج أن محاسبة شركات التأمين يجب أن تعتمد على نظام محاسبي متكامل يتضمن مجموعة دفترية ومستنديه وقوائم ختامية و دليل حسابات لكل عناصر المصروفات والإيرادات والأصول والخصوم وأن تكون جميعها ضرورية لطبيعة واحتياجات شركة التأمين.

ثانيا- محاسبة شركات التأمين تجمع بين محاسبة منشآت الأقسام والفروع:

يشمل نشاط شركات التأمين فروعا متعددة كما يمارس النشاط التأميني في مكاتب لهذه الشركات تنتشر جغرافيا في المحافظات والمدن وربما في خارج حدود الدولة وتتم في هذه المكاتب عمليات وثائق التأمين بأنواعها المختلفة.

وهنا يجب عند إعداد النظام المحاسبي لشركات التأمين تسجيل عمليات كل فرع على حدة وعمليات المكاتب والجمع بينهما لبيان مدى مساهمة كل منها في نتيجة النشاط التأميني.

ثالثا- زيادة أثر عنصر التقدير في شركات التأمين

تتزايد أهمية التقدير في شركات التأمين سواء في عملياتها أو عند إعداد القوائم المالية الختامية ومن مجالات التقدير:

[97] نضال فارس العربيد،مرجع سبق ذكره،ص40-43.

1- تحديد قيمة قسط وثيقة التأمين:

يعتمد تحديد الأقساط على احتمالات الخطر، ومن ثم يحدد القسط الفني على دراسات يقوم بها الخبراء الاكتواريون لحسابه لكل مؤمن له تبعا لتقدمه في العمر في وثائق تأمين الحياة،أو درجة المخاطر في كل نوع من التأمينات العامة.

وبعد تحديد القسط الفني يحدد القسط التجاري و هو يعادل المبلغ الذي يدفعه المؤمن له.

رابعا - الحسابات والقوائم المالية

يتلخص العمل المحاسبي في نهاية السنة في إعداد وعرض الحسابات والقوائم الختامية لإظهار نتيجة النشاط والمركز المالي وتتسم الملامح الأساسية للحسابات والقوائم الختامية لشركات التأمين في:

-1- الحسابات الختامية:

- عرض نتيجة نشاط كل فرع من فروع التأمين على حده بمقابلة الإيرادات بالمصروفات الخاصة بكل فرع بالإضافة إلى الإيرادات والمصروفات المشتركة التي يمكن توزيعها على الفروع.
- تجميع نتائج نشاط الفروع في حساب أرباح وخسائر واحد للشركة لبيان الفائض القابل للتوزيع.
- كيفية توزيع الفائض طبقا لأحكام القانون سواء كفائض محتجز أو في شكل توزيعات على المساهمين أو(الشركة القابضة) والعاملين ومكافأة مجلس الإدارة.

-2- القوائم الختامية:

يتم إعداد ميزانيات لبيان المركز المالي في نهاية كل سنة مالية كالآتي:

- ميزانية مستقلة لفرع التأمين على الحياة وتكوين الأموال.
- ميزانية مستقلة لفروع التأمينات العامة.
- وتوضح كل منها أرصدة الأصول والخصوم التي تخص نوع النشاط فقط.
- ميزانية مجمعة لشركة التأمين ككل موضحا بها مجموع الأصول والخصوم.

خامسا - الأرباح تكون تقديرية

"الأرباح التي تحققها شركات التأمين تعتبر تقديرية بعكس الحال في المنشآت الصناعية والتجارية التي يمكن لها أن تحدد نتائج أعمالها في نهاية السنة المالية"[98].

[98] ثناء محمد طعيمة،مرجع سبق ذكره،ص8.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

من خلال تتبعنا لموضوع الدراسة المتمثلة في تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي واجهنا شحًا كبيرًا في إيجاد دراسات مشابهة، ولكن تم إيجاد مجموعة من الدراسات السابقة التي تتداخل مع موضوع الدراسة، فسنحاول من خلال هذا المبحث التطلع إلى أهم الدراسات العربية و الأجنبية و الوطنية.

المطلب الأول :الدراسات العربية

الفرع الأول: دراسة موفق عبد الحسين محمد بعنوان مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية-دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية- مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد7، الإصدار18، جامعة بغداد، 2012، ص1-37

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى كفاية ودقة الإفصاح في القوائم المالية من وجهة نظر الجهات المستفيدة و لتسليط الضوء على مدى التزام الشركات العامة في العراق للقواعد و المعايير التي تعنى بالإفصاح في البيانات المالية .

وقد افترض الباحث بأن الشركات العامة تلتزم بالإفصاح الكافي والدقيق وفق متطلبات الصادرة والقواعد المحاسبية ذات الصلة في جمهور العراق، وقد استخدم الباحث القوائم المالية للشركة العامة للصناعات الجلدية في بغداد الصادرة في 2007 و2008 و 2009 وعمد على تحليلها بطريقة الملاحظة المباشرة.

و لقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها عدم التزام معظم الشركات العامة بتقديم إفصاح مكتمل وفق المتطلبات القانونية و لا يوجد إلزام قانوني للشركات بالإفصاح الدقيق عن جميع الأحداث الجوهرية.وكذلك طول الفترة الزمنية بين تقديم البيانات المالية من الجهات الخاضعة لتدقيق ديوان الرقابة المالية وإصدار البيانات المالية، مما يفقد التقرير أهم سمة من سماته ألا وهي التوقيت المناسب.وأيضا صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح بسبب قلة الإدراك بمفاهيم المحاسبة المالية وأهدافها.

اقتصرت هذه الدراسة على تبيين واقع الافصاح المحاسبي في الشركات العامة للصناعات الجلدية في العراق وعمد على تحليل القوائم المالية ومن ثم تم الكشف على أن هده الشركات لا تلتزم بتقديم إفصاح مكتمل وفق المتطلبات القانونية الموجودة في العراق و لا يوجد إلزام قانوني للشركات بالإفصاح الدقيق عن جميع الأحداث الجوهرية.ويجدر الإشارة هنا أن الباحث وجد الكثير من الاختلافات في الأرقام والتسميات ولم يعرف السبب وبالتالي لم يحصل على الإفصاح الدقيق وأرى أنه لو قام إعداد مقابلة مع إطارات المحاسبة والمالية فقد تمكنه من معرفة هذه الأسباب.

الفرع الثاني: دراسة مجدي احمد الجعبرى بعنوان الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية السنة . 2012مجلة الأكاديميين العربية المفتوحة في الدنمارك.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية ثم استعراض مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية والبنود والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من خلال استعراض لقوائم إحدى هذه الشركات.

وقد افترض الباحث فرضيتين:عدم التزام الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي بالإفصاح طبقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول،والفرضية الثانية عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي لتلبية احتياجات المستفيدين.

لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بدراسة القوائم المالية المنشورة للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عن عام 2009 ومقارنتها بما ورد بمعيار المحاسبة الدولي الأول لعرض البيانات المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي غير ملتزمة بالإفصاح طبقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لهذه الشركات لتلبية احتياجات المستفيدين.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تبيين مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي بالإفصاح طبقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول من خلال القوائم المالية لشركة مدرجة في السوق المالي السعودي وتوصل إلى أن الشركة المدرجة في السوق المالي السعودي لا تلتزم بالافصاح المحاسبي كما أن البيانات المالية المقدمة من طرف هذه الشركات غير كافية بالنسبة لمستخدميها، وعليه يبقى دور الهيئات الفاعلة في الدولة أن تلزم هذه الشركات بالإفصاح المحاسبي كذلك ينبغي أن يكون هناك تلاءم بين ما هو في المعيار وما يتوافق مع هذه الشركات.

الفرع الثالث: دراسة صافي فلوح، عيسى هاشم حسن بعنوان محاسبة القيمة العادلة في شركات التامين (دراسة تطبيقية) مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33 العدد1 ،السنة 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع القيمة العادلة في شركات التأمين والتي من خلالها يتم التعرف على القيمة العادلة وعلى الأهمية التي يقدمها التقييم العادل لأصول والتزامات شركات التامين والتعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيقه.

حيث افترض الباحث في الفرضية الأولى بأن شركات التأمين لا تستخدم القيمة العادلة لتقييم أصولها والتزاماتها وافترض في الفرضية الثانية بأن شركات التأمين لا تفصح على القيم العادلة لأصولها والتزاماتها في القوائم المالية وافترض في الأخير أن شركات التأمين لا تواجه مشاكل في استخدام القيمة العادلة لتقييم أصولها والتزاماتها.

اعتمد الباحث على المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة وكذلك تجارب الدول الأخرى للحكم على إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أصول والتزامات شركات التأمين ،وعمد على تحليل جملة من الدراسات لتساعده على معرفة هذه الإمكانية ثم أسقطها على الواقع الميداني لشركات التأمين السورية.

وتوصل الباحث إلى ما يلي:

أن بعض شركات التأمينالسورية قيّمت بعض أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة العادلة وكذلك الحال بالنسبة لأصول والتزامات عقود التأمين وأفصحت عليها في القوائم المالية وأثبت الدراسة على وجود قيود و مشاكل كبيرة في تطبيق القيمة العادلة لأن تطبيقها لا يزال في بدايته وتوصل إلى الدولة تحضر استخدام المشتقات المالية وانعدام صفقات الاندماج في قطاع التأمين وهما المجالان الأوسع استخدام للقيمة العادلة وتوصل إلى ضعف شركات التأمين وإطاراتها وكذلك نشاط سوق الأوراق المالية السورية.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة واقع القيمة العادلة في شركات التأمين، ولكن ما يجدر الإشارة إليه هو جاهزية أو عدم جاهزية هذه الشركات لتطبيق القيمة العادلة لأن الظروف والإجراءات والقوانين المتبعة قد تكون عائقا لتطبيق القيمة العادلة.

الفرع الرابع:دراسة عمر محمد مسلم الحواتمه بعنوان قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي دراسة ميدانية قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة قسم المحاسبة كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط 2010

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي والتعرف على الآلية التي يتم من خلالها تحقيق الإفصاح حيث افترض الباحث في الفرضية الأولى بأن المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية و المخزون والمتعلقة بالمعدات والممتلكات والمصانع لا تتساوى في أهميتها النسبية للإفصاح في الشركات الصناعية المساهمة وفي الفرضية الثانية افترض بأنه لا يوجد اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوبة في المعلومات الصادرة على المنشآت الصناعية حسب الاختلاف في رأس المال وفقا لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار رقم 01

من أجل تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها ،قد اعتمد الباحث على برنامج SPSS وتشمل أساليب الإحصاء والمعادلات التي يتم من خلالها التوصل لاختبار فرضيات الدراسة .

وتوصل الباحث إلى أن نسبة التفسير الإجمالية للمعايير المحاسبية المعتمدة في الدراسة هي 59.731% وتوصل إلى أنه لا يوجد اختلاف في حدود وطبيعة الإفصاح المطلوبة في المعلومات الصادرة عن المنشئات الصناعية حسب الاختلاف في رأس المال وفقا لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير المذكورة سابقا.

ما ينبغي التكلم عليه في هذه الدراسة هو الجانب الميداني وبالأخص الطرق الاحصائية حيث أن الباحث استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي وهذا الاختبار لابد له من توفر شروط ، وغياب أحد هذه الشروط لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار والباحث لم يبين هذه الشروط في الدراسة.

الفرع الخامس: دراسة ثائر صبري محمود كاظم الغبان بعنوان تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها- دراسة تطبيقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية العدد27 ،المجلد7 ، الصفحات 126-189 ،2010.

هدفت الدراسة إلى فحص التقارير والبيانات المالية للبنك التجاري في محافظة السليمانية بإقليم كوردستان العراق للسنة المالية (2006) والمعدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين للتعرف على نواحي القصور فيها، ومن ثم العمل على تكييفها بما ينسجم مع كل من المعيار الدولي رقم(1) الخاص بعرض البيانات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(7) (الأدوات المالية :الإفصاح .) ومن خلال تحديد الجوانب التي تخص الإفصاح المحاسبي في ظل المعيارين. وقد افترض الباحث بأن الإفصاح المحاسبي في البيانات الماليةوفقاً للمعايير الدولية يعطي صورة واضحة عن المركز المالي ونتيجة الأعمال للبنك التجاري للإقليم ، فضلا عن توضيحه لمؤشرات السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات الربحية و المتاجرة في أنشطة و الأدوات المالية و كيفية قياس وإدارة المخاطر، وبما يمكن مستخدميها من تقييم مقدرته على مواجهتها والتي سيكون لها تأثير جوهري على قراراتهم الحالية والمستقبلية، وقد استخدم الباحث البيانات المالية وعمد على تحليلها واستعانة بالمقابلات من أجل الاستفسار.

خلصت هذه الدراسة بنتائج حول التقارير والبيانات المالية للبنك التجاري في محافظة السليمانية بإقليم كوردستان العراق للسنة المالية 2006 والمعدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف بأنه لم يتم التطرق لأهم المؤشرات المالية بجانب عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير لتلبية احتياجات المستخدمين لأن الإفصاح اقتصر على قائمتي الدخل والميزانية العامة، وأيضا ضعف كوادر العاملة وعدم إلمامهم بالعلوم المالية الحديثة والمعايير الحديثة وتم التوصل إلى عدم توفر مستوى من الإفصاح المناسب في التقارير و البيانات المالية للبنك مما أدى إلى زيادة حالة عدم التأكد لدى المستفيدين وهذا يقلل من الاعتماد عليه و كذلك عدم الإفصاح عن السياسة المحاسبية المهمة لدى البنك مثل السياسة المحاسبية المتبعة في منح الائتمان النقدي، والقروض وأسعار الفائدة المدينة والدائنة وأيضا تعاني البيانات المالية التي أعدت في(عينة الدراسة) من قصور كبير في الإفصاح المحاسبي وفقا لمتطلبات المعايير الدولية، والتي إذا ما تم تطبيقها فإنها ستسهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وذات موثوقية عالية وقابلة للفهم والمقارنة .

ما يجدر ذكره في هذه الدراسة أن الباحث زاوج في استخدام أدوات القياس حيث استخدم الملاحظة والمقابلة للتمكن من الحصول على نتائج أفضل،ولكن نشير في هذه الدراسة إلى أن الباحث حصر المجال في سنة 2007 وهو تاريخ بدء التطبيق وعادة تكون هناك نقائص في التطبيق نتيجة حداثة هذه المعايير في بيئتهم.

الفرع السادس: دراسة رولا كاسر لايقة بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية جامعة تشرين السورية 2007.

هدفت الدراسة إلى تبيين مدى أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات سوى على المستوى الداخلي أو الخارجي مع تبين مدى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها اعتمادا على ما جاء به المعيار المحاسبي 30 الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المتشابهة، وتبيان قصور القوائم المالية المنشورة حاليا والعمل على نشرها وفق المعيار المحاسبي 30، وقد افترضت الباحثة عدم كفاية المعلومات المفصح عنها من قبل المصرف كما افترض أنه في حالة إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية تكون لها صورة واضحة عن المركز المالي للمصرف، واعتمادا على البيانات المالية التي تحصل عليها الباحثة قامت بتحليلها وفق طريقة الملاحظة المباشرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم كفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من طرف المصرف لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتوصل إلى أن المصرف لا يلتزم بإعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

يعد تحليل البيانات المالية في مثل هذه الدراسة من أفضل الطرق للتوصل إلى أفضل النتائج وما يلاحظ في هذه الدراسة أن الباحثة اعتمدت على بيانات مالية لسنة 2002 وهذا ما يشير إلى أن الفترة تعد بعيدة وأيضا في خصوص التوافق فلابد من مراعاة تلائمه مع البنك وأصحاب المصلحة.

الفرع السابع: دراسة عدنان بن عبد الله الملحم، بعنوان معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية (دراسة ميدانية)، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد السادس، العدد الأول ماي 2003. ص1 - 21

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهم المعوقات والأسباب في عدم الالتزام بالتطبيق الكلي بمتطلبات الإفصا ح المحاسبي الإلزامي من قبل الشركات المساهمة السعودية حيث تم استجواب عينة من المبحوثين يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية تطبيق المعايير المحاسبية والمتمثلين في المديرين الماليين ومعدي التقارير المالية السنوية في الشركات المساهمة السعودية أما الثانية فكانت من المهنيين الممارسين في مكاتب المحاسبة.

ولقد اعتمد الباحث في تحليل وإيجاد النتائج على تحليل بعض النسب المؤوية منها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعمد على ترتيبهم على حسب أكبر شدة في المشاكل والمعوقات.

وقد بينت الدراسة إلى أهم الأسباب و المعوقات والمتمثلة في ضعف آلية الالتزام بمتطلبات الإفصاح ، والسبب الثاني متمثل في التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين والسبب الثالث متمثل في تهميش القطاع الخاص وعدم إعطائهم فرصة في تقرير ما يلائمهم من معايير الإفصاح .

ما يلاحظ في هذه الدراسة أن الانحرافات المعيارية للفقرات تعد كبيرة نوع ما أمام قيمة المتوسط الحسابي وهذا ما يدل على أن مجتمع البحث غير متجانس، وهنا قد تكون هذه العينة غير كافية لتمثيل المجتمع.

المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية

الفرع الأول:دراسة Emmanuel N. Emenyonu and Ajay Adhikari بعنوان (Measuring the Degree of International Harmony in Selected Accounting Measurement Practices).الجامعة الأمريكية ، 1998

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم ممارسات القياس المحاسبي للشركات الموجودة في كل من فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهذا كله في إطار الجهود الدولية من أجل الوصول إلى إمكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات.

استخدم في هذه الدراسة فهارس متطورة التي وضعت من قبل فان دير تاس (1988)واختبارات مربع كاي لقياس و تقييم درجة الانسجام في ممارسات القياس المحاسبي لشركات كبرى من فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

نتائج الدراسة تشير إلى اختلافات كبيرة في قوائم الجرد المحاسبية للمخزون والأصول الثابتة والاستثمارات بين الدول الخمس التي تم فحصها مما يشير إلى أن مستوى الانسجام الدولي في ممارسات القياس المحاسبي الأساسية منخفضة إلى حد ما، ويرجع ذلك للعديد من الخيارات المحاسبة المسموح بها في الأنظمة المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية، كما أشارت النتائج إلى وجود عينة صغيرة من الشركات التابعة للإتحاد الأوربي أقلهم انسجاما في القياس المحاسبي مقارنة بالعينة الإجمالية.

ما أشير إليه في هذه الدراسة أن الباحث استخدم نوع من الفهارس التي وضعت قبل فان دير تاس سنة 1988 ولذا أشير إلى أن هناك تغير في وجهات النظر حول موضوع الممارسة المحاسبية بشكل عام، بعد هذه الفترة أشار الباحث إلى دراسات سابقة في سنة 1992 وهذا ليس مبرر على أن الفهارس جديدة وصالحة لاستعمالها في نفس البيئة مع اختلاف في الفترة الزمنية لذا مراعاة حداثة البيانات يكون لها أثر على نتائج الدراسة.

المطلب الثالث : الدراسات الوطنية

الفرع الأول: دراسة دادة دليلة بعنوان الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري -2010-)، قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية جامعة ورقلة سنة2013.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى جاهزية البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي،ومعرفة مدى التزامها بنشر القوائم المالية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال المعايير المحاسبية الدولية ومعرفة أهمية القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات، وقد افترضت الباحثة بأن البنوك الجزائرية تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و النظام رقم 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 الذي يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها وافترضت أيضا عدم كفاية المعلومات التي يتم الافصاح عنها وافترض بأن النظام المحاسبي المالي يساهم في إعطاء صورة واضحة وصادقة على المركز المالي للبنك من خلال القوائم المالية، وافترضت بأن الافصاح في القوائم المالية للبنوك الخاص بالأدوات المالية يكون وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الابلاغ المالي وأيضا تفصح عن مخاطر هذه الأدوات.واعتمدت الباحثة من أجل اختبار هذه الفرضيات على التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2010 حيث قامت بتحليله وتوصلت للنتائج التالية: توصلت بأن القرض الشعبي الجزائري لم يقم بإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي واكتفى بعرض قائمة الميزانية و جدول حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية وأيضا توصلت إلى أن القرض الشعبي الجزائري لا يفصح عن كافة المعلومات (السياسات المحاسبية ،أسس القياس المستخدمة في القوائم المالية) وتوصلت أيضا بأن النظام المحاسبي المالي يعطي صورة واضحة وصادقة على المركز المالي للبنك من خلال القوائم المالية وفي خصوص الأدوات المالية فقد تم عرض الأصول غير المادية بالقيمة العادلة والأصول المادية والالتزامات عرضت بالتكلفة التاريخية مع عدم تقديم الإيضاحات التي تخص التقرير السنوي وتوصلت إلى أنه لا يتم الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية.

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل محتوى التقرير السنوي للقرض الشعبي الجزائري وما يجدر الإشارة إليه في هذه الدراسة بأنه لو استخدام المقابلة كأداة أخرى لتدعم تحليل هذا التقرير لكان شيء إيجابي إذ تبين توجه البنك فيما يخص إعداد و عرض القوائم المالية.

الفرع الثاني: دراسة محمد الهاشمي حجاج و حسام مسعودي بعنوان دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة إسمنت عين التوتة(باتنة) ملتقى وطني لجامعة الوادي يومي05-06 / 05 / 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين بأن نظام المعلومات المحاسبية المعدل وفق النظام المحاسبي المالي له أهمية بالغة ، في توفير الوقت والجهد والمال و بالإضافة إلى هذه المزايا، يعطينا هذا التطوير مزيدا من الشفافية والإفصاح عن المعلومات، وبالتالي تحسين أداء الشركة.

حيث اعتمد الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية على جانب نظري حول الموضوع، أي للإحاطة بتكنولوجيا المعلومات كما تطرق إلى الممارسة المحاسبية في المؤسسات أي أنه اعتمد على الجانب النظري من أجل استعماله في تحليل النتائج التي يتوصل إليها ، وأخذت دراسة حالة على شركة الإسمنت عين التوته بباتنة

وخلصت الدراسة بأن تحديث نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مهم وضروري و تبرز هذه الأهمية في إتاحة الفرصة لمحاسبي الشركة من مزاولة مهامهم بكل سهولة وأريحية ويتيح لهم القدرة على إنتاج البيانات والتقارير المالية بصورة دقيقة وفي الوقت المحدد وبالتكلفة المقبولة.

إن استعمال الأداة المناسبة في كل دراسة تمكن الباحث من الحصول على نتائج أفضل وما نشير إليه في هذه الدراسة هو عدم ذكر الأداة المستخدمة في الدراسة وعدم تبيين الصور الحقيقية التي أصبح عليها نظام المعلومات المحاسبية في ظل وجود النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثالث:دراسة كمال زيتوني وتوفيق غفصي بعنوان تطبيق المسك المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية: دراسة تطبيقية برؤية استشرافية لمؤسسة بيرم(BIRM) بولاية المسيلة ملتقى وطني بجامعة الوادي يومي:05-06 / 05 / 2013

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية الانتقال إلى نظام محاسبي يتماشى ومتطلبات المؤسسات الجزائرية في ظل الظروف الدولية هذا من أجل تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة المحاسبية الدولية، ومن أجل بلوغ النتائج المرجوة من هذه الورقة البحثية عمد الباحثان على الإلمام بالجانب النظري حول النظام المحاسبي المالي و بآلية تجسيده على أرض الواقع ، حيث تم التطرق إلى التقييم والتسجيل المحاسبي وأيضا على رهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي، وفي الأخير أخذة دراسة حالة على مكتب الدراسات والأبحاث بالمسيلة ونشاطها متمثل في الدراسة العمرانية والمعمارية و تهيئة عمرانية ومعمارية و تحليل الخرسانة و تحليل الطرقات وغيرها من النشاطات.

وبينت نتائج الدراسة أنه على الرغم من أن التطبيق للنظام المحاسبي بدأ وما تظهره عمليات التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ولكن من الصعب التكهن وقبول أن الاقتصاد الجزائري مستعد لهذه التغييرات التي تواكب التطورات المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، وأيضا وبعد تشخيص واقع الاقتصاد الوطني ومؤسساته يظهر أنه من الصعب تطبيق النظام المحاسبي المالي من دون المرور بمرحلة انتقالية.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الدراسة أن الباحث قدم صورة المشتريات وقام بتتبعها في حين أن المسك المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يشمل عدة حسابات لذا كان على الباحث تقديم عدة صور على المسك المحاسبي في هذه المؤسسة للتمكن من الحكم الصحيح.

الفرع الرابع:دراسة قادري عبد القادر بعنوان القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير جامعة لمدية سنة 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين ما هو مهم في المؤسسة الاقتصادية المعاصرة، فتم تبيين بدائل القياس المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، وتم تقييم أسس وإجراءات القياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وكذلك دراسة مضمون القياس المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري ومقارنته مع مضمون المعايير المحاسبية الدولية وقد افترض الباحث أن المعايير المحاسبية الدولية هي مرادفة لمفهوم توحيد المعلومة المالية،و ظهرت نتيجة الحاجة إلى توحيد محاسبي دولي.وافترض أن الإطار الفكري للمعايير المحاسبية الدولية يصب في توفير معلومات محاسبية مالية تفيد متخذي القرار خاصة على المستوى الدولي.وافترض بأن القياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يتصف بتغليب الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية مقارنة بالجوانب الأخرى وافترض أنه من المنتظر أن يكون هناك توافق بين مضمون النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد ومعايير المحاسبة الدولية بما في ذلك جانب القياس المحاسبي واعتمد الباحث على الجانب النظري من أجل الإلمام بموضوع القياس المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية وعمد على تحليلها.

فتوصل الباحث إلى جملة من النتائج حيث أن توحيد المعلومة المحاسبية المالية تقتضي إحلال المنظمات المحاسبية المحلية الواضعة لمعايير المحاسبة بمنظمة محاسبية دولية محايدة تقود عملية إصدار معايير محاسبية دولية قصد توحيد المعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية وهذا ما تثبته الفرضية الأولى.وتبين أن المنطق الأساسي لإعداد وعرض القوائم المالية وهو أن تتصف هذه القوائم بالملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة. وتبين بأن القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يغلب عليه جانب التحفظ عن الجوانب الأخرى حيث تبين من خلال الدراسة بأن قياس عناصر القوائم المالية في الظروف الاقتصادية التي يكون لها أثر سلبي على المؤسسة يتبعه غالبا

انخفاض في قيمة الأصول وزيادة قيمة الخصوم والعكس صحيح.وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات القياس الواردة في النظام المالي المحاسبي تختلف عن متطلبات المعايير المحاسبة الدولية على الرغم من أن متطلبات النظام المحاسبي المالي مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية.

ما نشير إليه في هذه الدراسة هو كبر حجم المعلومات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية بالمقارنة مع النظام المحاسبي المالي وأيضا نشير إلى أن هناك ضعف في صياغة العنوان وإشكالية الدراسة وما تم معالجته.

في حين ستكون دراسة الباحث تشمل مجموعة من المتغيرات التي تم قياسها في دراسات سابقة بطريقة مجزئة، وحتى وإن وجدت مجزئة فهي تعد شحيحة وأيضا نكاد لا نراها على المستوى الوطني، حيث سنعمل على تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي حيث ستشمل القياس والتسجيل والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الوطنية والخاصة مع تبيين الفروق ، وكيف ساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين، وختاما سيتم التعرض لأهم المشكلات و التحديات التي تواجه الممارسة المحاسبية في شركات التأمين.

خلاصة الفصل الأول

بعد تتبع موضوع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال الجانب النظري والذي أردنا من خلاله تسليط الضوء على الممارسة المحاسبية التي يقوم بها كل محاسب ومحاولة معرفة كيف تتم هذه الممارسة والتي تمكنّا من ضبطها من خلال زيارات ميدانية إلى مكاتب المحاسبة من أجل معرفة المعنى الحقيقي للممارسة المحاسبية أي هي ذلك العمل الروتيني سوى كان يومي أو أسبوعي، والتي من خلالها يتمكن من إعداد قوائم مالية تبين لنا الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك كان لزاما وجود نظام محاسبي يضبط هذه المحاسبة فجاء النظام المحاسبي مالي بهذا التنظيم ليعطي للمحاسبة صورة صادقة وواضحة وموثوق فيها لما يحتويه من تنظيم، حيث حاولنا ذكر أهم ما يجب الامتثال به في هذا النظام المحاسبي الجديد من أجل الحصول على محاسبة نثق بها ونعتمد عليها في قراراتنا حول الوضعية المالية للمؤسسة بل بهذا النظام يتمكن مستعملي القوائم المالية من اتخاذ قرارات صائبة، وأيضا بهذا النظام نتغلب على الصعاب التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني ومحاولة إلى الوصول إلى محاسبة تستجيب لمتطلبات الشركات و الوصول إلى محاسبة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. ومن بين هذه الشركات خصصنا شركات التأمين حيث تم الإحاطة بها بمجموعة من المفاهيم ، حيث اعتمدنا على تبيين طبيعة نشاط هذه الأخير وعلى أي أساس يمكن أن تقوم عقود التأمين، ثم تطرقنا إلى أنواع التأمين من حيث الخطر ومن حيث الطبيعة القانونية ثم تم التطرق إلى أهمية وأنشطة هذه الشركات الرئيسة مع تبيين هيكلها التنظيمي وصولا إلى نظامها المحاسبي كل هذا من أجل أن يسهل عملية التتبع لهذه الشركات ومن أجل أن يكون هناك إطار نظري حول ماهية هذه الشركات ومحاسبتها، وختاما تمكنا من ضبط مجموعة من الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وتمكنا من تلخيص أهم الجوانب من كل دراسة بناءا على طريقة منهجية متبعة في الدراسات العلمية حيث تم توضيح هدف الدراسة ثم فرضيات الدراسة ثم الأساليب الإحصائية المتبعة وأخيرا النتائج المتوصل إليها مع وجهة نظر الباحث حول كيفية معالجة موضوع الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لواقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين

مقدمة الفصل

إن من أجل إنجاح أي دراسة لابد لنا من معرف الظاهرة من جانبها النظري والإحاطة بها من كل الجوانب، ومن ثم تكون جاهزا للغوص في إشكالية الدراسة، ومن أجل أن تنجح في حل الإشكالية لابد أن تتخمر هذه الأخيرة في ذهن الباحث حتى يتمكن من إيجاد حل مناسب بناءا على فرضيات يراها حلولا لتلك الظاهرة، ومن ثم يعمل على تتبع إجراءات منهجية من أجل الوصول إلى النتائج المرغوبة، والباحث في هذه الدراسة هو أمام إشكالية واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ، حيث سنعمل من خلال هذه الدراسة على تتبع الإجراءات البحثية المتمثلة في إتباع منهجية البحث العلمي من أجل الوصول على النتائج المرغوبة حيث سنعمل في هذه الدراسة على تقسيم الدراسة الميدانية إلى مبحثين يتمثل الأول في تبيين الإطار المنهجي للدراسة ،ويكون من خلاله توضيح المنهج المستخدم مع التطرق إلى الحدود الزمنية والمكانية والبشرية لهذه الدراسة ثم التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة ومن ثم يتم تبيين الأدوات التي تم استخدامها في الدراسة مع تبيين اختبار صدق وثبات هذه الأدوات، بينما سيكون المبحث الثاني مخصص لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

إن لكل دراسة علمية إطار منهجي متبعة من أجل إنجاحها ، ومن أجل إنجاح هذه الدراسة المتمثلة في تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي ،قام الباحث بإنشاء إستبانة لأنها تعد من أشهر الأدوات استخداما لجمع المعلومات والبيانات، ويرى الباحث بأنها مناسبة لهذه الدراسة.

المطلب الأول: المنهج المستخدم

تقتضي مثل هذه الدراسة التي ستشمل عينة من شركات التأمين في الجزائر من وطنية وخاصة ومن أجل الوصول إلى النتائج المرغوبة والمرجوة التي تقتضي الدقة في اختيار المنهج المناسب وبالتالي هنا يمكننا القول بأن طبيعة الدراسة هي من تحتم استخدام المنهج الملائم.

حسب طبيعة هذه الدراسة المتمثلة في تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي يرى الباحث أن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن العديد من الأساليب الفرعية كالأسلوب المسحي والدراسات التطويرية ودراسة العلاقات المتبادلة وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى عدة تقسيمات ونجد من بين هذه التقسيمات دراسة الحالة التي سنستخدمها في هذه الدراسة، حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يفرض نفسه ،الذي يعمل على توضيح وتبيين متغيرات الدراسة وأيضا تطرقنا من خلاله إلى النظام المحاسبي المالي ثم قدّمنا صورة حول شركات التأمين ومحاسبتها، واستخدمنا في الدراسة الميدانية جانب تحليلي لأنه يعمل على التحليل والربط بين النتائج المتوصل إليها ويعمل على تفسيرها ثم يصنفها ثم إصدار الأحكام المناسبة واعتمد الباحث على أسلوب دراسة الحالة الذي يعد وسيلة لتجميع المعلومات وفق طرق مختلفة كالمقابلة والملاحظة والذي يمكننا من فهم أفضل للظاهرة .

المطلب الثاني:حدود الدراسة

إن وضع حدود للدراسة يعطي صبغة مناسبة لذلك يرى الباحث بأن تكون هناك حدود زمنية وحدود مكانية وحدود بشرية وهي كما يلي:

الفرع الأول:الحدود الزمنية

أجريت هذه الدراسة على عينة من شركات التأمين الوطنية والخاصة في فترة ابتدأت من أواخر شهر جويلية 2015 إلى أواخر شهر أوت 2015.

الفرع الثاني: الحدود المكانية

أجريت هذه الدراسة على عينة من شركات التأمين الوطنية والخاصة الموجودة في الجزائر العاصمة، وحيث كانت وجهتنا دائما إلى المديريات العامة لشركات التأمين التي تم إجراء الدراسة فيها.

الفرع الثالث: الحدود البشرية

أجريت هذه الدراسة على عينة من شركات التأمين الوطنية والخاصة ،حيث كانت وجهتنا إلى مدراء و إطارات المحاسبة والمالية الموجودين في شركات التأمين وهم الذين تم استجوابهم حول موضوع الدراسة.

المطلب الثالث:مجتمع وعينة الدراسة:

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مدراء وإطارات المحاسبة والمالية في شركات التأمين والمكونة من شركات وطنية وشركات خاصة حيث يكون نوع تأمين هذه الشركات خاص بتعويض الأضرار أي الخطر المؤمن منه أي كل ما يصيب ممتلكات المؤمن مباشرة كالحريق و السرقة والتأمين البحري والجوي ...إلخ. وهنا نستثني حسب الطبيعة القانونية شركات التأمين على الحياة ونشرع في توضيح شركات التأمين (التي ستأخذ منهم عينة الدراسة المتمثلة في مدراء وإطارات المحاسبة والمالية) فيما يلي[99]:

1الشركة الجزائرية للتأمين SAA أنشئت في 12 ديسمبر 1963

[99] http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance موقع المجلس الوطني للتأمينات في 2015/08/28

2 الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR أنشئت في 08 جوان 1963

3شركة تأمين المحروقات CASH أنشئت في 04 أكتوبر 1999

4 الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية CNMA أنشئت في 02 ديسمبر 1972

5 الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT أنشئت في 30 أفريل 1985.

6 شركة التأمينات المتوسطيةGAM أنشئت في 10 سبتمبر 2002

7 الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمينCIAR أنشئت في 15 فيفري 1997

8 أكسا للتأمينات الجزائر AXA أنشئت في 03 أكتوبر 2011

9 الجزائرية للتأمين 2A أنشئت في 06 ماي 1997

10ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين TRUST ALGER أنشئت في 25 جانفي 1999

11 تأمين أليانس ALIANCE أنشئت في 30 جويلية 2005

12 شركة سلامة للتأمينات الجزائرية SALAMA أنشئت في 13 أفريل 1999

13 الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR أنشئت في أكتوبر 1973

14 تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة MAATEC أنشئت في 10 ديسمبر 1964.

15 الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX أنشئت في 10 جانفي 1996

16 شركة ضمان القرض العقاري SGCI تأسست في 05 نوفمبر 1997

أما شركات التأمين على الحياة التي تم استبعادها هي:

01 كارديف الجزائر CARDIF أنشئت في 13 سبتمبر 2007

02 الكرامة للتأمينات CAARAMA أنشئت في 17 أفريل 2011

03 تأمين لايف الجزائرTAMINE LIFE أنشئت في17 أفريل 2011

04 أمانة للتأمينات AMANA Assurances أنشئت في 17أفريل 2011

05 مصير حياة MACIR VIE أنشئت في 11 أوت 2011

06 أكسا الجزائر للتأمينات على الحياة AXA Vie أنشئت في 02 نوفمبر 2011

07 التأمين التعاضدي MUTUALISTE أنشئت في 05 جانفي 2012

وفي الأخير يمكن القول بأن مجتمع الدراسة أصبح معلوم ، حيث أن كل المديريات العامة لهذه الشركات متواجدة ومنتشرة في الجزائر العاصمة، وسيعمل الباحث على أخذ عينة من هذا المجتمع بطريقة عشوائية، أي من خلال السحب العشوائي، ومن ثم يتم توزيع استبيان على مدراء وإطارات المحاسبة والمالية في هذه الشركات.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في عينة من مدراء وإطارات المحاسبة والمالية في شركات التأمين الوطنية والخاصة و المتعلقة بالتأمينات العامة،ولقد تم التقصي والبحث حول كيفية الممارسة المحاسبية في شركات التأمين؟ وكيف تتم ؟وعلى مستوى من تتم ؟ وكان ذلك عن طريق مقابلات تم إجرائها على مستوى الوكالات و المديريات الجهوية والمديريات العامة تمكنا من ضبط الجهة المسؤولة على الممارسة المحاسبية و هي المديريات العامة لشركات التأمين، ومن هنا تم تحديد العينة وهي 12 مديرية عامة من شركات التأمين الوطنية والخاصة والتي أخذت عشوائيا من بين 16 مديرية عامة من شركات التأمين وهي موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (01) يبين شركات التأمين لعينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	SAA	4	CNMA	7	SALAMA	10	TRUST
2	CAAR	5	CAAT	8	AXA	11	ALIANCE
3	CASH	6	GAM	9	2A	12	CIAR

المصدر: من إعداد الباحث

بعدما تم الاختيار العشوائي لعينة الدراسة تم إقصاء بعض الشركات من العينة فنجد الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT التي لم نتمكن من استرداد الاستبيان الموزع عليهم، وأيضا شركة تأمين أليانس و شركة سلامة للتأمينات الجزائريةاللتان سلّما لنا الاستبيان فارغ فتم رفضهم، لذلك أصبح تعداد العينة ممثل ب 9 شركات كما يلي:

الجدول رقم (02) يبين شركات التأمين المعتمدة في الدراسة

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	SAA	4	CNMA	7	AXA
2	CAAR	5	GAM	8	2A
3	CASH	6	CIAR	9	TRUST

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثالث: خصائص عينة الدراسة

1 **توزيع عينة الدراسة حسب النوع و المؤهل العلمي:** تتوزع شركات التأمين إلى شركات وطنية وشركات خاصة والممثلين بمدراء وإطارات المحاسبة والمالية وأما توزيعهم حسب المؤهل العلمي فنجدهم يتوزعون إلى خمس رتب الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه وأخرى، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والمؤهل العلمي كما يلي:

الجدول رقم(03) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع و المؤهل العلمي

نوع الشركة	اسم الشركة	توزيع مدراء وإطارات المحاسبة والمالية حسب المؤهل العلمي					المجموع
		الليسانس	الماستر	الماجستير	الدكتوراه	أخرى	
وطنية	SAA	5	1	0	0	2	8
	CAAR	7	2	0	0	1	10
	CASH	1	3	0	0	0	4
	CNMA	5	0	1	2	1	9
	المجموع	**18**	**6**	**1**	**2**	**4**	**31**
خاصة	GAM	4	1	0	0	1	6
	CIAR	1	1	0	0	2	4
	AXA	3	1	0	0	0	4
	2A	6	0	0	0	0	6
	TRUST	2	0	0	1	0	3
	المجموع	**16**	**3**	**0**	**1**	**3**	**23**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS [100]

[100] أنظر الملحق رقم 01

2 توزيع عينة الدراسة حسب النوع و عامل الخبرة: تتوزع شركات التأمين إلى شركات وطنية وشركات خاصة وتم تمثيلها بمدراء وإطارات المحاسبة والمالية، وتتوزع حسب عامل الخبرة إلى ثلاث مستويات ممثلة بأقل من 5 سنوات وما بين 5 و10 سنوات وأكثر من 10 سنوات وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب حسب النوع وعامل الخبرة

نوع الشركة	اسم الشركة	توزيع مدراء وإطارات المحاسبة والمالية حسب عامل الخبرة			المجموع
		أقل من 5 سنوات	ما بين 5 و10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	
وطنية	SAA	4	2	2	8
	CAAR	5	3	2	10
	CASH	4	0	0	4
	CNMA	1	4	4	9
	المجموع	**14**	**9**	**8**	**31**
خاصة	GAM	2	1	3	6
	CIAR	3	0	1	4
	AXA	1	3	0	4
	2A	1	1	4	6
	TRUST	0	2	1	3
	المجموع	**7**	**7**	**9**	**23**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS [101]

[101] أنظر الملحق رقم02

3 توزيع عينة الدراسة حسب النوع والدورات التكوينية: يتوزع شركات التأمين إلى شركات وطنية وشركات خاصة والممثلين بمدراء وإطارات المحاسبة والمالية وتتوزع حسب الدورات التكوينية إلى ثلاث مستويات ممثلة بعدم إجراء دورة تكوينية ودورة تكوينية ودورتين فأكثر وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(05)يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والدو رات التكوينية

نوع الشركة	اسم الشركة	توزيع مدراء وإطارات المحاسبة والمالية حسب الدورات التكوينية			المجموع
		عدم إجراء دورة	دورة واحدة	دورتين فأكثر	
وطنية	SAA	3	5	0	8
	CAAR	1	4	5	10
	CASH	1	1	2	4
	CNMA	0	3	6	9
	المجموع	**5**	**13**	**13**	**31**
خاصة	GAM	0	4	2	6
	CIAR	0	2	2	4
	AXA	2	0	2	4
	2A	2	2	2	6
	TRUST	0	0	3	3
	المجموع	**4**	**8**	**11**	**23**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS [102]

[102] أنظر الملحق رقم 03

المطلب الرابع: الأدوات المستخدمة لجمع البيانات

في هذه المرحلة يقوم الباحث باختيار الأدوات اللازمة لاستخدامها في الدراسة من أجل جمع البيانات، فتتعدد أدوات جمع البيانات فنجد المقابلة والملاحظة والاستبيان والاختبار والاستفتاء وغيرها من الأدوات فيتم اختيار الأداة بناءا على طبيعة الدراسة، أي أنه هناك سمة معينة سيتم قياسها لذا يستدعي أداة مناسبة لها، وأيضا هنا العنصر الثاني الذي يتحكم في اختيار الأداة وهو المدة الزمنية، وعليه لابد من مراعاة الفترة التي ستستغرقها الدراسة وربطها بالأداة، والعنصر الثالث هو حجم العينة هو أيضا مقرون باختيار الأداة، فمن هنا انطلق الباحث إلى التقصي واختيار الأدوات المناسبة للدراسة ،فوجدنا أن طبيعة الدراسة والمدة الزمنية وحجم العينة تفرض استخدام المقابلة والاستبيان وهما الأنسب لهذه الدراسة، لذلك سنستخدم الاستبيان للإجابة على 4 فرضيات من الدراسة وأما المقابلة ستكون تخص الفرضية الأخيرة.

الفرع الأول: الاستبيان

يعد الاستبيان أداة لجمع البيانات والذي تم استخدامه في الدراسة وهو عبارة عن "أداة لجمع البيانات المتعلّقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب، ويستخدم لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المستجيبين، ولجمع حقائقهم هم على علمٍ بها ؛ ولهذا يستخدم بشكلٍ رئيس في مجال الدراسات التي تهدف إلى استكشاف حقائق عن الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي العام وميول الأفراد"[103].

ومن هنا قام الباحث بإعداد استبيان به خمس محاور رئيسية، حيث كان المحور الأول يوضح العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة وأربع محاور أخرى تقيس متغيرات الدراسة، حيث اعتمد الباحث على الجانب النظري للإلمام بمتغيرات الدراسة من تعاريف وأسس ومبادئ وتشريعات وأنظمة من أجل ضبط وإحكام الاستبيان، إلى أن أصبحت أداة القياس جاهزة، فتم عرضها على المؤطر وأبدى رأيه فيها من حيث الشكل والمضمون من ملاحظات وتوجيهات ، ثم تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين المختصين في المحاسبة (الملحق رقم (62)).

وبعد الأخذ بتلك الملاحظات والتوجيهات أصبح الاستبيان جاهزا للاستعمال حيث يحتوي الاستبيان على 82 فقرة وكانت مجزئة على خمس محاور كل محور له هدف معين في الدراسة وهي كما يلي:

[103] عبدالرحمن بن عبدالله الواصل،**البحث العلمي**،المملكة العربية السعودية،1999،ص55.

المحور الأول: جاء لتوضيح العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة وهذا من خلال 6 فقرات تبين اسم الشركة ونوعها ووظيفة المفحوص والخبرة المهنية والدورات التكوينية.

المحور الثاني: جاء لقياس صحة القياس المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي وتضمن 27 فقرة.

المحور الثالث: جاء لقياس صحة التسجيل المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي وتضمن 14 فقرة.

المحور الرابع: جاء لقياس صحة الإفصاح المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي وتضمن 24 فقرة.

المحور الخامس: جاء لقياس مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية وتضمن 11 فقرة.

فقمنا بوضع تقديم لموضوع الدراسة لكي يكون مدخلا ملائما للمفحوص وتم توضيح كيفية الإجابة داخل الاستبيان وهنا استخدم الباحث مقياس ليكارت الثلاثي حسب درجة المقياس وهي كما يلي:

الجدول رقم (06) يوضح مقياس ليكارت الثلاثي

الفئات	موافق	محايد	غير موافق
درجة المقياس	3	2	1

المصدر : من إعداد الباحث

وبعد تصميم الاستبيان وأصبح جاهزا للاستخدام تم توزيع الاستبيان على 12 مديرية عامة من شركات التأمين الوطنية والخاصة التي يمثلهم مدراء وإطارات المحاسبة والمالية والمتواجدة في الجزائر العاصمة ، حيث تم توزيع 79 استبيان والجدول التالي يوضح توزيع الاستبيان على عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (07) يوضح توزيع الاستبيان على عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات غير المسترجعة	الاستبيانات المرفوضة	الاستبيانات المعتمدة
1	SAA	13	8	5	0	8
2	CAAR	13	10	3	0	10
3	CASH	4	4	0	0	4
4	CNMA	10	9	1	0	9
5	CAAT	4	0	4	0	0
6	GAM	6	6	0	0	6
7	SALAMA	6	6	0	6	0
8	AXA	4	4	0	0	4
9	2A	6	6	0	0	6
10	TRUST	3	3	0	0	3
11	ALIANCE	6	6	0	6	0
12	CIAR	4	4	0	0	4
المجموع		79	66	13	12	54
النسبة المئوية %		**100**	**83.54**	**16.46**	**15.19**	**68.35**

المصدر: من إعداد الباحث

يمثل هذا الجدول كيفية توزيع عينة الدراسة ، حيث نلاحظ أن العدد الإجمالي للاستبيانات الموزعة هو 79 استبيان والذي يمثل لنا 100% حيث تمكنا من استرجاع 66 استبيان من مجموع الاستبيانات الموزعة والمقدرة بنسبة **83.54**% في حين لم نتمكن من استرجاع 13 استبيان والمقدرة نسبتهم ب **16.46**% وذلك راجع إلى خروج بعض الموظفين في عطل صيفية، وترتب عليه خروج الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT من مجموع الشركات التي وزع عليها الاستبيان وهناك 12 استبيان تم رفضه والمقدرة نسبتهم ب **15.19**% وهذه النسبة كانت تخص كل من شركة تأمين أليانس والتي تم استرجاع 6 استبيانات حيث كان 5 منها فارغين وواحدة منها كانت إجابتها لم تستوفي الشروط التي يقبل فيها الاستبيان فتم رفضهم و شركة سلامة للتأمينات الجزائرية تم استرجاع 6 استبيانات وكانت كلها فارغة فتم رفضهم، في حين كان عدد الاستبيانات المسترجعة المقبولة 54 استبيان والمقدرة نسبتهم **68.35**% وهي نسبة كبيرة مقارنة بما تم توزيعه من استبيانات وهنا نشير إلى أنه تم استبعاد كل من شركة تأمين أليانس و شركة سلامة للتأمينات الجزائرية لأن كل الاستبيانات المتعلقة بهم تم رفضها

وبالتالي يصبح العدد 3 شركات تم رفضا هذا يعني أن مجموع الشركات التي تم التوزيع على مدراها وإطاراتها في المحاسبة والمالية وقبلت هو 09 شركات تأمين أي ما نسبته 56.25% من مجموع 16شركة.

الفرع الثاني:المقابلة

إن طبيعة الفرضية التي سيتم اختبارها تستعدي على الباحث استخدام المقابلة وهذا من أجل اختبار الفرضية التي تخص المشكلات والتحديات التي تواجه الممارسة المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي حيث تعد المقابلة في مثل هذه الحالات الأنسب للقيام بهذا الدور فالمقابلة هي "محادثة موجهة بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو عدة أشخاص "[104].

ومن هنا قام الباحث بإعداد استمارة مقابلة وكانت مقسمة إلى قسمين قسم يخص العوامل الديمغرافية وبه خمس فقرات وهي اسم الشركة ونوعها و المؤهل العلمي والوظيفة والدورات التكوينية والقسم الثاني كان مقسم إلى 5 محاور حيث كان المحور الأول يخص التحديات والمشكلات المتعلقة بالقياس المحاسبي والمحور الثاني يخص التحديات والمشكلات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي والمحور الثالث يخص التحديات والمشكلات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والمحور الرابع يخص التحديات والمشكلات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية والمحور الخامس يخص التحديات والمشكلات المتعلقة بالممارسة المحاسبية.

وبعد تصميم المقابلة تقربنا من شركات التأمين من أجل تحديد مقابلات معهم فتمكنا من ضبط 8 مقابلات مع شركات التأمين وهي كما يلي:

الجدول رقم (08) يوضح تعدد شركات التأمين التي تم ضبط المقابلة معهم

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	SAA	3	CNMA	5	2A	7	CASH
2	CAAR	4	GAM	6	ALLIANCE	8	CIAR

المصدر: من إعداد الباحث

أثناء العمل الإجرائي للمقابلة تعذر على الباحث أن يجري جميع المقابلات وهذا راجع إلى ظروف داخل الشركة، وعلى هذا الأساس أصبح العدد 6 شركات من مجموع 8 شركات وكانت وجهتنا إلى مدراء وإطارات المحاسبة والمالية وهي موضحة في الجدول كما يلي:

[104] فاطمة عوض صابر،ميرفت علي خفاجة،**أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط2002،1،مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، الإسكندرية،ص131.

الجدول رقم (09) يوضح توزيع عينة المقابلة

نوع الشركة	اسم الشركة	عدد مدراء وإطارات المحاسبة والمالية
وطنية	CAAR	2
	CASH	2
	CNMA	2
خاصة	GAM	2
	CIAR	1
	2A	2
مجموع		11

المصدر:من إعداد الباحث

من الجدول يتبين لنا أن تعداد مدراء وإطارات المحاسبة والمالية لهذه الشركات هو 11 وهم تابعين إلى 6 شركات وطنية وخاصة.

1 **خصائص عينة المقابلة:**من خلال هذه المقابلات تم استخراج خصائص هذه العينة فنجد خصائصها من حيث النوع و المؤهل العلمي و الدورات التكوينية

1-1 **توزيع عينة المقابلة حسب النوع والمؤهل العلمي:** تم تقسيم عينة المقابلة إلى وطنية وخاصة، وتم تقسيم ممثليها إلى 5 مستويات على حسب المؤهل العلمي مبنية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(10) يمثل توزيع عينة المقابلة حسب النوع والمؤهل العلمي

نوع الشركة	اسم الشركة	توزيع عينة المقابلة حسب المؤهل العلمي					المجموع
		الليسانس	الماستر	الماجستير	الدكتوراه	أخرى	
وطنية	CAAR	2	0	0	0	0	2
	CASH	1	1	0	0	0	2
	CNMA	2	0	0	0	0	2
خاصة	GAM	1	1	0	0	0	2
	CIAR	0	1	0	0	0	1
	2A	1	0	0	0	1	2
	المجموع	**7**	**3**	**0**	**0**	**1**	**11**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [105]

[105] أنظر الملحق رقم 04

2-1 توزيع عينة المقابلة حسب النوع والدورات التكوينية: تم تقسيم عينة المقابلة إلى وطنية وخاصة، وتم تقسيم ممثليها إلى 3مستويات على حسب الدورات التكوينية مبنيّة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(11) يمثل توزيع عينة المقابلة حسب النوع والدورات التكوينية

نوع الشركة	اسم الشركة	توزيع عينة الدراسة حسب الدورات التكوينية			المجموع
		عدم إجراء دورة	دورة واحدة	دورتين فأكثر	
وطنية	CAAR	0	1	1	2
	CASH	0	1	1	2
	CNMA	0	1	1	2
خاصة	GAM	0	0	2	2
	CIAR	0	0	1	1
	2A	0	0	2	2
	المجموع	**0**	**3**	**8**	**11**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [106]

المطلب الخامس: اختبار ثبات وصدق الأداة

الفرع الأول: ثبات الأداة

حتى تكون الأداة صالحة للقياس يجب أن تكون ثابتة، أي تعطي نفس النتائج عند إعادة الاختبار، ولقياس الثبات هناك طرق مناسب لذلك فنجد طريقة ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية و اختبار صيغ كودر-ريتشاردسون وسيختار الباحث من بين هذه الطرق الطريقة الأكثر استخداما في البحوث العلمية وهي طريقة ألفا كرونباخ وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

لتفسير القيم المتحصل عليها من برنامج الحزم الإحصائية لابد لنا من سلم من أجل توضيح النتائج المتحصل عليها وسيتم توضيحها كما يلي[107]:

-أقل من 0.2 يعتبر معامل ثبات ضعيف.

- أقل من 0.3 يعتبر معامل ثبات مقبول

[106] أنظر الملحق رقم 05

[107] محمد عبد الفتاح الصيفي،**البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين**،ط1،دار وائل للنشر،عمان-الأردن،2002،ص144.

-أقل من 0.5 يعتبر معامل ثبات متوسط

-أقل من 0.7 يعتبر معامل ثبات مناسب

- من 0.7 فأعلى يعتبر معامل ثبات عالي

وعلى ضوء هذا السلم سيتم التفسير ولكن قبل الشروع في التفسير نذكّر بأن الاستبيان مقسم إلى 5 محاور المحور الأول كان يخص العوامل الديمغرافية والثاني يخص صحة القياس المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي والمحور الثالث يخص صحة التسجيل المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي والمحور الرابع يخص صحة الإفصاح المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي والمحور الخامس يخص نظم المعلومات المحاسبية في ظل وجود النظام المحاسبي المالي وعليه سيتم اختبار فقرات هذا الاستبيان من حيث الثبات كما يلي:

1 ثبات مقياس صحة القياس المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي

اعتمادا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSSتحصلنا على عدد فقرات المحور الثاني وقيمة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(12) يبين ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للمحور الثاني

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.739	**27**

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS[108]

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن عدد الفقرات في هذا المحور هي 27 فقرة وأن ألفا كرونباخ لهذا المحور هي 0.739 وهو يشير إلى أن معامل الثبات عالي وهذا يدل على أن المحور الثاني يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة.

ومن خلال الجدول التالي سنوضح ألفا كرونباخ لكل فقرة كما يلي:

[108] أنظر الملحق رقم 06

الجدول رقم (13) يوضح ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل فقرة للمحور الثاني

الفقرات	ألفا كرونباخ	الفقرات	ألفا كرونباخ	الفقرات	ألفا كرونباخ
1	0.736	**10**	0.726	**19**	0.732
2	0.725	**11**	0.734	**20**	0.715
3	0.739	**12**	0.734	**21**	0.740
4	0.730	**13**	0.729	**22**	0.737
5	0.737	**14**	0.734	**23**	0.740
6	0.730	**15**	0.727	**24**	0.728
7	0.733	**16**	0.738	**25**	0.711
8	0.743	**17**	0.726	**26**	0.737
9	0.733	**18**	0.735	**27**	0.719

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS[109]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) ألفا كرونباخ لكل فقرة، حيث نلاحظ الفقرة رقم 8 و21 و23و ألفا كرونباخ لكل من هذه الفقرات كان كبير مقارنة بألفا كرونباخ الكلي والفارق هنا كان طفيف إلا أنه يشير إلى أن هذه الفقرات أضعفت المقياس فمثلا نحسب ألفا كرونباخ عند الفقرة 8 نجده قد إرتفع هذا يدل على أن هذه الفقرة أضعفت المقياس إلا أن هذا الفارق يعد طفيفا ويبقى معامل الثبات يتمتع بدرجة عالية.

2 ثبات مقياس صحة التسجيل المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي

اعتمادا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS تحصلنا على عدد فقرات المحور الثالث وقيمة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(14) يبين ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للمحور الثالث

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.632	14

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS[110]

[109] أنظر الملحق رقم 07

[110] أنظر الملحق رقم 08

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن عدد الفقرات في هذا المحور هي 14 فقرة وأن ألفا كرونباخ لهذا المحور هي 0.632 وهو يشير إلى أن معامل الثبات مناسب وهذا يدل على أن المحور الثالث مناسب ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة.

ومن خلال هذا الجدول سنوضح ألفا كرونباخ لكل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (15) يوضح ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل فقرة للمحور الثالث

الفقرات	ألفا كرونباخ	الفقرات	ألفا كرونباخ
1	0.636	**8**	0.613
2	0.634	**9**	0.650
3	0.607	**10**	0.588
4	0.604	**11**	0.596
5	0.643	**12**	0.637
6	0.568	**13**	0.606
7	0.604	**14**	0.601

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS[111]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) ألفا كرونباخ لكل فقرة، حيث نلاحظ الفقرة رقم 5 و8 و9 و12وألفا كرونباخ لكل فقرة من هذه الفقرات كان كبير مقارنة بألفا كرونباخ الكلي والفارق هنا كان أيضا طفيف إلا أنه يشير إلى أن هذه الفقرات أضعفت المقياس فمثلا نحسب ألفا كرونباخ عند الفقرة 5 نجده قد ارتفع، هذا يدل على أن هذه الفقرة أضعفت المقياس إلا أن هذا الفارق يعد طفيفا ويبقى معامل الثبات مناسب.

3 ثبات مقياس صحة الإفصاح المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي

اعتمادا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS تحصلنا على عدد فقرات المحور الرابعوقيمة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

[111] أنظر الملحق رقم 09

الجدول رقم(16) يبين ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للمحور الرابع

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.849	24

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS [112]

يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن عدد الفقرات في هذا المحور هي 24 فقرة وأن ألفا كرونباخ لهذا المحور هي 0.849 وهو يشير إلى أن معامل الثبات عالي وهذا يدل على أن المحور الرابع يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة.

ومن خلال الجدول التالي سنوضح ألفا كرونباخ لكل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (17) يوضح ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل فقرة للمحور الرابع

الفقرات	ألفا كرونباخ	الفقرات	ألفا كرونباخ	الفقرات	ألفا كرونباخ
1	0.850	**9**	0.854	**17**	0.840
2	0.845	**10**	0.843	**18**	0.841
3	0.837	**11**	0.843	**19**	0.833
4	0.848	**12**	0.839	**20**	0.855
5	0.846	**13**	0.844	**21**	0.840
6	0.848	**14**	0.853	**22**	0.847
7	0.845	**15**	0.842	**23**	0.840
8	0.833	**16**	0.841	**24**	0.836

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS[113]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) ألفا كرونباخ لكل فقرة، حيث نلاحظ الفقرة رقم 1 و9 و14 و20 و ألفا كرونباخ لكل من هذه الفقرات كان كبير مقارنة بألفا كرونباخ الكلي والفارق هنا كان طفيف أيضا، إلا أنه يشير إلى أن هذه الفقرات لو نحسب الثبات عند كل واحد منها يرتفع الثبات بنسبة معينة فمثلا نحسب ألفا كرونباخ عند الفقرة 1 نجده قد إرتفع هذا يدل على أن هذه الفقرة أضعفت المقياس بفارق معينة إلا أن هذا الفارق يعد طفيفا، ويبقى معامل الثبات يتمتع بدرجة عالية.

[112] أنظر الملحق رقم 10

[113] أنضر الملحق رقم 11

4 ثبات مقياس نظم المعلومات المحاسبية في ظل وجود النظام المحاسبي المالي

اعتمادا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS تحصلنا على عدد فقرات المحور الخامسوقيمة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(18)يبين ألفا كرونبا خ (Cronbach's Alpha) للمحور الخامس

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.701	11

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS[114]

يتضح من خلال الجدول رقم (18) أن عدد الفقرات في هذا المحور هي 11 فقرة، وأن ألفا كرونباخ لهذا المحور هي 0.701 وهو يشير إلى أن معامل الثبات عالي وهذا يدل على أن المحور الخامس يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة.

ومن خلال هذا الجدول سنوضح ألفا كرونباخ لكل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (19) يوضح ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل فقرة للمحور الخامس

الفقرات	ألفا كرونباخ	الفقرات	ألفا كرونباخ	الفقرات	ألفا كرونباخ
1	0.719	**5**	0.690	9	0.692
2	0.680	**6**	0.672	10	0.678
3	0.674	**7**	0.650	11	0.709
4	0.659	**8**	0.656		

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS [115]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) ألفا كرونباخ لكل فقرة، حيث نلاحظ الفقرة رقم 1و11وألفا كرونباخ لكل فقرة من هذه الفقرات كان كبير مقارنة بألفا كرونباخ الكلي والفارق هنا كان أيضا طفيف إلا أنه يشير إلى أن هذه الفقرات أضعفت المقياس، فمثلا نحسب ألفا كرونباخ عند الفقرة 11 نجده قد ارتفع هذا يدل على أن هذه الفقرة أضعفت المقياس إلا أن هذا الفارق يعد طفيفا، ويبقى معامل الثبات يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

[114] أنظر الملحق رقم 12

[115] أنظر الملحق رقم 13

والجدول التالي يبين ألفا كرونباخ للمحاور الأربعة وهو كما يلي:

الجدول رقم (20) يبين ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكامل المحاور

المحاور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الثاني	27	**0.739**
المحور الثالث	14	**0**.632
المحور الرابع	24	**0**.849
المحور الخامس	11	**0**.701

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 16،14،12 و18

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن ألفا كرونباخ لكل محور يشير إلى أن معامل الثبات يتمتع بدرجة عالية من الثبات والذي يجعلنا نعتمد عليه في الدراسة.

الفرع الثاني: صدق الأداة

حتى تكون الأداة صالحة للقياس يجب أن تكون تقيس السمة المراد قياسها، أي يجب أن يكون الاختبار قادرا على قياس ما وضع لقياسه، وفي هذه الدراسة التي أجراها الباحث سيتم الاعتماد على صدق المحكمين و الصدق الذاتي وهما كما يلي:

1 صدق المحكمين: تم الاعتماد على طريقة صدق المحكمين والتي تقتضي عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين لإبداء رأيهم فيه من ملاحظات وتوجيهات، وبالفعل تم تقديم استمارة تحكيم الاستبيان (الملحق رقم 60) رفقة الاستبيان (الملحق رقم (58))إلى مجموعة من الأساتذة المحكمين المختصين في المحاسبة(الملحق رقم (62)) من جامعة ورقلة والأغواط وتم أخذ ملاحظاتهم وتوجيهاتهم و مقترحاتهم بعين الاعتبار، إلى أن أصبح الاستبيان جاهز للاستخدام .

2 الصدق الذاتي: ويطلق عليه أيضا بمؤشر الثبات لارتباطه بمعامل الثبات وهو "صدور الدرجات التجريبية بالنسبة للدرجات الحقيقة التي خلصت من شوائب أخطاء الصدفة، وبذلك تصبح الدرجات الحقيقية للاختبار هي الميزان أو المحك الذي ننسب إليه صدق الاختبار"[116]

[116] حسام مازن، مراحل إعداد الاختبار التحصيلي، جامعة سوهاج كلية التربية قسم المناهج وطرق التدريس
http://hosammazen.blogspot.com/2009/02/blog-post_5595.html

ويقاس الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار حيث سيتم الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS التي تم استخدامها في إيجاد معامل الثبات.

1 الصدق الذاتي لمقياس صحة القياس المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي

اعتمادا على الجدول رقم (12) ومن أجل معرفة الصدق الذاتي نقوم بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(21) يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباخ للمحور الثاني

الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.859	**27**

من خلال الجدول رقم (21) يتضح أن معامل الصدق الذاتي للمقياس تساوي 0.859 وهذا وإن دل فإنه يدل على صدق الأداة لما وضعة من أجله.

و سيتم الاعتماد على الجدول رقم (13) وسنعمل على حساب الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (22) يوضح الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة

الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ
1	0.857	**10**	0.852	**19**	0.855
2	0.851	**11**	0.856	**20**	0.845
3	0.859	**12**	0.856	**21**	0.860
4	0.854	**13**	0.853	**22**	0.858
5	0.858	**14**	0.856	**23**	0.860
6	0.854	**15**	0.852	**24**	0.853
7	0.856	**16**	0.859	**25**	0.843
8	0.861	**17**	0.852	**26**	0.858
9	0.856	**18**	0.857	**27**	0.847

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة، حيث نلاحظ أن الصدق الذاتي لكل الفقرات كانت كلها متقاربة من معامل الصدق الذاتي لمقياس القياس المحاسبي مما يشير أن كل فقرة تقيس ما وضعت لأجله.

2 الصدق الذاتي لمقياس صحة التسجيل المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي

اعتمادا على الجدول رقم (14) ومن أجل معرفة الصدق الذاتي نقوم بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(23) يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباخ للمحور الثالث

الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.794	14

يتضح من خلال الجدول رقم (23) بأن معامل الصدق الذاتي لمقياس التسجيل المحاسبي يساوي 0.794 وهذا يشير إلى أن الأداة صادقة.

و سنعتمد على الجدول رقم (15) لحساب الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (24) يوضح الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة

الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	الفقرات	الجذر التربيعي ألفا كرونباخ
1	0.797	**8**	0.782
2	0.796	**9**	0.806
3	0.779	**10**	0.766
4	0.777	**11**	0.772
5	0.801	**12**	0.792
6	0.753	**13**	0.778
7	0.777	**14**	0.775

من خلال الجدول رقم (24)يتبين بأن معامل الصدق الذاتي للفقرات كانت كلها تقترب من معامل الصدق الذاتي لمقياس التسجيل المحاسبي، وهو يشير إلى أن كل فقرة من المفقرات تقيس ما وضعت لأجله.

3 الصدق الذاتي لمقياس صحة الإفصاح المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي

اعتمادا على الجدول رقم (16) ومن أجل معرفة معامل الصدق الذاتي نقوم بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(25) يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباخ للمحور الرابع

الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.921	24

يتضح من خلال الجدول رقم (25) بأن معامل الصدق الذاتي للمحور الرابع يساوي 0.921 مما يشير إلى أن أداة القياس للمحور الرابع صادقة.

و سنعتمد على الجدول رقم (17)من أجل حساب الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (26) يوضح الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة

الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	الفقرات	الجذر التربيعي ألفا كرونباخ	الفقرات	الجذر التربيعي ألفا كرونباخ
1	0.921	**9**	0.924	**17**	0.916
2	0.919	**10**	0.918	**18**	0.917
3	0.914	**11**	0.918	**19**	0.912
4	0.920	**12**	0.915	**20**	0.924
5	0.919	**13**	0.918	**21**	0.916
6	0.920	**14**	0.923	**22**	0.920
7	0.919	**15**	0.917	**23**	0.916
8	0.912	**16**	0.917	**24**	0.914

يتضح من خلال الجدول رقم (26) بأن معامل الصدق الذاتي للفقرات يقترب من معامل الصدق لمقياس الإفصاح المحاسبي مما يدل على أن كل فقرة من فقرات هذا المقياس تقيس ما وضعت من أجله.

4 الصدق الذاتي لمقياس النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين

اعتمادا على الجدول رقم (18) ومن أجل معرفة معامل الصدق الذاتي نقوم بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(27) يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباخ للمحور الخامس

الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.837	**11**

من خلال الجدول رقم (27) يتضح بأن معامل الصدق الذاتي للمحور الخامس تساوي 0.837، أي أنه يشير إلى أن الأداة صادقة.

و اعتمادا على الجدول رقم (19) سنقوم بحساب الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (28) يوضح الجذر التربيعي ألفا كرونباخ لكل فقرة

الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ	الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ
1	0.847	**5**	0.830	9	0.831
2	0.824	**6**	0.819	10	0.823
3	0.820	**7**	0.806	11	0.842
4	0.811	**8**	0.809		

ومن خلال الجدول رقم (28) يتضح بأن معامل الصدق الذاتي لفقرات المحور الخامس أيضا كانت تقترب من معامل الصدق الذاتي لمقياس مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية، أي أنه يشير إلى أن الأداة صادقة لما وضعت من أجله.

واعتمادا على الجدول رقم (20)نبين الجذر التربيعي لألفا كرونباخ للمحاور الأربعة وهم كما يلي:

الجدول رقم (29) يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكامل المحاور

المحاور	عدد الفقرات	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ
المحور الثاني	**27**	**0.859**
المحور الثالث	**14**	**0.794**
المحور الرابع	**24**	**0.921**
المحور الخامس	**11**	**0.837**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أن الجذر التربيعي لألفا كرونباخ الذي يترجم معامل الصدق الذاتي لكل محور، والذي يشير إلى أن معامل الصدق الذاتي للمحاور الأربعة يعد كبير والذي يجعلنا نعتمد عليه في الدراسة.

الفرع الثالث:أساليب المعالجة الإحصائية

من أجل تجميع البيانات المتعلقة بالاستبيان واستخدامها لأغراض الدراسة تم استخدام مجموعة من الأساليب الرياضية والإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة وهي كما يلي:

- **ألفا كرونباخ:** تم استخدام للتحقق من ثبات الأداة .
- **التكرارت والنسب المئوية:** تم استخدامها من أجل تبيان خصائص عينة الدراسة.
- **المتوسط الحسابي:** من أهم المواطن التي تم استخدامه فيها هو معرفة المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة. ومتوسط فقرات كل محور ومتوسط الرتب.
- **الانحراف المعياري:** أستخدم من أجل تبيان مدى تشتت مجتمع الدراسة على وسطه الحسابي.
- **تحليل التباين الأحادي (One-WayAnova):** ويستخدم من أجل معرفة الفروق بين العينات حسب أحد المتغيرات الديمغرافية.
- **اختبار T– test:** ولقد استخدم الباحث اختبار **T** لعينتين مستقلتين من أجل معرفة الفروق بين عينتين بالنسبة لكل متغير من متغيرات كل واحد في الدراسة مع أحد العوامل الديمغرافية التي تعد متغيرات نوعية (اسمية) والذي بها مستويان.
- **اختبار التجانس (Levene's Test for Equality of Variances):** من أجل اختبار تجانس العينات أي لاختبار ثبات التباين للعينات، أي يوجد ثبات في التباين أو عدم وجوده في عينة الدراسة.
- **اختبار مان-وتني (test Mann-Whitney):**أستخدم من أجل اختبار الفروق بين عينتين و تم استخدام هذا الاختبار لعدم توفر شروط استخدام الاختبارات المعلمية.
- **اختبار كروسكال وولايز(Kruskal Wallis):** في حالة عدم توفر شروط استخدام التباين الأحادي في الاختبارات المعلمية يلجأ إليه في الاختبارات اللامعلمية

ومن أجل تسهيل العمل الحسابي في أساليب المعالجة الإحصائية هناك العديد من البرامج الإحصائية التي تختصر الوقت والجهد والتكاليف لإخراج النتائج، فنجد برنامج إفيوز (eviews) و الحزم الإحصائية SPSS و LIMDEP و MINITAB وغيرها من البرامج الإحصائية التي تفي بالغرض،فاختار الباحث برنامج الحزم الإحصائية SPSS الأكثر استخداما في البحوث العلمية.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات و تحليل نتائج الدراسة

سنعمل من خلال هذا المبحث على الفصل بين اختبار الفرضيات وتفسيرها حيث ستكون في الوهلة الأولى عملية اختبار الفرضيات وسيخصص لها مطلب كامل و مطلب آخر من أجل تفسيرها.

المطلب الأول: صياغة الفرضيات التجريبية إلى فرضيات إحصائية

من خلال هذا المطلب سنعمل على تبيان الفرضيات التجريبية وتقسيماتها ومن ثم تحويلها إلى فرضيات إحصائية من أجل اختبارها.

الفرع الأول: الفرضيات التجريبية (البحثية)

إن لكل دراسة لابد لها من فرضيات بحث والتي تبنى على أساس تكهن ورأيت الباحث نفسه حول الدراسة وتكون الفرضيات مصاغة بمصطلحات الظاهرة المدروسة وعلى هذا الأساس تم صياغة الفرضيات التجريبية كما يلي:

الفرضية الرئسية الأولى : تلتزم شركات التأمين بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى : توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين المؤسسات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الثانية : تلتزم شركات التأمين بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى :توجد فروق جو هرية في التسجيل المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : توجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :توجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الثالثة : تلتزم شركات التأمين بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى : توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبيين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الرابعة : يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين.

الفرضية الرئسية الخامسة : شركات التأمين تواجه مشكلات و تحديات في الممارسات المحاسبية.

الفرع الثاني:الفرضيات الإحصائية

من أجل اختبار الفرضيات التجريبية لابد من تحويلها وصياغتها صياغة إحصائية من أجل دراستها، حيث يتم الاعتماد على مبدأ أن الفرضية الإحصائية تكون مبنية على أساس يسهل على الباحث حصره ودراسته وهي كما يلي:

الفرضية الرئسية الأولى : لا تلتزم شركات التأمين بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الثانية : لا تلتزم شركات التأمين بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الثالثة : لا تلتزم شركات التأمين بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية الجزئية الثالثة :لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية الرئسية الرابعة : لم يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين.

الفرضية الرئسية الخامسة : لا يوجد مشكلات وتحديات تواجه الممارسة المحاسبية لشركات التأمين.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية لابد لنا من اختبار الفرضيات الإحصائية، وحتى نتمكن من اختبار هذه الفرضيات لابد لنا من استخدام أساليب وطرق إحصائية صحيحة، وعليه سيتم الاعتماد في الفرضية الأولى والثانية والثالثة والرابعة على طريقة المتوسط الحسابي المرجح لتبيان مجال إجابات المفحوصين حول الصفة المقاسه .

سيتم الاعتماد على المتوسط الحسابي المرجح لاستخدامه في حصر مجال إجابة كل مفحوص، وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي لكل فقرة، فيتم معرفة المجال الذي تنتمي إليه تلك الفقرة،ثم المتوسط الحسابي لكامل المحور كذلك يتم معرفة المجال الذي ينتمي إليه المحور ، وعلى هذا الأساس يتم استخدام المتوسط الحسابي المرجح في كل بداية اختبار فرضية، ويتم تحديد المجال اعتمادا على ثلاث بدائل لمقياس ليكارت الثلاثي وهي موافق – محايد-غير موافق، وهنا نلاحظ انه هناك مجالين (2) بين البدائل الثلاثة، ولتحديد مجال كل بديل لمقياس ليكارت الثلاثي تم حساب المدى 3-1=2 ،ثم تم تقسيمه على عدد البدائل كما يلي: $\frac{2}{3}$ = 0.66 ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لكل مجال، وعليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(30) يوضح تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح

المجالات	المتوسط الحسابي المرجح	درجات المقياس
المجال الأول	1 ـــــــ 1.66	غير موافق
المجال الثاني	1.67 ـــــــ 2.33	محايد
المجال الثالث	2.34 ـــــــ 3	موافق

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الصفرية H_0: لا تلتزم شركات التأمين بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية البديلة H_1 : تلتزم شركات التأمين بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الأولى تم الاعتماد على الجدول رقم (22) الذي يمثل لنا المرجع من أجل الاختبار والذي يبين لنا درجة المقياس، والذي من خلاله نتمكن من معرفة إجابة المفحوصين على العبارات التي تختبر صحة القياس المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي، وأيضا يبين لنا الجدول المتوسط الحسابي لكل فقرة والذي سيتم مقارنته بالمتوسط الحسابي المرجح، ثم تتلوها عملية توجيه الإجابة، وأيضا يبين لنا الانحراف المعياري لكل فقرة، الذي نعرف من خلاله مدى تشتت القياس المحاسبي على وسطه الحسابي.

الجدول رقم (31) يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس القياس المحاسبي

الفقرات		درجة المقياس			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
		موافق	محايد	غير موافق			
الفقرة 1	العدد	42	10	2	2.74	0.521	موافق
	النسبة %	77.78	18.52	3.7			
الفقرة 2	العدد	46	2	6	2.74	0.650	موافق
	النسبة %	85.19	3.7	11.11			
الفقرة 3	العدد	35	15	4	2.57	0.633	موافق
	النسبة %	64.81	27.78	7.41			
الفقرة 4	العدد	47	1	6	2.76	0.642	موافق
	النسبة %	87.04	1.85	11.11			
الفقرة 5	العدد	22	25	7	2.28	0.685	محايد
	النسبة %	40.74	46.3	12.96			
الفقرة 6	العدد	20	25	9	2.20	0.711	محايد
	النسبة %	37.04	46.3	16.67			
الفقرة 7	العدد	42	10	2	2.74	0.521	موافق
	النسبة %	77.78	18.52	3.7			
الفقرة 8	العدد	34	7	13	2.39	0.856	موافق
	النسبة %	62.96	12.96	24.08			

يتبع

الفقرة 9	العدد	26	13	15	2.20	0.855	محايد
	النسبة%	48.15	24.08	27.78			
الفقرة 10	العدد	36	9	9	2.50	0.771	موافق
	النسبة%	66.67	16.67	16.67			
الفقرة 11	العدد	38	9	7	2.57	0.716	موافق
	النسبة%	70.37	16.67	12.96			
الفقرة 12	العدد	41	10	3	2.70	0.571	موافق
	النسبة%	75.93	18.52	5.56			
الفقرة 13	العدد	33	10	11	2.41	0.813	موافق
	النسبة%	57.41	18.52	20.37			
الفقرة 14	العدد	38	10	6	2.59	0.687	موافق
	النسبة%	70.37	18.52	11.11			
الفقرة 15	العدد	40	4	10	2.56	0.793	موافق
	النسبة%	74.07	7.41	18.52			
الفقرة 16	العدد	31	16	7	2.44	0.718	موافق
	النسبة%	57.41	29.63	12.96			
الفقرة 17	العدد	35	14	5	2.56	0.664	موافق
	النسبة%	64.81	25.93	9.26			
الفقرة 18	العدد	34	14	6	2.52	0.693	موافق
	النسبة%	62.96	25.93	11.11			
الفقرة 19	العدد	37	8	9	2.52	0.771	موافق
	النسبة%	68.53	14.81	16.67			
الفقرة 20	العدد	38	10	6	2.59	0.687	موافق
	النسبة%	70.37	18.52	11.11			
الفقرة 21	العدد	26	22	6	2.37	0.681	موافق
	النسبة%	48.15	40.74	11.11			
الفقرة 22	العدد	32	15	7	2.46	0.719	موافق
	النسبة%	59.26	27.78	12.96			
الفقرة 23	العدد	33	16	5	2.52	0.666	موافق
	النسبة%	61.11	29.63	9.26			

يتبع

الفقرة 24	العدد	44	8	2	2.78	0.502	موافق
	النسبة%	81.48	14.81	3.7			
الفقرة 25	العدد	30	15	9	2.39	0.763	موافق
	النسبة%	55.56	27.78	16.67			
الفقرة 26	العدد	38	11	5	2.61	0.656	موافق
	النسبة%	70.37	20.37	9.26			
الفقرة 27	العدد	43	6	5	2.70	0.633	موافق
	النسبة%	79.63	11.11	9.26			
فقرات المحاور	العدد	**961**	**315**	**182**	**2.534**	**0.164**	موافق
	النسبة %	**65.91**	**21.61**	**12.48**			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS[117]

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الأولى استخدم الباحث المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويتم تصنيف كل متوسط حسابي بناءا على طريقة المتوسط الحسابي المرجح، ويتم وضع النتيجة على أساس درجات المقياس ويظهر من خلال الجدول رقم (31) بأن المتوسطات الحسابية لأغلب الفقرات تشير إلى المجال الثالث (متوسط حسابي مرجح من 2.34 إلى 3) ذو درجة مقياس موافق، ما عدى الفقرة رقم 5 ،6 و9 تشير إلى المجال الثاني ذا درجة مقياس محايد من مجموع 27 فقرة ، ثم نقوم بتصنيف المتوسط الحسابي لكامل الفقرات حسب المتوسط الحسابي المرجح، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (21) بأن المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لكامل الفقرات ينتمي إلى المجال الثالث ذو درجة مقياس موافق، ومن هنا نرفض الفرضية الصفريةH_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1**التي تقول "شركات التأمين تلتزم بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ".**

ومن خلال الإجابة على الفرضية الأولى علينا معرفة ما إذا كان هناك فروق في القياس المحاسبي بين الوطنية و الخاصة، وهل هناك فروق في القياس المحاسبي حسب عامل الدورات التكوينية، وهل هناك فروق في القياس المحاسبي حسب عامل الخبرة المهنية.

[117] أنظر الملحق رقم14

أولا: اختبار الفرضية الجزئية الأولى

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

سيتم اختبار الفرضية الجزئية الأولى بالاعتماد اختبار T لعينتين مستقلتين حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05 وقبل الشروع في اختبار T لعينتين مستقلتين لابد من توفر شروط ، وغياب أحد هذه الشروط لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، و تتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينتين مستقلتين وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينتين (توزع العينتين وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينتين لكن التجانس هنا فحين إختباره ولم يتحقق لا يتم التخلي على إجراء الاختبار ولكن نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS) أي لابد من اختباره.

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الآخرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وهما كما يلي:

1- شرط الاعتدالية

لابد لنا من اختبار العينة لمعرفة توزيعها والذي سيكون وفق اختبار شابيرو - وليك وهو موضح في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (32) يوضح نتائج اختبار شابيرو - وليك

القياس المحاسبي	نوع الشركة	اختبار شابيرو - وليك		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	الوطنية	0.94	31	0.081
	الخاصة	0.961	23	0.477

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS[118]

[118] أنظر الملحق رقم 15

من الجدول رقم (32) لاختبار الاعتدالية لشابيرو – وليك نلاحظ أن قيمة الاختبار بالنسبة للشركات الوطنية مساوية إلى 0.94 عند مستوى معنوية 0.081 وهي اكبر من مستوى معنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للشركات الخاصة مساوية إلى 0.961 عند مستوى معنوية 0.477 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية.

وهذا ما يوضحه الرسم البياني للتوزيع بالنسبة لشركات الوطنية والخاصة كما يلي:

الرسم البياني رقم(01) يوضح توزيع شركات التأمين الوطنية حسب التوزيع الطبيعي

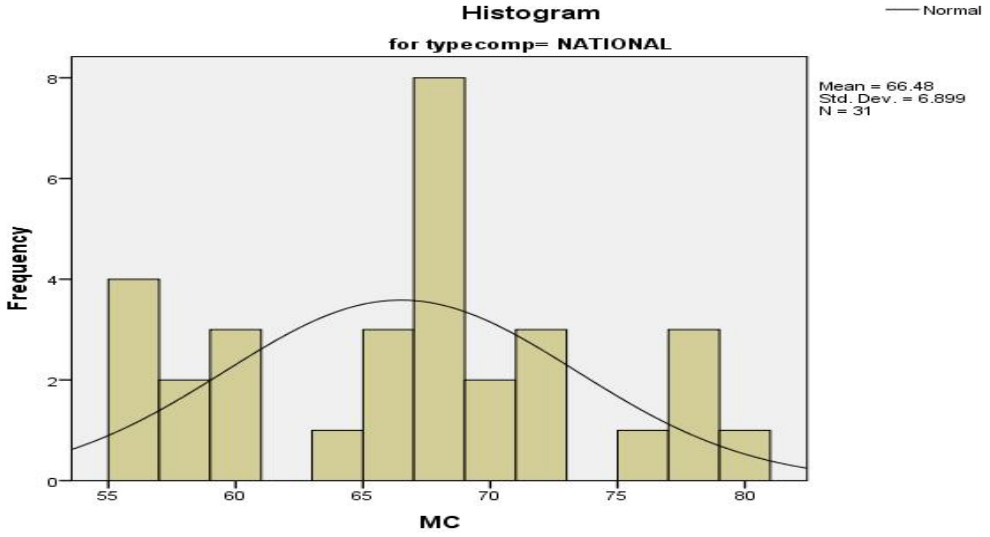

المصدر:مخرجات برنامج SPSS

الرسم البياني رقم(02) يوضح توزيع شركات التأمين الخاصة حسب التوزيع الطبيعي

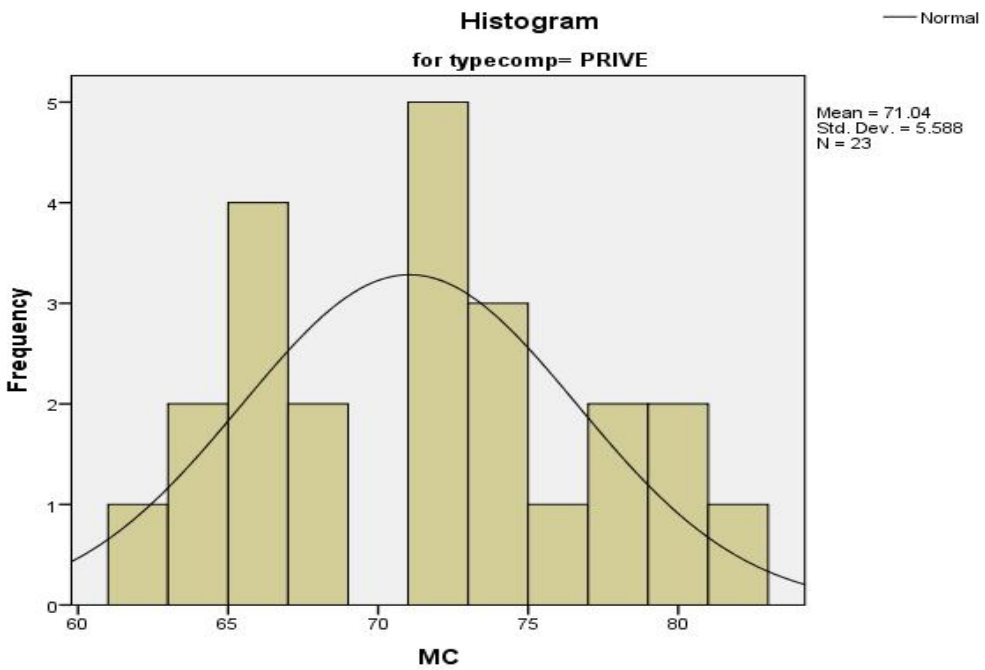

المصدر:مخرجات برنامج SPSS

2- شرط التجانس

لابد لنا من اختبار التجانس وسنستخدم اختبار ليفيني كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (33) يوضح اختبار ليفيني (Levene)

القياس المحاسبي	اختبار ليفني Levene	
	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية
	0.725	0.398

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS [119]

من الجدول رقم (33) نلاحظ أن قيمة اختبار لفيني لاختبار التجانس مساوية إلى 0.725 عند مستوى معنوية 0.398 أي أكبر من مستوى المعنوية الذي تم اعتماد 0.05 مما يدل على أن العينتين لهما نفس التباين أي متجانسة.

[119] أنظر الملحق رقم16

ومن هنا نستطيع أن نقول بأنه قد تحققت شروط استخدام اختبار T لعينتين مستقلتين،والجدول التالي يبين نتائج اختبار T لعينتين مستقلين كما يلي:

الجدول رقم (34) يوضح اختبار T لعينتين مستقلين

اختبار t			فرق المتوسطات	الخطأ المعياري للفرق
قيمة اختبار T	درجة الحرية	مستوى المعنوية		
-2.598	52	0.012	-4.56	1.755

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجاتSPSS[120]

نلاحظ من الجدول رقم (34) لاختبار T لعينتين مستقلين أن قيمة اختبار T تساوي 2.598- عند درجة حرية 52 ومستوى معنوية 0.012 أي اقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على انه **"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة "**

ومن أجل معرفة لصالح من هذه الفروق يمكننا الاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (35) الخصائص الوصفية للقياس في الشركات الوطنية والخاصة

نوع الشركة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
وطنية	31	66.48	6.899	1.239
خاصة	23	71.04	5.588	1.165

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS[121]

من خلال الجدول رقم (35) يتضح بأن المتوسط الحسابي للقياس المحاسبي للشركات الوطنية يساوي 66.48 والمتوسط الحسابي للقياس المحاسبي للشركات الخاصة يساوي 71.04 واعتمادا على المتوسط الحسابي لكل شركة يكننا القول بأن القياس المحاسبي لشركات التأمين يتجه بالأفضلية إلى الشركات الخاصة بمتوسط حسابي يفوق المتوسط الحسابي للشركات الوطنية.

[120] أنظر الملحق رقم16

[121] أنظر الملحق رقم17

ثانيا: اختبار الفرضية الجزئية الثانية

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.

بما أن متغير الدورات التكوينية به ثلاث مستويات فهنا لا يمكننا الاعتماد على اختبار T ، فهنا يصلح استخدام تحليل التباين الأحادي لتبيان الفروق في المتوسطات بين العينات حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05 وقبل الشروع في اختبار تحليل التباين الأحادي لابد من توفر شروط ، وغياب أحد هذه الشروط أيضا لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، وتتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينتين مستقلتين وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينتين (توزع العينتين وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينتين كذلك أيضا التجانس هنا فحين إختباره ولم يتحقق نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS).

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الآخرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وهما كما يلي:

1- شرط الاعتدالية

تم الاعتماد على اختبار شابيرو – وليك من أجل توضيح توزيع العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (36) يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك

القياس المحاسبي	الدورات التكوينية	اختبار شابيرو - وليك		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	عدم إجراء أي دورة	0.927	9	0.452
	دورة واحدة	0.931	21	0.145
	دورتين فأكثر	0.956	24	0.362

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [122]

من الجدول رقم (36) لاختبار الاعتدالية لشابيرو – وليك نلاحظ أن قيمة الاختبار للعينة التي لم تجري أي دورة تكوينية مساوية إلى 0.927 عند مستوى معنوية 0.452 وهي اكبر من مستوى معنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي آجرت دورة واحدة مساوية إلى 0.931 عند مستوى معنوية 0.145 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية.

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي آجرت دورتين فأكثر مساوية إلى 0.956 عند مستوى معنوية 0.362 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

وهذا ما يوضحه الرسم البياني لتوزع العينة توزيعا طبيعيا بالنسبة لمدراء وإطارات المحاسبة والمالية حسب الدورات التكوينية.

الرسم البياني رقم (03) لتوضيح توزيع عينة من لم يجروا أي دورة تكوينية

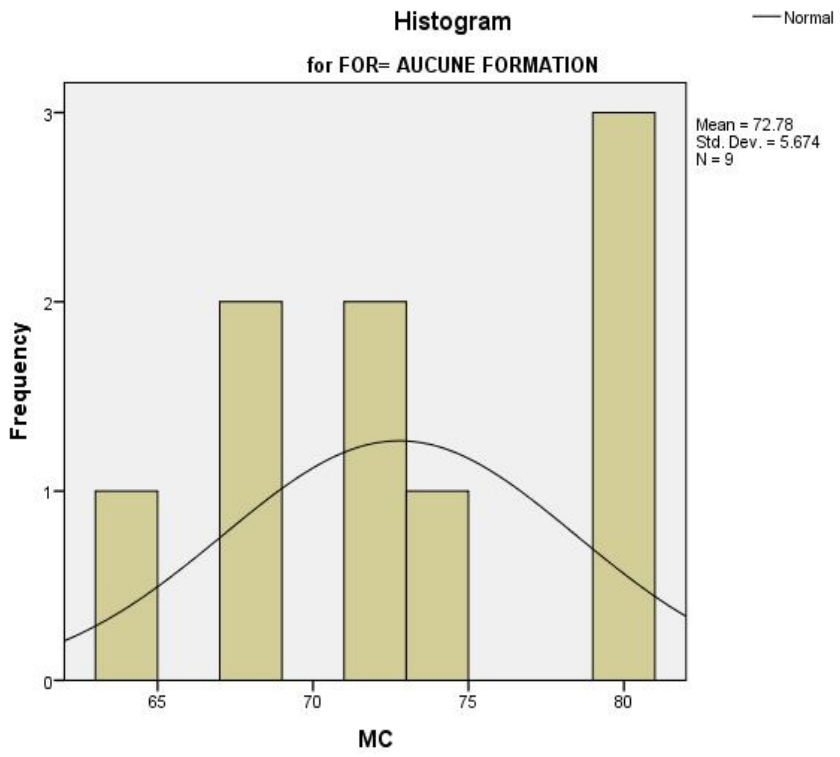

[122] أنظر الملحق رقم18

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الرسم البياني رقم (04) لتوضيح توزيع عينة من أجرو دورة تكوينية واحدة

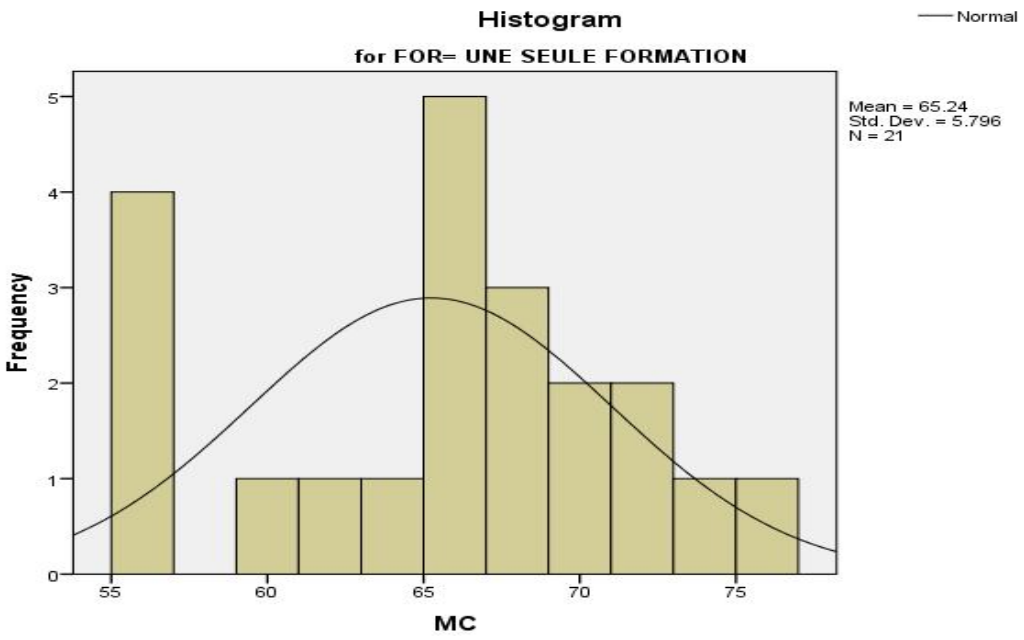

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الرسم البياني رقم (05) لتوضيح توزيع عينة من أجرو دورتين فأكثر

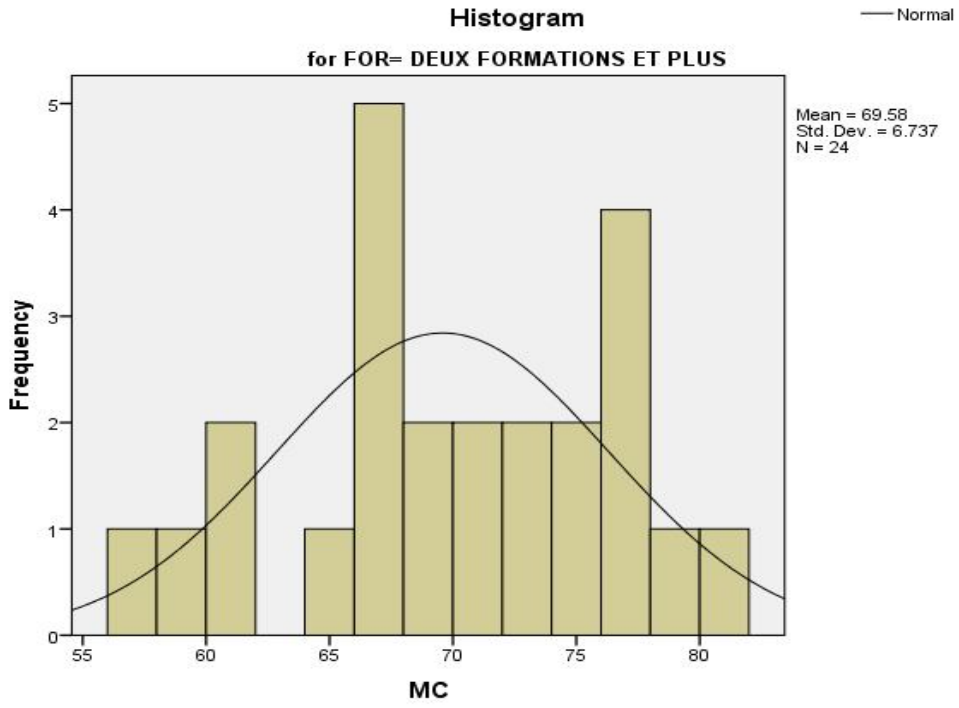

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

2- اختبار التجانس

سيتم الاعتماد على اختبار لفيني من أجل اختبار التجانس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (37)يوضح نتائج اختبار ليفيني للتجانس

قيمة اختبار ليفيني	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
0.556	2	51	0.577

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS[123]

من الجدول رقم (37) لاختبار التجانس لليفني نلاحظ أن قيمة الاختبار مساوية إلى 0.556 عند درجات حرية 2 و51 ومستوى معنوية 0.577 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 نستنتج ان العينات لها نفس التباين أي متجانسة

ومن هنا نستطيع أن نقول بأنه تم تحقق شروط استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، ويتم اختباره وتبينه كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (38) يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي

القياس المحاسبي حسب عامل الخبرة المهنية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	416.005	2	208.003	5.376	0.008
داخل المجموعات	1973.198	51	38.690		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [124]

من الجدول رقم (38) لتحليل التباين الأحادي نلاحظ أن قيمة الاختبار تساوي ل 5.376 بمستوى معنوية مساوية ل0.008 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية المعمول به والمعتمد 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية**

[123] أنظر الملحق رقم 19

[124] أنظر الملحق رقم 20

ومن أجل معرفة لصالح من هذه الفروق يمكننا الاعتماد على اختبار شيفيه(Scheffe test) حيث يتبين من خلال الجدول رقم (39) الذي يبين اختبار شيفيه والذي من خلاله نتمكن من معرفة لصالح من هذه الفروق، حيث أن مستوى المعنوية الذي يقبل فيه الفرض الصفري هو 0.05 أي لا يوجد فروق، وبالتالي نلاحظ أن مستوى المعنوي الذي يشير إلى فروق هو 0.014 بين من لم يجروا أي دورة تكوينية ومن أجرو دورة تكوينية حيث كانت قيمة الفرق بين المتوسط الحسابي لمن لم يجرو دورة تكوينية ومن أجرو دورة تكوينية هو 7.540 وهنا تكون لصالح من لم يجرو أي دورة تكوينية.

الجدول رقم (39) يوضح اختبار شيفيه(Scheffe) الخاص بالمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية

الدورات التكوينية		لم يجري أي دورة تكوينية			دورة تكوينية واحدة			دورتين فأكثر		
		القرار	مستوى المعنوية	متوسط الفروق	القرار	مستوى المعنوية	الفرق في المتوسط الحسابي	القرار	مستوى المعنوية	الفرق في المتوسط الحسابي
لم يجري أي دورة تكوينية	القرار	-	-	-	يوجد فروق	-	-	لا يوجد فروق	-	-
	مستوى المعنوية	-	-	-	-	0.014	-	-	0.428	-
	الفرق في المتوسط الحسابي	-	-	-	-	-	7.540	-	-	3.194
دورة تكوينية واحدة	القرار	يوجد فروق	-	-	-	-	-	لا يوجد فروق	-	-
	مستوى المعنوية	-	0.014	-	-	-	-		0.075	-
	الفرق في المتوسط الحسابي	-	-	-7.540	-	-	-			-4.345
دورتين فأكثر	القرار	لا يوجد فروق	-	-	لا يوجد فروق			-	-	-

	مستوى المعنوية	-	0.428	-	-	0.075		-	-	-
	الفرق في المتوسط الحسابي	-	-	-3.194	-	-	4.345	-	-	-

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS[125]

ثالثا: اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية.

بما أن متغير الخبرة المهنية به ثلاث مستويات فهنا لا يمكننا الاعتماد على اختبار T ، فهنا يصلح استخدام تحليل التباين الأحادي لتبيان الفروق في المتوسطات بين العينات، حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05 وقبل الشروع في اختبار تحليل التباين الأحادي لابد من توفر مجموعة من الشروط ، وغياب أحد هذه الشروط أيضا لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، وتتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينتين مستقلتين وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينتين (توزع العينتين وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينتين لكن التجانس هنا فحين إختباره ولم يتحقق لا يعني عدم إجراء الاختبار نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS).

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الآخرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وهما كما يلي:

1- اختبار الاعتدالية

لاختبار الاعتدالية سنعتمد على اختبار شابيرو – وليك كم هو موضح في الجدول التالي:

[125] أظر الملحق رقم 21

الجدول رقم (40) يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة

القياس المحاسبي	الخبرة المهنية	اختبار شابيرو - وليك		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	أقل من 5 سنوات	0.972	21	0.766
	من 5 إلى 10 سنوات	0.935	16	0.288
	أكثر من 10 سنوات	0.938	17	0.293

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [126]

من الجدول رقم (40) لاختبار الاعتدالية لشابيرو – وليك نلاحظ أن قيمة الاختبار للعينة التي لها أقل من 5 سنوات خبرة مهنية مساوية إلى 0.972 عند مستوى معنوية 0.766 وهي اكبر من مستوى معنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي لها خبرة مهنية من 5 إلى 10 سنوات مساوية إلى 0.935 عند مستوى معنوية 0.288 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية.

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي لها خبرة مهنية أكبر من 10 سنوات مساوية إلى 0.938 عند مستوى معنوية 0.293 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

وهذا ما يوضحه الرسم البياني للتوزيع بالنسبة لشركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية كما يلي:

الرسم البياني رقم(06)يوضح توزيع شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية الأقل من5 سنوات

[126] أنظر الملحق رقم 22

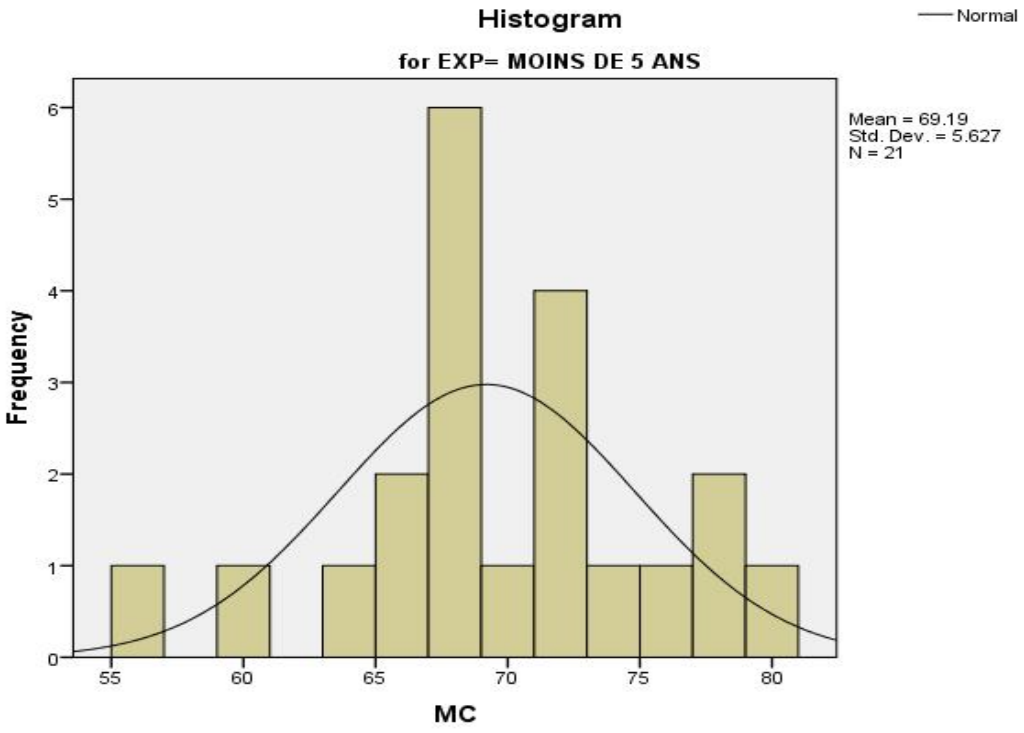

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الرسم البياني رقم(07)يوضح توزيع شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية من5-10 سنوات

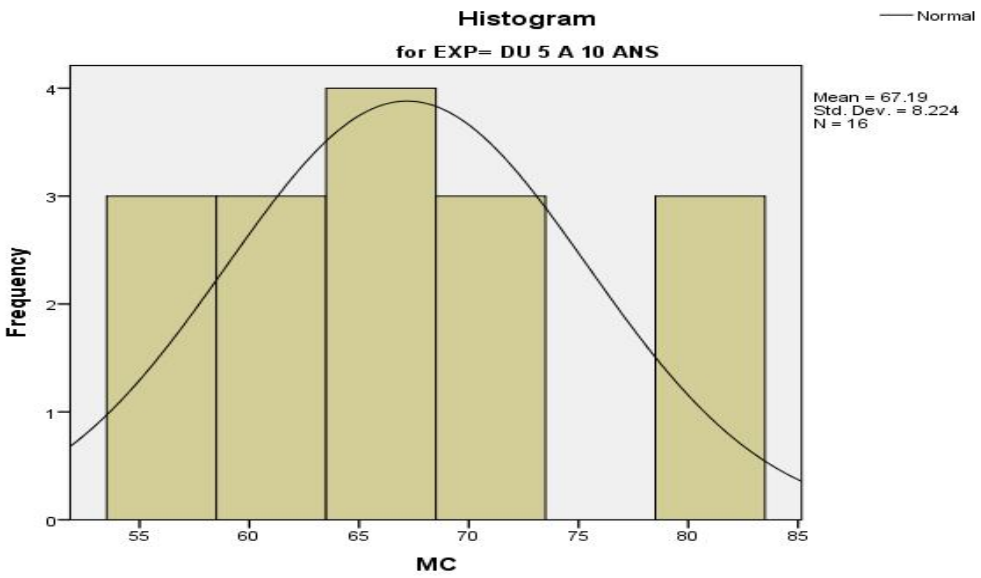

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الرسم البياني رقم(08)يوضح توزيع شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية الأكثر من10 سنوات

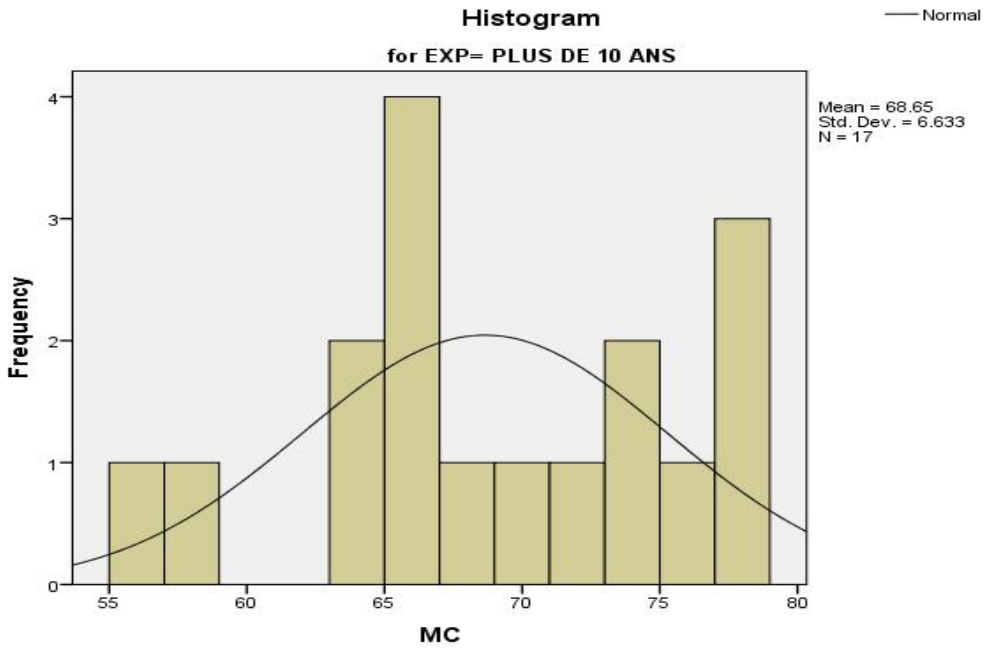

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

2- اختبار التجانس

سيتم الاعتماد على اختبار لفيني(Levene) من أجل اختبار التجانس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (41) يوضح اختبار ليفيني (Levene)

اختبار لليفني	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
1.590	2	52	0.214

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS[127]

[127] أنظر الملحق رقم 23

من الجدول رقم (41) لاختبار التجانس لليفني نلاحظ أن قيمة الاختبار مساوية إلى 1.590 عند درجات حرية 2 و51 ومستوى معنوية 0.214 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به وهو 0.05 ومنه نستنتج أن العينات لها نفس التباين أي متجانسة.

ومن هنا نستطيع القول بأن الشروط قد تحققت لاستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ،والجدول التالي يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لعينتين مستقلين كما يلي:

الجدول رقم (42) يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق حسب عامل الخبرة المهنية

القياس المحاسبي حسب عامل الخبرة المهنية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	37.646	2	18.823	0.408	0.667
داخل المجموعات	2351.558	51	46.109		

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS[128]

من الجدول رقم (42) لتحليل التباين الأحادي نلاحظ أن قيمة الاختبار تساوي ل 0.408 بمستوى معنوية مساوية إلى 0.667 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية **H_0** التي تنص على انه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية".**

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية الصفرية H_0: لا تلتزم شركات التأمين بقواعد التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية البديلة H_1 : تلتزم شركات التأمين بقواعد التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم الاعتماد على الجدول رقم (34) الذي يمثل لنا المرجع من أجل الاختبار، والذي يبين لنا درجة التسجيل، والذي من خلاله نتمكن من معرفة إجابة المفحوصين على العبارات

[128] أنظر الملحق رقم 24

التي تختبر صحة التسجيل المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي، حيث يبين لنا الجدول المتوسط الحسابي لكل فقرة والذي سيتم مقارنته بالمتوسط الحسابي المرجح ، ثم تتلوها عملية توجيه الإجابة، وأيضا يبين لنا الانحراف المعياري لكل فقرة، الذي نعرف من خلاله مدى تشتت معلمات التسجيل المحاسبي في الشركات على الوسط الحسابي، وفي النهاية يوضح لنا المتوسط الحسابي لكل الفقرات والمجال الذي ينتمي إليه وبانحراف معياري معين .

الجدول رقم (43) يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس التسجيل المحاسبي

الفقرات		درجة المقياس			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
		موافق	محايد	غير موافق			
الفقرة 1	العدد	48	3	3	2.83	0.505	موافق
	النسبة %	88.89	5.57	5.57			
الفقرة 2	العدد	44	6	4	2.74	0.589	موافق
	النسبة %	81.48	11.11	7.41			
الفقرة 3	العدد	46	2	6	2.74	0.650	موافق
	النسبة %	85.19	3.70	11.11			
الفقرة 4	العدد	36	15	3	2.61	0.596	موافق
	النسبة %	66.67	27.79	5.57			
الفقرة 5	العدد	32	20	2	2.56	0.572	موافق
	النسبة %	66.67	37.04	3.70			
الفقرة 6	العدد	29	15	10	2.35	0.781	موافق
	النسبة %	53.70	27.79	18.52			
الفقرة 7	العدد	34	17	3	2.57	0.602	موافق
	النسبة %	62.96	31.48	5.57			
الفقرة 8	العدد	35	16	3	2.59	0.599	موافق
	النسبة %	64.81	29.63	5.57			
الفقرة 9	العدد	30	18	6	2.44	0.691	موافق
	النسبة %	55.56	33.33	11.11			
الفقرة 10	العدد	24	16	14	2.19	0.826	محايد
	النسبة %	44.44	29.63	25.93			

الفقرة **11**	العدد	22	19	13	2.17	0.795	محايد
	النسبة %	40.74	35.19	24.07			
الفقرة **12**	العدد	30	20	4	2.48	0.637	موافق
	النسبة %	55.57	37.04	7.41			
الفقرة **13**	العدد	38	9	7	2.57	0.716	موافق
	النسبة %	70.37	16.67	12.96			
الفقرة **14**	العدد	34	13	7	2.50	0.720	موافق
	النسبة %	62.96	24.07	12.96			
فقرات المحاور	العدد	482	189	85	2.525	0.194	موافق
	النسبة %	63.76	25	11.24			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS[129]

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية استخدم الباحث المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويتم تصنيف كل متوسط حسابي بناءا على طريقة المتوسط الحسابي المرجح، ويتم وضع النتيجة على أساس درجات المقياس ويظهر من خلال الجدول رقم (43) بأن المتوسطات الحسابية لأغلب الفقرات تشير إلى المجال الثالث (متوسط حسابي مرجح من 2.34 إلى 3) ذو درجة مقياس موافق، ما عدى الفقرة رقم 10 و11 تشير إلى المجال الثاني ذا درجة مقياس محايد من مجموع 14 فقرة ، ثم نقوم بتصنيف المتوسط الحسابي لكامل الفقرات حسب المتوسط الحسابي المرجح، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (30) بأن المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لكامل الفقرات هو المجال الثالث ذو درجة مقياس موافق، ومن هنا نرفض الفرضية الصفريةH_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 **التي تقول "شركات التأمين تلتزم بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ".**

ومن خلال الإجابة على الفرضية الرئيسية الثانية علينا معرفة ما إذا كان هناك فروق في التسجيل المحاسبي بين الوطنية و الخاصة، وهل هناك فروق في التسجيل المحاسبي حسب عامل الدورات التكوينية، وهل هناك فروق في التسجيل المحاسبي حسب عامل الخبرة المهنية.

[129] أنظر الملحق رقم 25

أولا: اختبار الفرضية الجزئية الأولى

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

بما أن متغير نوع الشركة به مستويان سيتم اختبار الفرضية الجزئية الأولى بالاعتماد على اختبار T لعينتين مستقلتين لتبيان الفروق في المتوسطات بين العينتين، حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية، ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05 وقبل الشروع في اختبار T لعينتين مستقلتين لابد من توفر شروط ، وغياب أحد هذه الشروط لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، وتتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينتين مستقلتين وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينتين (توزع العينتين وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينتين لكن التجانس هنا فحين إختباره ولم يتحقق نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS) أي لابد من اختباره.

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الآخرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS

- شرط الاعتدالية

لابد لنا من اختبار العينة لمعرفة توزيعها والذي سيكون وفق اختبار شابيرو - وليك وهو موضح في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (44) يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك للاختبار توزيع العينة

	نوع الشركة	اختبار شابيرو - وليك		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
التسجيل المحاسبي	الوطنية	0.958	31	0.252
	الخاصة	0.805	23	0.000

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [130]

[130] أنظر الملحق رقم 26

من الجدول رقم (44) لاختبار الاعتدالية لشابيرو – وليك نلاحظ أن قيمة الاختبار بالنسبة للشركات الوطنية مساوية إلى 0.958 عند مستوى معنوية 0.252 وهي اكبر من مستوى معنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول ان توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للشركات الخاصة مساوية إلى 0.805 عند مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي أي لا يحقق الاعتدالية.

ومن هنا لم تتوفر شروط استخدام اختبار T للعينتين مستقلتين لذا سنختبر الفروق بالاعتماد على الاختبارات اللامعلمية ، وسيكون وفق اختبار **مان – وتني (Mann-Whitney)** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (45) يوضح اختبار مان – وتني (Mann-WhitneY) لاختبار الفروق

اختبار مان - وتني Mann-WhitneY	
قيمة الاختبار	180.5
مستوى المعنوية	0.002

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [131]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (45) لاختبار **مان – وتني** لاختبار الفروق بين عينتين مستقلتين أن قيمة الاختبار 180.5 عند مستوى المعنوية 0.002 أي اقل من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه **يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين الوطنية والخاصة.**

ولمعرفة لصالح من هذه الفروق سترجح يمكننا الاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (46) يبين متوسط الرتب في التسجيل المحاسبي

نوع الشركة	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
وطنية	31	21.82	676.5
خاصة	23	35.15	808.5

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج SPSS [132]

[131] أنظر الملحق رقم27

[132] أنظر الملحق رقم28

نلاحظ من خلال الجدول رقم (46) بأن متوسط الرتب للشركات الخاصة يساوي 35.15 و متوسط الرتب للشركات الوطنية يساوي 21.82 وبالتالي نقول التسجيل المحاسبي للشركات في صالح شركات التأمين الخاصة.

ثانيا: اختبار الفرضية الجزئية الثانية

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.

بما أن متغير الدورات التكوينية به ثلاث مستويات فهنا لا يمكننا الاعتماد على اختبار T ، فهنا يصلح استخدام تحليل التباين الأحادي لتبيان الفروق في المتوسطات بين العينات حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية، ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05 وقبل الشروع في اختبار تحليل التباين الأحادي لابد من توفر شروط ، وغياب أحد هذه الشروط أيضا لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، وتتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينتين مستقلتين وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينتين (توزع العينتين وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينتين وأيضا كما قلنا سابقا التجانس هنا فحين إختباره ولم يتحقق نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS).

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الآخرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وهما كما يلي:

1- شرط الاعتدالية

تم الاعتماد على اختبار شابيرو – وليك من أجل توضيح توزيع العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (47) يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة

	الدورات التكوينية	اختبار شابيرو - وليك		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
التسجيل المحاسبي	عدم إجراء أي دورة	0.844	9	0.064
	دورة واحدة	0.889	21	0.022
	دورتين فأكثر	0.896	24	0.017

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [133]

[133] أنظر الملحق رقم 29

من الجدول رقم (47) لاختبار الاعتدالية لشابيرو – وليك نلاحظ أن قيمة الاختبار للعينة التي لم تجري دورة تكوينية مساوية إلى 0.844 عند مستوى معنوية 0.064 وهي اكبر من مستوى معنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي أجرت دورة تكوينية واحدة مساوية إلى 0.889 عند مستوى معنوية 0.022 وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي أي لا يحقق الاعتدالية.

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي أجرت دورتين فأكثر مساوية الى 0.896 عند مستوى معنوية 0.017 وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول ان توزيع العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي أي لا يحقق الاعتدالية.

ومن هنا لم تتوفر شروط استخدام اختبار T للعينتين مستقلتين لذا سنختبر الفروق بالاعتماد على الاختبارات اللامعلمية ، وسيكون وفق اختبار **كرسكال وليس (**Kruskal Wallis Test**)** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (48) يوضح اختبار كرسكال وليس (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفروق بين العينات

اختبار كرسكال وليس (Kruskal Wallis Test)	
قيمة الاختبار	0.864
مستوى المعنوية	0.649

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS [134]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (48) لاختبار كرسكال وليس لاختبار الفروق أن قيمة الاختبار 0.864عند مستوى المعنوية 0.649 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على انه **لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.**

ثالثا: اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي حسب عامل الخبرة المهنية.

بما أن متغير الخبرة المهنية به ثلاث مستويات فهنا لا يمكننا الاعتماد على اختبار T ، فهنا يصلح استخدام تحليل التباين الأحادي لتبيان الفروق في المتوسطات بين العينات حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية، ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05

[134] أنظر الملحق رقم 30

وقبل الشروع في اختبار تحليل التباين الأحادي لابد من توفر مجموعة من الشروط ، وغياب أحد هذه الشروط أيضا لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، وتتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينتين مستقلتين وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينتين (توزع العينتين وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينتين وحين اختبار التجانس ولم يتحقق نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS).

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا، ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الأخيرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وهما كما يلي:

1- اختبار الاعتدالية

لاختبار الاعتدالية سنعتمد على اختبار شابيرو – وليك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (49) يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة

	الخبرة المهنية	اختبار شابيرو - وليك		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
التسجيل المحاسبي	أقل من 5 سنوات	0.919	21	0.084
	من 5 إلى 10 سنوات	0.929	16	0.235
	أكثر من 10 سنوات	0.859	17	0.015

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS[135]

من الجدول رقم (49) لاختبار الاعتدالية لشابيرو – وليك نلاحظ أن قيمة الاختبار للعينة التي لها أقل من 5 سنوات خبرة مهنية مساوية إلى 0.919 عند مستوى معنوية 0.084 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي لها خبرة مهنية من 5 إلى 10 سنوات مساوية إلى 0.929 عند مستوى معنوية 0.235 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية.

[135] أنظر الملحق رقم31

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي لها خبرة مهنية أكبر من 10 سنوات مساوية إلى 0.859 عند مستوى معنوية 0.015 وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي أي لا يحقق الاعتدالية

ومن هنا نلاحظ أن شروط استخدام اختبار T للعينتين مستقلتين لم تتوفر لذا سنختبر الفروق بالاعتماد على الاختبارات اللامعلمية ، وسيكون وفق اختبار **كرسكال واليس (**Kruskal Wallis Test**)** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (50)يوضح اختبار كرسكال واليس (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفروق بين العينات

اختباركرسكال واليس (Kruskal Wallis Test)	
قيمة الاختبار	1.267
مستوى المعنوية	0.531

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [136]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (50) لاختبار كرسكال واليس لاختبار الفروق أن قيمة الاختبار 1.267 عند مستوى المعنوية 0.531 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على انه **لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين الوطنية والخاصة حسب عامل الخبرة المهنية.**

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0: لا تلتزم شركات التأمين بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرضية البديلة H_1 : شركات التأمين تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تم الاعتماد على الجدول رقم (51) الذي يمثل لنا المرجع من أجل الاختبار، والذي يبين لنا درجة الإفصاح، والذي من خلاله نتمكن من معرفة إجابة المفحوصين على العبارات التي تختبر صحة الإفصاح المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي، حيث يبين لنا الجدول رقم (42) المتوسط الحسابي لكل فقرة والذي سيتم مقارنته بالمتوسط الحسابي المرجح ، ثم تتلوها عملية توجيه الإجابة، وأيضا يبين لنا الانحراف المعياري لكل فقرة، الذي نعرف من خلاله مدى تشتت معلمات الإفصاح المحاسبي في الشركات

[136] أنظر الملحق رقم 32

على الوسط الحسابي، وفي النهاية يوضح لنا المتوسط الحسابي لكل الفقرات والمجال الذي ينتمي إليه وبانحراف معياري معين .

الجدول رقم (51) يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس الإفصاح المحاسبي

الفقرات		درجة المقياس			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
		موافق	محايد	غير موافق			
الفقرة 1	العدد	48	5	1	2.87	0.391	موافق
	النسبة %	88.89	9.26	1.85			
الفقرة 2	العدد	34	16	4	2.56	0.634	موافق
	النسبة %	62.96	29.63	7.41			
الفقرة 3	العدد	42	7	5	2.69	0.639	موافق
	النسبة %	87.04	12.96	9.26			
الفقرة 4	العدد	41	8	5	2.67	0.644	موافق
	النسبة %	75.93	14.81	9.26			
الفقرة 5	العدد	45	9	0	2.83	0.376	موافق
	النسبة %	83.33	16.67	0			
الفقرة 6	العدد	30	20	4	2.48	0.637	موافق
	النسبة %	55.56	37.04	7.41			
الفقرة 7	العدد	29	10	15	2.26	0.873	موافق
	النسبة %	53.7	18.52	27.78			
الفقرة 8	العدد	38	11	5	2.61	0.656	موافق
	النسبة %	70.37	20.37	9.26			
الفقرة 9	العدد	46	3	5	2.76	0.612	موافق
	النسبة %	85.19	5.56	9.26			
الفقرة 10	العدد	46	6	2	2.81	0.479	موافق
	النسبة %	85.19	11.11	3.7			
الفقرة 11	العدد	39	11	4	2.65	0.619	موافق
	النسبة %	72.22	20.37	7.41			
الفقرة 12	العدد	41	10	3	2.70	0.571	موافق
	النسبة %	75.93	18.52	5.56			

الفقرة 13	العدد	41	6	7	2.63	0.708	موافق
	النسبة %	75.93	11.11	12.96			
الفقرة 14	العدد	39	10	5	2.63	0.653	موافق
	النسبة %	72.22	18.52	9.26			
الفقرة 15	العدد	39	9	6	2.61	0.685	موافق
	النسبة %	72.22	16.67	11.11			
الفقرة 16	العدد	30	17	7	2.43	0.716	موافق
	النسبة %	55.56	31.48	12.96			
الفقرة 17	العدد	48	2	4	2.81	0.552	موافق
	النسبة %	88.89	3.7	7.41			
الفقرة 18	العدد	47	5	2	2.83	0.466	موافق
	النسبة %	87.04	9.26	3.7			
الفقرة 19	العدد	43	7	4	2.72	0.596	موافق
	النسبة %	79.63	12.96	7.41			
الفقرة 20	العدد	40	8	6	2.63	0.681	موافق
	النسبة %	74.07	14.81	11.11			
الفقرة 21	العدد	41	11	2	2.72	0.529	موافق
	النسبة %	75.93	20.37	3.7			
الفقرة 22	العدد	46	5	3	2.80	0.528	موافق
	النسبة %	85.19	9.26	5.56			
الفقرة 23	العدد	44	8	2	2.78	0.502	موافق
	النسبة %	81.48	14.81	3.7			
الفقرة 24	العدد	34	15	5	2.54	0.665	موافق
	النسبة %	62.96	27.78	9.26			
فقرات المحاور	العدد	971	219	106	2.667	0.145	موافق
	النسبة	74.92	16.90	8.18			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [137]

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة استخدم الباحث المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويتم تصنيف كل متوسط حسابي بناءا على طريقة المتوسط الحسابي المرجح ويتم وضع النتيجة على أساس درجات المقياس، ويظهر

[137] أنظر الملحق رقم33

من خلال الجدول رقم (51) بأن المتوسطات الحسابية لكل الفقرات تشير إلى المجال الثالث (متوسط حسابي مرجح من 2.34 إلى 3) ذو درجة مقياس موافق، ثم نقوم بتصنيف المتوسط الحسابي لكامل الفقرات حسب المتوسط الحسابي المرجح، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (30) بأن المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لكامل الفقرات هو المجال الثالث ذو درجة مقياس موافق، ومن هنا نرفض الفرضية الصفريةH_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 التي تقول **"شركات التأمين تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ".**

ومن خلال الإجابة على الفرضية الرئيسية الثالثة علينا معرفة ما إذا كان هناك فروق في الإفصاح المحاسبي بين الوطنية و الخاصة، وهل هناك فروق في الإفصاح المحاسبي حسب عامل الدورات التكوينية، وهل هناك فروق في الإفصاح المحاسبي حسب عامل الخبرة المهنية.

أولا: اختبار الفرضية الجزئية الأولى

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية والخاصة.

بما أن متغير نوع الشركة به مستويان سيتم اختبار الفرضية الجزئية الأولى بالاعتماد على اختبار T لعينتين مستقلتين لتبيان الفروق في المتوسطات بين العينتين، حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية، ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05 وقبل الشروع في اختبار T لعينتين مستقلتين لابد من توفر شروط ، وغياب أحد هذه الشروط لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، وتتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينتين مستقلتين وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينتين (توزع العينتين وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينتين لكن التجانس هنا فحين إختباره ولم يتحقق نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS).

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الآخرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وهما كما يلي:

1- شرط الاعتدالية

لابد لنا من اختبار العينة لمعرفة توزيعها والذي سيكون وفق اختبار شابيرو - وليك وهو موضح في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (52) يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة

الإفصاح المحاسبي	نوع الشركة	اختبار شابيرو - وليك		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	الوطنية	0.952	31	0.180
	الخاصة	0.852	23	0.003

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [138]

من الجدول رقم (52) لاختبار الاعتدالية لشابيرو – وليك نلاحظ أن قيمة الاختبار بالنسبة للشركات الوطنية مساوية إلى 0.952 عند مستوى معنوية 0.180 وهي اكبر من مستوى معنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للشركات الخاصة مساوية إلى 0.852 عند مستوى معنوية 0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي أي لا يحقق الاعتدالية.

ومن هنا لم تتوفر شروط استخدام اختبار T للعينتين مستقلتين لذا سنختبر الفروق بالاعتماد على الاختبارات اللامعلمية ، وسيكون وفق اختبار **مان – وتني (Mann-Whitney)** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (53) يوضح اختبار مان – وتني (Mann-WhitneY) لاختبار الفروق

اختبار مان - وتني Mann-WhitneY	
قيمة الاختبار	195
مستوى المعنوية	0.005

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [139]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (53) لاختبار **مان – وتني** لاختبار الفروق بين عينتين مستقلتين أن قيمة الاختبار 195 عند مستوى المعنوية 0.005 أي اقل من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه **يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين الوطنية والخاصة.**

[138] أنظر الملحق رقم34

[139] أنظر الملحق رقم 35

ولمعرفة لصالح من هذه الفروق سترجح يمكننا الاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (54) يبين متوسط الرتب في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية و الخاصة

نوع الشركة	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
وطنية	31	22.29	691
خاصة	23	34.52	794

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [140]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (54) بأن متوسط الرتب للشركات الخاصة يساوي 34.52 و متوسط الرتب للشركات الوطنية يساوي 22.29 وبالتالي نقول الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين في صالح شركات التأمين الخاصة.

ثانيا: اختبار الفرضية الجزئية الثانية

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.

بما أن متغير الدورات التكوينية به ثلاث مستويات فهنا لا يمكننا الاعتماد على اختبار T ، فهنا يصلح استخدام تحليل التباين الأحادي لتبيان الفروق في المتوسطات بين العينات حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقبل الشروع في اختبار تحليل التباين الأحادي لابد من توفر شروط ، وغياب أحد هذه الشروط أيضا لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، و تتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينات مستقلة وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينات (توزع العينات وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينات لكن التجانس هنا فحين إختباره ولم يتحقق نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS).

[140] أنظر الملحق رقم 36

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الأخيرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وهما كما يلي:

1- شرط الاعتدالية

تم الاعتماد على اختبار شابيرو – وليك من أجل توضيح توزيع العينات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (55) يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينات

	الدورات التكوينية	اختبار شابيرو - وليك		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
التسجيل المحاسبي	عدم إجراء أي دورة	0.938	9	0.566
	دورة واحدة	0.912	21	0.059
	دورتين فأكثر	0.859	24	0.003

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [141]

من الجدول رقم (55) لاختبار الاعتدالية لشابيرو – وليك نلاحظ أن قيمة الاختبار للعينة التي لم تجري دورة تكوينية مساوية إلى 0.938 عند مستوى معنوية 0.566 وهي اكبر من مستوى معنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي أجرت دورة تكوينية واحدة مساوية إلى 0.912 عند مستوى معنوية 0.059 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول آن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية.

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي أجرت دورتين فأكثر مساوية إلى 0.859 عند مستوى معنوية 0.003 وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول ان توزيع العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي أي لا يحقق الاعتدالية.

ومن هنا لم تتوفر شروط استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ، لذا سنختبر الفروق بالاعتماد على الاختبارات اللامعلمية ، وسيكون وفق اختبار **كرسكال و اليس** (Kruskal Wallis Test) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (56) يوضح اختبار كرسكال و اليس (Kruskal Wallis Test) **لاختبار الفروق بين العينات**

[141] أنظر الملحق رقم 37

اختبار كرسكال و اليس (Kruskal Wallis Test)	
قيمة الاختبار	2.366
مستوى المعنوية	0.306

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [142]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (56) لاختبار كرسكال و اليس لاختبار الفروق أن قيمة الاختبار تساوي 2.366 عند مستوى معنوية 0.306 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على انه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.**

ثالثا: اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية.

بما أن متغير الخبرة المهنية به ثلاث مستويات فسيتم استخدام تحليل التباين الأحادي لتبيان الفروق في المتوسطات بين العينات حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 0.05 المعتمد في الدراسات والذي ستقبل عنده الفرضية الصفرية ويتم رفضها في حالة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقبل الشروع في اختبار تحليل التباين الأحادي لابد من توفر مجموعة من الشروط ، وغياب أحد هذه الشروط أيضا لا يسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، و تتمثل هذه الشروط في أن تكون البيانات رقمية وأن تكون العينات مستقلة وأن تكون هناك عشوائية في الاختيار وإعتدالية العينات (توزع العينات وفق التوزيع الطبيعي) وتجانس العينات و التجانس هنا يعتمد عليه في تحديد القيمة التي تبنى عليها النتائج فحين إختباره ولم يتحقق نأخذ بالسطر الثاني في الجدول الذي نتحصل عليه من برنامج (SPSS).

بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى لا يمكن اختبارها إحصائيا، ويفترض أن تكون محققة أما الشرطين الأخيرين يتم اختبارهما والتأكد منهما إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وهما كما يلي:

[142] أنظر الملحق رقم 38

1- اختبار الاعتدالية

لاختبار الاعتدالية سنعتمد على اختبار كولموقوروف – سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov)كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (57) يوضح نتائج اختبار كولموقوروف – سميرنوف لاختبار توزيع العينات

	الخبرة المهنية	اختبار كولموقوروف – سميرنوف		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
الإفصاح المحاسبي	أقل من 5 سنوات	0.165	21	0.137
	من 5 إلى 10 سنوات	0.160	16	0.200
	أكثر من 10 سنوات	0.141	17	0.200

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [143]

من الجدول رقم (57) لاختبار الاعتدالية لكولموقوروف – سميرنوف نلاحظ أن قيمة الاختبار للعينة التي لها أقل من 5 سنوات خبرة مهنية مساوية إلى 0.165عند مستوى معنوية 0.137وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي لها خبرة مهنية من 5 إلى 10 سنوات مساوية إلى 0.160 عند مستوى معنوية 0.200 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية.

أما قيمة الاختبار بالنسبة للعينة التي لها خبرة مهنية أكبر من 10 سنوات مساوية إلى 0.141 عند مستوى معنوية 0.200وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقول أن توزيع العينة يتبع التوزيع الطبيعي أي يحقق الاعتدالية

2- اختبار التجانس

سيتم الاعتماد على اختبار لفيني من أجل اختبار التجانس كما هو موضح في الجدول التالي:

[143] أنظر الملحق رقم 39

الجدول رقم (58) يوضح اختبار ليفيني للتجانس

اختبار لليفني	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
1.305	2	51	0.280

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [144]

من الجدول رقم (58) لاختبار التجانس لليفني نلاحظ أن قيمة الاختبار مساوية إلى 1.305 عند درجات حرية 2 و51 ومستوى معنوية 0.280 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 نستنتج أن العينات لها نفس التباين أي متجانسة

ومن هنا نستطيع أن نقول بأنه تم تحقق شروط استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، ويتم اختباره وتبينه كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (59) يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي

القياس المحاسبي حسب عامل الخبرة المهنية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	83.931	2	41.966	0.870	0.425
داخل المجموعات	2459.050	51	48.217		

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [145]

من الجدول رقم (59) لتحليل التباين الأحادي نلاحظ أن قيمة الاختبار تساوي ل 0.870 بمستوى معنوية مساوية إلى 0.425 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية **H_0** التي تنص على انه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية".**

[144] أنظر الملحق رقم 40

[145] أنظر الملحق رقم 41

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

الفرضية الصفريةH_0: لم يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين.

الفرضية البديلةH_1: ساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة تم الاعتماد على الجدول رقم (51) الذي يمثل لنا المرجع من أجل الاختبار ، والذي من خلاله نتمكن من معرفة إجابة المفحوصين على العبارات التي تختبر مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية، وأيضا يبين لنا الجدول المتوسط الحسابي لكل فقرة والذي سيتم مقارنته بالمتوسط الحسابي المرجح، ثم تتلوها عملية توجيه الإجابة، وأيضا يبين لنا الانحراف المعياري لكل فقرة، الذي نعرف من خلاله مدى تشتت درجة مساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية على وسطه الحسابي.

الجدول رقم (60) يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس نظام المعلومات المحاسبية

الفقرات		درجة المقياس			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
		موافق	محايد	غير موافق			
الفقرة 1	العدد	39	6	9	2.56	0.769	موافق
	النسبة %	72.22	11.11	16.67			
الفقرة 2	العدد	44	7	3	2.76	0.547	موافق
	النسبة %	81.48	12.96	5.56			
الفقرة 3	العدد	35	14	5	2.56	0.664	موافق
	النسبة %	64.81	25.93	9.26			
الفقرة 4	العدد	40	10	4	2.67	0.614	موافق
	النسبة %	74.07	18.52	7.41			
الفقرة 5	العدد	45	7	2	2.80	0.491	موافق
	النسبة %	83.33	12.96	3.7			
الفقرة 6	العدد	44	7	3	2.76	0.547	موافق
	النسبة %	81.48	12.96	5.56			
الفقرة 7	العدد	34	15	5	2.54	0.665	موافق
	النسبة %	62.93	27.78	9.26			
يتبع							

الفقرة 8	العدد	44	5	5	2.72	0.627 موافق	
	النسبة %	81.48	9.26	9.26			
الفقرة 9	العدد	44	7	3	2.76	0.547	موافق
	النسبة %	81.48	12.96	5.56			
الفقرة 10	العدد	45	7	2	2.80	0.491	موافق
	النسبة %	83.33	12.96	3.7			
الفقرة 11	العدد	36	16	2	2.63	0.560	موافق
	النسبة %	66.67	29.63	3.7			
فقرات المحور	العدد	450	101	43	2.685	0.1	موافق
	النسبة %	75.76	17	7.24			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS [146]

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة استخدم الباحث المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويتم تصنيف كل متوسط حسابي بناءا على طريقة المتوسط الحسابي المرجح ويتم وضع النتيجة على أساس درجات المقياس ويظهر من خلال الجدول رقم (60) بأن المتوسطات الحسابية لكل الفقرات تشير إلى المجال الثالث (متوسط حسابي مرجح من 2.34 إلى 3) ذو درجة مقياس موافق، ثم نقوم بتصنيف المتوسط الحسابي لكامل الفقرات حسب المتوسط الحسابي المرجح، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (30) بأن المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لكامل الفقرات هو المجال الثالث ذو درجة مقياس موافق، ومن هنا نرفض الفرضية الصفريةH_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1التي تقول **"يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين".**

[146] أنظر الملحق رقم 42

الفرع الخامس:اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة

الفرضية الصفريةH_0: لا يوجد مشكلات و تحديات تواجه الممارسة المحاسبية لشركات التأمين.

الفرضية البديلةH_1: يوجد تحديات و مشكلات تواجه الممارسة المحاسبية في شركات التأمين.

من أجل اختبار الفرضية الخامسة والتي تم الافتراض فيها بأنه لا يوجد مشكلات وتحديات تواجه الممارسة المحاسبية لشركات التأمين ولطبيعة الأداة التي تم استخدامها لجمع البيانات سيتم اختبارها بناءا على ما إذا كانت هناك مشاكل في شركات التأمين، فوجد مشاكل يعني رفض الفرضية الصفرية **H_0** وقبول الفرضية البديلة **H_1** فقمنا بطرح مجموعة من الأسئلة لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة حيث تم تقسيمها إلى خمس أقسام الجزء الأول كان يخص القياس المحاسبي والجزء الثاني يخص التسجيل المحاسبي والجزء الثالث يخص الإفصاح والجزء الثالث يخص الإفصاح المحاسبي والجزء الرابع يخص نظام المعلومات المحاسبية والجزء الخامس يخص المشكلات التي لها علاقة بالممارسة المحاسبية ولتبين طريقة سردها قمنا بإعداد جدول يتم من خلاله توضيح المشكلات والتحديات، حيث سنستعمل الرقم 1 لتبيين وجود مشكلات والصفر على عدم وجود مشكلات ورقم 2 يعني تكرار ذلك المشكل مع مفحوص آخر في نفس الشركة ،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (61) يوضح التحديات والمشكلات لعينة من شركات التأمين

أقسام التحديات والمشكلات لشركات التأمين	التحديات والمشكلات	نوع الشركة					
		الشركات الوطنية			الشركات الخاصة		
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A
المشكلات والتحديات التي تخص القياس المحاسبي	1 عدم وجود سوق مالي لتحديد وقياس القيم الحقيقية للأصول والخصوم.	0	2	2	2	1	2
	2 نقص الخبراء لإعادة التقييم المالي للأصول والخصوم وإن وجدوا يكلف الشركة أموال كبيرة.	0	2	2	1	1	1
	3 إهمال المورد البشري الذي يعد مصدر المعلومة ويشكل لنا عائقا أمام القياس المحاسبي.	1	0	0	0	0	0
	4 قلة الوسائل المادية و المعنوية المخصصة للقياس الحاسبي.	1	0	0	0	0	0
	يتبع						

	5 غياب الدورات التكوينية حول النظام المحاسبي المالي أثر على الفهم الصحيح للقياس المحاسبي.	1	0	0	0	0	0
	6 وجود السوق الموازية لا يسمح بتحديد القيمة الحقيقية للأصول.	0	0	0	0	0	1
المشكلات والتحديات التي تخص التسجيل المحاسبي	1 غياب الإجراءات المحاسبية (لكي يسهل علينا الوثوق في التسجيل المحاسبي) في التسجيل المحاسبي وبالتالي يشكل فروق في التسجيل ويقلل من موثوقية التسجيل المحاسبي.	0	0	0	0	0	1
	2 تأخر إرسال الوثائق على الوقت المتوقع.	0	0	0	0	1	2
	3 عدم توفر الوثائق الكاملة التي تثبت صحة العمليات.	0	0	0	0	0	1
	4 مشكلات وتحديات نواجهها حول توفر معلومات غير دقيقة ويوجد فيها نقائص.	0	0	0	0	0	1
	5 ضعف قراءة المعلومة فيترتب عليها عمليات إدخال وتسجيل خاطئ.	1	0	0	0	0	0
	6 حالات عدم تحديد طبيعة العملية.	0	0	1	0	0	0
	7 غياب تحديث النظام المحاسبي المالي.	1	0	0	0	0	0
المشكلات والتحديات التي تخص الإفصاح المحاسبي	1 نطرح مشكل الوسط الذي تتداول فيه المعلومة وضعف إدراكه للإفصاح وفي نفس الوقت أحيانا يعد الإفصاح آمر يشكل خطورة على حياة الشركة.	0	0	1	0	1	0
	2 نطرح مشكل التكاليف المترتب من وراء الإفصاح.	0	2	2	0	1	0
	3 تضارب المصالح وانتمائك للمؤسسة يحتم عليك التغاضي على الكثير من الأشياء التي تشكل خطورة لو أفصحت عليها.	0	0	0	0	1	0
	4 المنافسة تجعلنا دائما حذرين في عملية الإفصاح بل هناك أمور لا يتم الإفصاح عليها، ويتم الإفصاح حسب الطلب.	0	0	0	0	1	0
المشكلات والتحديات التي تخص نظام المعلومات المحاسبية	1 نظرا لكثرة العمليات المحاسبية لابد من نظام إلكتروني مرن مع العمليات ولكن نظام المعلومات عندنا قديم فمنذ 2010 لم تدخل عليه أي تعديلات فهو لا يوفر علينا الجهد.	0	0	1	0	0	0
	2 بحكم أغلب العمليات تكون إلكترونيا لذا أرى أن اكبر مشكل في هذا الصدد هو تعطل البرنامج وهذا يحدث لنا في الشركة بحيث نتوقف عن عملية الإدخال ويجعل العمليات تتراكم بشكل سريع وأيضا لابد من توفر برنامج سهل الاستعمال وذو مرونة مع العمليات.	0	0	0	1	0	0
	3 نظام المعلومات لا يسمح بإعداد البيانات المالية آليا فنواجه صعوبة في الإعداد وهذا راجع لعدم مرونته.	0	0	1	0	0	0
	4 صعوبة في تحديد المركز المالي في النظام الآلي.	0	0	0	1	0	0
يتبع							

	5 نواجه صعوبة كبيرة في الانتقال إلى نظام معلومات جديد .	0	0	0	0	0	1
مشكلات وتحديات أخرى لها علاقة بالممارسة المحاسبية	1 التغييرات والتعديلات الضريبية أمر مربك	1	0	0	0	0	0
	2 نقص التكوين في المعايير المحاسبية الدولية.	0	1	0	0	0	0
	3 نقص في الدورات التكوينية حول النظام المحاسبي المالي.	1	0	0	0	0	0

المصدر:من إعداد الباحث مع الاستعانة بمخرجات برنامج SPSS [147]

من خلال الجدول رقم (61) يتبين من أن شركات التأمين لها جملة من التحديات والمشكلات وكانت تتوزع على خمس أجزاء كما وضحت في الجدول وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية**H_0** وقبول الفرضية البديلة **H_1** التي تقول **"يوجد مشكلات وتحديات تواجه الممارسة المحاسبية في شركات التأمين".**

[147] أنظر الملحق رقم 43

المطلب الثالث: تحليل النتائج

سنعمل في هذا المطلب على تتبع تحليل كل فرضية على حدى من خلال خمس فروع كما يلي:

الفرع الأول: تحليل الفرضية الرئيسية الأولى

إن ما توصلت إليه الدراسة بالنسبة للفرضية الرئيسية الأولى هو أن شركات التأمين تلتزم بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي،أي أن توجّه أفراد العينة إلى أن هناك قياس محاسبي معتمد على قواعد وأسس محاسبية، إذ أن أغلب العبارات التي كانت تتضمن مواصفات القياس المحاسبي الضرورية التي ينبغي أن تبنا عليها محاسبة شركات التأمين أدركها مدراء وإطارات المحاسبة والمالية، حيث أشارة 24 عبارة من 27 عبارة إلى القياس المحاسبي المعتمد على القواعد والأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مؤشر عليها من طرف مدراء وإطارات المحاسبة والمالية وهذا يوحي بالتزامهم بالقياس المحاسبي المستمد على قواعد وأسس النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى والذي بلغ 68.43[148] والذي يفوق المتوسط الحسابي للبديل الأوسط (محايد)، فكلما ابتعدنا على البديل الأوسط بالزيادة كلما كان القياس المحاسبي لأفراد العينة يتجه إلى التزامهم بالقياس المحاسبي في ظل وجود النظام المحاسبي المالي.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة ما إذا كان هناك فروق في القياس المحاسبي بين شركات التأمين الوطنية والخاصة وقد تبين لنا من خلال اختبار T لعينتين مستقلين أنه توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي لشركات التأمين الوطنية والخاصة، ولمعرفة إلى من تميل هذه الفروق بالأفضلية قمنا بمقارنة المتوسط الحسابي للقياس المحاسبي لشركات التأمين الوطنية والمتوسط الحسابي لشركات التأمين الخاصة فكانت على التوالي 66.48 و 71.04 واعتمادا على المتوسط الحسابي لكل شركة يكننا القول بأن القياس المحاسبي لشركات التأمين يتجه بالأفضلية إلى الشركات الخاصة بمتوسط حسابي يفوق المتوسط الحسابي للشركات الوطنية، ويمكن تفسيره على أن شركات التأمين الخاصة لها القدرة على القياس المحاسبي بدرجة من الأفضلية وهذا راجع إلى أن شركات التأمين الخاصة لها انضباط أكبر في العمل من شركات التأمين الوطنية وهذا ما تم ملاحظته أثناء المقابلة إضافة إلى ذلك تمكنا من خلال المقابلة معرفة أن شركات التأمين الخاصة تقوم بإعداد القوائم المالية في نهاية كل ثلاثي أي أربعة مرات في السنة بينما شركات التأمين الوطنية تعدها كل سداسي أي مرتين في السنة، وعلى هذا الأساس فحين إعداد

[148] أنظر الملحق رقم 44

القوائم المالية نكون أمام عمليات القياس المحاسبي في وضعيات متنوعة وبالتالي تكرارها أربع مرات يكسب محاسبيها نضرة أوسع وأشمل على أصول الشركة من حيث القياس المحاسبي. وتم اختبار ما إذا كان هناك فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية حيث تبين من خلال تحليل التباين الأحادي وجدنا قيمة الاختبار تساوي ل 5.376 بمستوى معنوية مساوية ل0.008 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية المعمول به والمعتمد 0.05 فتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي نصت على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات في القياس المحاسبي حسب عامل الدورات التكوينية، ومن أجل معرفة لصالح من هذه الفروق يمكننا الاعتماد على اختبار شيفيه(Scheffe test) حيث يتبين من خلال الجدول رقم (39) الذي يبين اختبار شيفيه نلاحظ أن مستوى المعنوي الذي يشير إلى فروق هو 0.014 بين من لم يجروا أي دورة تكوينية ومن أجرو دورة تكوينية حيث كانت قيمة الفرق بين المتوسط الحسابي لمن لم يجروا دورة تكوينية ومن أجرو دورة تكوينية هو 7.540 وهنا تكون لصالح من لم يجروا أي دورة تكوينية وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الدورات التكوينية التي كان يجريها مدراء وإطارات المحاسبة والمالية غير كافية لفهم واستيعاب مجريات القياس المحاسبي ولتمييزهم على من لم يجروا دورة تكوينية.

وتمكنا من خلال جدول تحليل التباين الأحادي وجدنا قيمة الاختبار تساوي ل 0.408 بمستوى معنوية مساوية إلى 0.667 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 وعلى هذا نقول لا توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية وهذا ما تؤكده خصائص عينة الدراسة حسب عامل الخبرة المهنية إذ تبين على أن عامل الخبرة متوازن بين الطرفين إلى حد كبير وبالتالي ليس له أثر على مجريات القياس المحاسبي.

الفرع الثاني:تحليل الفرضية الرئيسية الثانية

تشير نتائج الفرضية الرئيسية الثانية إلى أن شركات التأمين تلتزم بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي أي أتوجه أفراد العينة إلى أن هناك تسجيل محاسبي معتمد على قواعد وأسس محاسبية، إذ أن أغلب العبارات التي كانت تتضمن مواصفات التسجيل المحاسبي الكفء الذي ينبغي أن تبنا عليه محاسبة شركات التأمين أدركها مدراء وإطارات المحاسبة والمالية، حيث أشارة 12 عبارة من 14 عبارة إلى أن التسجيل المحاسبي المعتمد على القواعد والأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مؤشر عليها من طرف مدراء وإطارات المحاسبة والمالية وهذا يوحي بالتزامهم بالتسجيل المحاسبي المستمد على قواعد وأسس النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يؤكده المتوسط

الحسابي لفقرات الفرضية الرئيسية الثانية والذي بلغ 35.35[149] والذي يفوق المتوسط الحسابي للبديل الأوسط (محايد) 28، فكلما ابتعدنا على البديل الأوسط بالزيادة كلما كان التسجيل المحاسبي لأفراد العينة يتجه إلى التزامهم بالتسجيل المحاسبي المستمد من النظام المحاسبي المالي.

وتمكنا من خلال جدول اختبار مان – وتني لاختبار الفروق بين عينتين مستقلتين أن قيمة الاختبار 180.5 عند مستوى المعنوية 0.002 أي اقل من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 أي يوجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين الوطنية و الخاصة، ومن خلال الجدول رقم (46) يتضح بأن متوسط الرتب للشركات الخاصة يساوي 35.15 و متوسط الرتب للشركات الوطنية يساوي 21.82 وبالتالي نقول التسجيل المحاسبي للشركات في صالح شركات التأمين الخاصة،ويعود ذلك إلى الإجراءات التنظيمية داخل شركات التأمين الخاصة من حيث الانضباط الذي تم ملاحظته أثناء المقابلة، وقد يكون حجم العمليات التجارية الكبير أكسب شركات التأمين نوع من الاحترافية في عمليات التسجيل المحاسبي. ثم قمنا باختبار الفروق بإدخال عامل الدورات التكوينية حيث لاحظنامن خلال جدول اختبار كرسكال واليس لاختبار الفروق أن قيمة الاختبار 0.864عند مستوى المعنوية 0.649 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 أي لا يوجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.وأيضا اختبرنا الفروق بإدخال عامل الخبرة المهنية فلاحظنا من خلال الجدول رقم (50) لاختبار كرسكال واليس لاختبار الفروق أن قيمة الاختبار 1.267 عند مستوى المعنوية 0.531 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 أي لا يوجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية أي أن الخبرة المتراكمة لم تشكل فارقا في التسجيل المحاسبي إذ كل شركات التأمين لها القدرة على التسجيل سواء كانت لها أقدميه أو التي في سنواتها الأولى.

الفرع الثالث: الفرضية الرئيسية الثالثة

أما فيما يخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة بينت أن شركات التأمين تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي أي أن توجّه أفراد العينة إلى أن هناك إفصاح محاسبي معتمد على قواعد وأسس محاسبية، إذ أن أغلب العبارات التي كانت تتضمن مواصفات الإفصاح المحاسبي الكفء الذي ينبغي أن تتصف به القوائم المالية لشركات التأمين أدركها مدراء وإطارات المحاسبة والمالية،حيث أشارة 24 عبارة من 24 إلى أن الإفصاح المحاسبي المعتمد على القواعد والأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتجه إلى الموافقة وهذا يوحي بالتزامهم

[149] أنظر الملحق رقم 45

مدراء وإطارات المحاسبة والمالية بالإفصاح المحاسبي المستمد على قواعد وأسس النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الرئيسية الثالثة والذي بلغ 64.02[150] والذي يفوق المتوسط الحسابي للبديل الأوسط (محايد) 54، فكلما ابتعدنا على البديل الأوسط بالزيادة كلما كان الإفصاح المحاسبي لأفراد العينة يتجه إلى التزامهم بالإفصاح المحاسبي المستمد من النظام المحاسبي المالي.

وتمكنا من خلال اختبار مان – وتني لاختبار الفروق بين عينتين مستقلتين أن قيمة الاختبار 195 عند مستوى المعنوية 0.005 أي اقل من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 أي أنه يوجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين الوطنية والخاصة و من خلال الجدول رقم (54) يظهر بأن متوسط الرتب للشركات الخاصة يساوي 34.52 و متوسط الرتب للشركات الوطنية يساوي 22.29 وبالتالي نقول الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين في صالح شركات التأمين الخاصة ويرجع هذا الحدث إلى وجود درجة عالية من الثقة لدى مدراء وإطارات المحاسبة والمالية للشركات الخاصة في محاسبتهم وطرق عرضها لمستخدميها وهذا ما تم ملاحظته بناءا على المقابلات وهذا الشيء يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي يحتاجها أصحاب المصلحة وبالتالي تكون المعلومات ملائمة وذات موثوقية عالية وقابلة للفهم والمقارنة.وحاولنا معرفة ما إذا كان هناك فروق حسب عامل الدورات التكوينية فنلاحظ من خلال الجدول رقم (56) لاختبار كرسكال واليس لاختبار الفروق أن قيمة الاختبار تساوي 2.366 عند مستوى معنوية 0.306 أي اكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 وعلى هذا الأساس وجدنا أنه لا توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية وهذا يشير إلى أن مجريات الإفصاح المحاسبي المعمول بها في شركات التأمين تقدم نفس المعلومات المالية سواء أجرا دورة تكوينية أم لم يجري، وهذا ما يدفعانا إلى الحث على إجراء دورات أكثر بمستوى أعمق.وتمكنا من معرفة ما إذا كان هناك فروق على أساس الخبرة المهنية، فوجدنا من خلال جدول تحليل التباين الأحادي أن قيمة الاختبار تساوي ل 0.870 بمستوى معنوية مساوية إلى 0.425 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 ،وعليه نقول لا توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية أي أن الخبرة المهنية لم تشكل فارقا يؤثر بدوره على الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين.

[150] أنظر الملحق رقم 46

الفرع الرابع: الفرضية الرئيسية الرابعة

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة إلى أن النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين أي أن توجّه أفراد العينة إلى أن هناك مساهمة حقيقية في تحسين نظام المعلومات المحاسبية كان سببها النظام المحاسبي المالي، إذ أن أغلب العبارات التي كانت تتضمن مواصفات جودة المعلومة والإخراج المحاسبي و المستمدة من خلال النظام المحاسبي المالي الكفء أدركها مدراء وإطارات المحاسبة والمالية،حيث أشارة 11 عبارة من11 إلى أن النظام المحاسبي المالي حسن في نظام المعلومات المحاسبية حيث تتجه إجابة كل مدراء وإطارات المحاسبية والمالية إلى الموافقة وهذا يوحي بأن النظام المحاسبي فعلا حسن في نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين حيث ساهم في ضمان الدقة والمرونة والسرعة والكشف عن الأخطاء، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الرئيسية الرابعة والذي بلغ 29.54[151] والذي يفوق المتوسط الحسابي للبديل الأوسط (محايد) 22،إذ كلما ابتعدنا على البديل الأوسط بالزيادة كلما كان مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية أفضل.

الفرع الخامس: الفرضية الرئيسية الخامسة

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة إلى أنه يوجد مشكلات وتحديات تواجه الممارسة المحاسبية في شركات التأمين، أي أن أغلب مدراء وإطارات المحاسبة والمالية تنادي بوجود مشكلات وتحديات فكانت هناك مشكلات حول القياس المحاسبي حيث أشار أغلب مدراء وإطارات المحاسبية والمالية إلى أن هناك مشكلات وتحديات متعلقة بعدم وجود سوق مالي يتم من خلاله القياس المحاسبي وكانت نسبتهم 81.8%[152] من العينة، والمعروف أن غياب السوق المالي يفقد القياس المحاسبي للأصول موثوقيته، ويصرح مدراء وإطارات المحاسبة والمالية إلى تقييمنا للأصول عن طريق الخبراء يعد باهظ الثمن وهذا ما كانت نسبته ب % 63.6[153] من إجابات المدراء وإطارات المحاسبة والمالية، وبينما كانت مشكلات أخرى متفرقة ذات نسبة9.1%[154] متمثلة في وجود السوق الموازية والذي لا يسمح بتحديد القيمة الحقيقية للأصول أي أنه يربك كثيرا أصحاب المصلحة، وكذلك عدم الاهتمام بالمورد البشري يكبح من تطويره وبالتالي يعرقل صيرورة المعلومة المقدمة من طرف المحاسب التي

[151] أنظر الملحق رقم 47
[152] أنظر الملحق رقم 48
[153] أنظر الملحق رقم 49
[154] أنظر الملحق رقم 50

ستستعمل في القياس المحاسبي، وتشير إجابات البعض منهم إلى أن نقص الدورات التكوينية أثر سلبا على الفهم الصحيح للقياس المحاسبي وأشار البعض الآخر إلى توفير الوسائل المادية والمعنوية للقياس المحاسبي أي كان هناك شح من الشركة حول دفع أموال من أجل إظهارها بصورة ذات موثوقية أكبر، وكذلك عنصر الحوافز المعنوية لمستخدميها جعل من إنتاجيتهم تتضاءل. أما في خصوص المشكلات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي كانت ما نسبته 27.3 %[155] لديهم مشكلات متعلقة بتأخر الفواتير مما يوقعنا في موقف محرج وتسجل دون هوية إلى غاية وصول الفاتورة و أشارة جملة من المشكلات المتفرقة بنسبة 9.1 %[156] متمثلة في عدم وجود إجراءات معتمدة تخص التسجيل المحاسبي وهنا نقول على الشركة توضيح كل العمليات المحاسبية ومعالجتها المناسبة لمستخدميها، ومشكل آخر يتمثل في عدم تحديث النظام المحاسبي المالي وهذا من أجل مواكبة كل المستجدات التي تقف أمامهم كحاجز في التسجيل المحاسبي، وكذلك جملة من المشكلات متمثلة في حالات عدم تحديد طبيعة العملية و ضعف قراءة المعلومة فيترتب عليها عمليات إدخال وتسجيل خاطئ و مشكلات وتحديات حول توفر معلومات غير دقيقة ويوجد فيها نقائص، كان أغلب هذه المشاكل متعلق بالمعلومة المحاسبية ودقتها وعليه يجب مراعاة القراءة الجيدة للمعلومة قبل تدوينها، ويجب ضبط ما هو مطلوب من الزبائن والموردين من معلومات وإيضاحات مناسبة من أجل استعمالها في محاسبة شركات التأمين.وأما ما يخص المشاكل المتعلقة بالإفصاح المحاسبي فقد تبين أن نسبتها 45.5 %[157] أجمعوا بأن تكاليف الإفصاح تعد كبيرة، إذ ما يخسره مدراء وإطارات المحاسبة والمالية من وقت لإنتاج معلومات يتم استخدامها من طرف المستخدمين الداخلين والخارجيين لمعرفة الوضع المالي للشركة يعد مكلف، وهنا نكون أمام أصحاب المصلحة الذين ينتظرون معلومات دقيقة وذات درجة عالية من الموثوقية، ومدراء وإطارات المحاسبة والمالية مصدري هذه الكشوف الذي ينبغي أن تكون بياناتهم المالية دقيقة وخالية من الغموض، وهنا على مدراء وإطارات المحاسبة والمالية الاكتفاء بالإفصاح الذي يتمكن من خلاله أصحاب المصلحة تتبع الوضع المالي للشركة دون الغوص في الإفصاح عن كل الدقائق والتي قد تؤدي بنا إلى الغموض، كما تم طرح مشكل الوسط الذي تتداول فيه المعلومة وضعف إدراك أصحاب المصلحة للإفصاح بنسبة 18.2[158]، على الرغم من أن المعلومة التي يتم الإفصاح عنها من قبل مدراء وإطارات المحاسبة والمالية تشكل لهم خطر على حياة الشركة، إلا أن هناك أمور مالية تبقى دائما مسكوت عليها وكأنها شفرات مخفية لا يعلمها إلا أصحابها، كما تم

[155] أنظر الملحق رقم 51
[156] أنظر الملحق رقم 52
[157] أنظر الملحق رقم 53
[158] أنظر الملحق رقم 54

طرح مشكل المنافسة فهي تجعلنا دائما حذرين في عملية الإفصاح، وأيضا تضارب المصالح و انتمائك للمؤسسة بنسبة % 9.1[159] هذا الأمر يحتم عليك التغاضي على الكثير من الأشياء التي تشكل خطورة لو أفصحت عليها، إن في مثل هذه الأمور تتنافس الشركات في كسب ثقة أصحاب المصلحة وفي استقطاب رؤوس أموال جديدة وبالتالي ينبغي أن تظهر قوائمها المالية في أفضل شكل وبالتالي يجعلها تتحفظ.وفي خصوص المشاكل المتعلقة نظام المعلومات المحاسبية كانت مجزئة ومتنوعة وبنسب متساوية تقدر ب % 9.1 [160] حيث يرى البعض منهم أن نظام المعلومات المحاسبية قديم ولم يتم تحديثه والبعض الآخر يشير تعطل البرنامج الالكتروني مع كثرة العمليات، ومنهم من يشير إلى وجود صعوبة في إعداد البيانات المالية وإيجاد المركز المالي ومنهم من يرى أن هناك صعوبة في الانتقال إلى نظام آخر، كل هذه المشاكل تم حصرها في نظام المعلومات الإلكتروني، فمن الطبيعي البحث على برامج أكثر حداثة وأكثر مرونة في إعداد البيانات والوصول إلى القوائم المالية بكل سهولة، ونحن اليوم في عصر التكنولوجيا ومع تطور هذه البرامج لابد على أصحاب القرار في شركات التأمين إشراك محاسبيها في تبني برامج إلكترونية أكثر حداثة وأكثر مرونة، من أجل المساهمة في الوصول إلى أفضل النتائج بكل سهولة وأريحية والذي بدورها تشكل ضرورة لصناعة القرارات الإستراتيجية داخل شركات التأمين. وقد أشار البعض من مدراء وإطارات المحاسبة والمالية على مشكلات لها علاقة بالممارسة المحاسبية بنسبة % 9.1[161] حيث تم طرح مشكل التغييرات والتعديلات الضريبية الذي يربكنا في كثيرا من الأحيان ،كما تم الإشارة نقص الدورات التكوينية حول النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حيث تعد هذه التحديات والمشكلات أمر مربك حيث أن تغيير قوانين الضرائب وتعديلها تجعل من القوائم المالية غير قابلة للمقارنة في كثير من الأحيان، وفي خصوص الدورات التكوينية لابد لشركات التأمين التضحية بمبالغ مالية معتبرة من أجل النهوض بالممارسة المحاسبية و من أجل الوصول إلى ممارسة محاسبية تستجيب لمتطلبات الممارسة المحاسبية على المستوى الوطني أو الدولي.

---

[159] أنظر الملحق رقم 55

[160] أنظر الملحق رقم 56

[161] أنظر الملحق رقم 57

خلاصة الدراسة الميدانية

تعد الممارسة المحاسبية ركيزة أساسية في شركات التأمين والتي يتم الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وذات درجة عالية من المصداقية، والتي يتم من خلالها اتخاذ قرارات إستراتيجية بناءا على الوضع المالي للشركة، ومن خلال هذه الدراسة التي كانت تحمل إشكالية واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي؟ وأهم المشكلات و التحديات التي تواجه شركات التأمين؟. ومن أجل الحكم على الممارسات المحاسبية لشركات التأمين تم تجزئتها إلى خمس أجزاء حيث في مجملها تجيب على الإشكالية الرئيسية، فتم التوصل إلى أن شركات التأمين تلتزم بقواعد القياس والتسجيل والإفصاح المحاسبي وتوصلنا أيضا إلى أن النظام المحاسبي حسن في نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين، كذلك تم التوصل إلى أن شركات التأمين تواجه مشكلات و تحديات في الممارسات المحاسبية.

ومن هنا يمكننا القول أن الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) هي ممارسات لها مصداقية، ويتم المصادقة على توجه هذه الممارسات المحاسبية إلى صحتها، حيث تمكنت شركات تأمين الأضرار من استيعاب مجريات النظام المحاسبي المالي من تنظيم وتبويب وتلخيص ، وتمكنت من تجسيد هذه العمليات والإجراءات على أرض الواقع.

الخاتمة

الخاتمة

تسعى الدول عبر أنحاء العالم إلى يومنا هذا إلى تطوير شركات التأمين عن طريق سن قوانين تسعى من خلالها إلى دفع عجلة التنمية و من جهة أخرى فهي تضمن حقوق المؤمنين و تضمن استمرارية هذه الشركات.

الجزائر كغيرها من الدول تشهد تطور كبير في صناعة التأمين، إذ تمكنت الدولة من سن قوانين تفتح من خلالها المجال للاستثمار في إنشاء شركات تأمين، بعد أن تخلت الدولة على سياسة احتكارها لهذه الشركات، حيث شهدت الجزائر بعد فترة زيادة في عدد شركات التأمين كل هذا راجع لسياسة الدولة من أجل تحقيق بدائل أفضل للاستثمار والوصول إلى تنمية أفضل.

إن استمرار شركات التأمين ومجابهتها للصعوبات المالية دليل على قدرتها على الصمود ويرجع ذلك إلى التطور الذي تشهده محاسبة شركات التأمين في تحديد الممارسات المحاسبية التي من خلالها تتمكن شركات التأمين من تحديد ما عليها وما لها، و تتمكن أيضا من معرفة الوضع المالي للشركة .

من خلال هذه الدراسة تم الطرق إلى واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي؟ وإلى أهم التحديات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع؟ ومن أجل الوصول إلى حل هذه الإشكالية قمنا بالتعرف على القياس والتسجيل والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي وتمكنا من معرفة المساهمة التي قدمها النظام المحاسبي المالي إلى نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين وتم التعرف على أهم التحديات والمشكلات التي تواجه شركات التأمين.

وبناء على الإشكالية التي تم طرحها والفرضيات، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن ما توصلت إليه الدراسة هو أن شركات التأمين تلتزم بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي أي أن هناك قياس محاسبي معتمد على قواعد وأسس محاسبية وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى والذي بلغ 68.43 والذي يفوق المتوسط الحسابي للبديل الأوسط (محايد)، فكلما ابتعدنا على البديل الأوسط بالزيادة كلما كان القياس المحاسبي لأفراد العينة يتجه إلى التزامهم بالقياس المحاسبي في ظل وجود النظام المحاسبي المالي.

- توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي لشركات التأمين الوطنية والخاصةو القياس المحاسبي لشركات التأمين يتجه بالأفضلية إلى الشركات الخاصة بمتوسط حسابي يفوق المتوسط الحسابي للشركات الوطنية .

- هناك فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين الشركات حسب عامل الدورات التكوينية وذلك من خلال تحليل التباين الأحادي .

- وتمكنا من خلال جدول تحليل التباين الأحادي التعرف على أنه لا توجد فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية.

- شركات التأمين تلتزم بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي أي أن هناك تسجيل محاسبي معتمد على قواعد وأسس محاسبية، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي للفقرات والذي بلغ 35.35 والذي يفوق المتوسط الحسابي للبديل الأوسط (محايد) 28، فكلما ابتعدنا على البديل الأوسط بالزيادة كلما كان التسجيل المحاسبي لأفراد العينة يتجه إلى التزامهم بالتسجيل المحاسبي المستمد من النظام المحاسبي المالي.

- يوجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين الوطنية والخاصة وتمكنا من معرفته من خلال جدول اختبار مان – وتني لاختبار الفروق وهو في صالح شركات التأمين الخاصة

- من خلال جدول اختبار كرسكال واليس لاختبار الفروق وجدنا أنه لا يوجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.

- من خلال جدول اختبار كرسكال واليس وجدنا أنه لا يوجد فروق جوهرية في التسجيل المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية أي أن الخبرة لم تشكل فارقا في التسجيل المحاسبي سواء كانت لهم أقدميه أو من هم في سنواتهم الأولى.

- تبين أن شركات التأمين تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي أي أن هناك إفصاح محاسبي معتمد على قواعد وأسس محاسبية وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي لفقرات المقياس والذي بلغ 64.02 والذي يفوق المتوسط الحسابي للبديل الأوسط (محايد) 54، فكلما ابتعدنا على البديل الأوسط بالزيادة كلما كان الإفصاح المحاسبي لأفراد العينة يتجه إلى التزامهم بالإفصاح المحاسبي المستمد من النظام المحاسبي المالي.

- يوجد فروق جوهرية في الإفصاحالمحاسبي بين شر كات التأمين الوطنية والخاصة وتمكنا من معرفته من خلال اختبار مان – وتني لاختبار الفروق بين عينتين مستقلتين، و من خلال متوسط الرتب للشركات الخاصةو الوطنية نقول أن الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين في صالح شركات التأمين .

- من خلال اختبار كرسكال واليس لاختبار الفروق نقول أنه لا توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية.

- من خلال جدول تحليل التباين الأحادي وجدنا أنه لا توجد فروق جوهرية في الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية.

- ساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين أي أن هناك مساهمة حقيقية في تحسين نظام المعلومات المحاسبية كان سببها النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي للفقرات والذي بلغ 29.54 والذي يفوق المتوسط الحسابي للبديل الأوسط (محايد) 22،إذ كلما ابتعدنا على البديل الأوسط بالزيادة كلما كان مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية أفضل.

- تشير نتائج الدراسة إلى وجو د مشكلات وتحديات تواجه الممارسة المحاسبية في شركات التأمين ومن أهمها:

* عدم وجود سوق مالي يتم من خلاله القياس المحاسبي.

* ارتفاع تكاليف التقييم المحاسبي.

* عدم وجود اهتمام بالعنصر البشري الذي يعد العنصر الأساسي في عمليات الممارسة المحاسبة.

* نقص في الإجراءات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي مما يترتب عليه تسجيلات خاطئة.

* عدم تحديث النظام المحاسبي المالي

* ارتفاع تكاليف الإفصاح المحاسبي.

* ضعف في إدراك ثقافة الإفصاح المحاسبي.

* صعوبة التعامل مع نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني لغياب المواصفات اللازمة كالمرونة والسرعة وغيرها.

* التغييرات والتعديلات الضريبية.

التوصيات

- على الدولة السهر على توفير سوق مالي نشط، تتوفر فيه كل الشروط والمعايير .

- ضرورة تكثيف الدورات التكوينية حول النظام المحاسبي المالي وذلك من أجل تعظيم الفارق بين من تحصلوا على دورات تكوينية والذي ينبغي أن يكون على دراية واسعة في خصوص الممارسات المحاسبية وبين من لم يحصلوا على تكوين حول النظام المحاسبي المالي.

- ضرورة الاهتمام بالمورد البشري من أجل الزيادة في القدرة الإنتاجية للمعلومة وأيضا الزيادة في موثوقية المعلومة المقدمة.

- ضرورة الانضباط في العمل فالانضباط يحسن من نوع العمل ويلقي عليه صبغة أفضل مما هو عليه.

- ينبغي على شركات التأمين ضبط ما هو مطلوب من مورديها وزبائنها من معلومات تخص الفواتير، من أجل تجنب النقائص الموجودة على الفواتير ولتجنيب المحاسب من هذه الحالات، والتي بدورها تزيد في موثوقية المعلومات المقدمة من شركات التأمين.

- ينبغي على شركات التأمين تبني أنظمة معلومات محاسبية إلكترونية ذات درجة عالية من المرونة والسرعة والأمان والتي بدورها تساهم في الحصول على المعلومة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.

آفاق الدراسة

- أثر تحديث النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية على محاسبة شركات التأمين.

- واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية

- دور المعايير المحاسبية الدولية في الكشف المبكر على الممارسات المحاسبية المشبوهة في شركات التأمين.

- آثار تبني المعايير المحاسبية الدولية على القوائم المالية لشركات التأمين.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1- الكتب:

1- إيهاب نظمي إبراهيم،حسن توفيق مصطفى،**محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**،مكتبة المجتمع العربي،ط1،عمان-الأردن،2009.

2- أحمد صلاح عطية،**محاسبة شركات التأمين**،الدار الجامعية،2004/2003.

3- ثناء محمد طعيمة،**محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العلمي وفق لأحداث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين**،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،2002.

4- جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF**،السنة 2011، الصفحات الزرقاء.

5- بن ربيع حنيفة ،**الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS/IFRS** ،ج1 ،ط1، منشورات كليك،2013.

6- بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS** ،منشورات كليك، ج1، ط2، 2015.

7- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،الجزء الأول،السنة غير موجودة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،ص26.

8- عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

9- عبد الرحمان عطية،**المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**،دار النشر جيطلي،2009.

10- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**،الطبعة الثانية، 2014، دار الطبع غير موجودة.

11- عبد الرحمن بن عبد الله الواصل،**البحث العلمي**،المملكة العربية السعودية،1999.

12- مفيد عبد اللاوي ، **النظام المحاسبي المالي الجديدSCF** ، السنة2008،مطبعة مزوار،ط1.

13- القاضي حسين عبد اللطيف حمدان،**التأمينات العينية**،منشورات الحلبي الحقوقية،ط1،2009.

14- حسين يوسف العجمي،يوسف درويش،**تأمين الممتلكات التجارية وتوقف العمل**،معهد البحرين للدراسات المصريفية والمالية،السنة ودار النشر غير موجودة.

15- فاطمة عوض صابر،ميرقت علي خفاجة،**أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، 2002، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، الإسكندرية.

16- علاوي لخضر ، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF** ،السنة 2014، الصفحات الزرقاء.

17- لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS دروس وتطبيقات محلولة** ، الأوراق الزرقاء 2012.

18- محمد رفيق المصري،**التأمين وإدارة الخطر**،دار زهران للنشر والتوزيع،2007.

19- محمد عبد الفتاح الصيفي،**البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين**،ط1،دار وائل للنشر،عمان-الأردن ،2002.

20- مدحت محمد اسماعيل،**محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**،دار الأمل للنشر والتوزيع،اربد- الأردن، 2010.

21- مسعود صديقي وآخرون،**المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري (IAS/IFRS)**، دار الهدى،2014.

22- منعم الخفاجي،**مدخل لدراسة التأمين**، الناشر مصباح كمال isbahkamal@btinternet.com ،الطبعة الأولى ،2014.

23- نضال فارس العربيد،**المحاسبة في شركات التأمين**،الوراق للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2013.

2- الأطروحات والرسائل العلمية

1- جورج تومان بيداويد،**الافصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة،2012.

2- دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الزائري -2010-)**، قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية جامعة ورقلة سنة2013.

3- رولا كاسر لايقة ، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري**، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين السورية، 2007.

4- طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين**،أطروحة دكتوراه،جامعة سطيف،2014/2013.

5- قادري عبد القادر، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير جامعة لمدية ، 2009.

6- عمر محمد مسلم الحواتمه ، **قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي دراسة ميدانية**، قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط 2010.

7- عوادي نعمان،**القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS.IFRS) والنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)**،مذكرة ماجستير،جامعة باجي مختار، 2012.

3- المجلات والأبحاث باللغة العربية

1- بالرقي التجاني،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8 لسنة2008.

2- ثائر صبري محمود كاظم الغبان ، **تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها- دراسة تطبيقية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية العدد 27،المجلد7،2010.

3- صافي فلوح، عيسى هاشم حسن، **محاسبة القيمة العادلة في شركات التامين (دراسة تطبيقية)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33 العدد1، 2011.

4- موفق عبد الحسين محمد ، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية-دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية**،مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد7، الإصدار18، جامعة بغداد، 2012.

5- عدنان بن عبد الله الملحم، **معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية (دراسة ميدانية)**، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد السادس، العدد الأول، ماي 2003.

6- مجدي احمد الجعبرى ، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)**، المجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2012.

4- المجلات والأبحاث باللغة الأجنبية

1- Emmanuel N. Emenyonu and Ajay Adhikari ,**Measuring the Degree of International Harmony in Selected Accounting Measurement Practices** , Sacred Heart University,1998.

5- القوانين والأنظمة والمراسيم

1- القانون رقم07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74 ، 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر.

2- المرسوم التنفيذي رقم 156 – 08 ، 26 مايو سنة 2008 ويتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم – 07 11، 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي،العدد28،27 ماي 2008.

3- القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالي وعرضها وكذا مدّونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس .2009

4- القانون المدني الجزائري،الباب العاشر،الفصل الثالث،عقود التأمين،المادة619.

5- الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 76 في 29 ديسمبر 2009، النظام رقم 09 - 05 في 18أكتوبر سنة 2009يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

6- المرسوم التنفيذي رقم **09 - 110** المؤرخ في **7** أبريل سنة **2009** يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

7- ملتقيات

1- حسين مصطفى هلالي، **تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية**،،ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الإستراتيجية في الحكومة،6-10 فبراير 2004.

2- كمال زيتوني وتوفيق غفصي، **تطبيق المسك المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية: دراسة تطبيقية برؤية استشرافية لمؤسسة بيرم(BIRM) بولاية المسيلة**، ملتقى وطني بجامعة الوادي يومي:05- .2013 / 05 / 06

3- محمد الهاشمي حجاج و حسام مسعودي، **دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة إسمنت عين التوتة)باتنة)**، ملتقى وطني لجامعة الوادي يومي2013 / 05 / 06-05.

4- ناصر مراد، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآلية تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS،الجزائر،13-15 أكتوبر 2009.

8- المقابلات

1- مقابلة مع السيد: عباني عبان،محافظ حسابات،موضوع المقابلة:حقيقة الممارسة المحاسبية ، 25جانفي 2015.

2- مقابلة مع السيد: أحمد بن داود،محافظ حسابات،موضوع المقابلة:الممارسة المحاسبية في الجزائر، 26جانفي 2015.

2- مقابلة مع السيد:أحمد حميود،محافظ حسابات،موضوع المقابلة: الممارسة المحاسبية في الجزائر،27 جانفي 2015.

9- مواقع إلكترونية

1- Etienne Farvaque, **corporate disclosure(benefits and costs)**, economie international, 2011, http://www.cairn.info/revue-economie-internationale-2011-4-page-5.htm

2- http://www.investopedia.com/terms/a/accounting-practice.asp2015/01/15

3- http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance 15/08/28موقع المجلس الوطني للتأمينات في

4- http://hosammazen.blogspot.com/2009/02/blog-post_5595.html

حسام مازن، مراحل إعداد الاختبار التحصيلي، جامعة سوهاج كلية التربية قسم المناهج وطرق التدريس.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين شركات التأمين لعينة الدراسة	63
02	يبين شركات التأمين المعتمدة في الدراسة	63
03	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع و المؤهل العلمي	64
04	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع وعامل الخبرة	65
05	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والدورات التكوينية	66
06	يوضح مقياس ليكارت الثلاثي	68
07	يوضح توزيع الاستبيان على عينة الدراسة	69
08	يوضح تعدد شركات التأمين التي تم ضبط المقابلة معهم	70
09	يوضح توزيع عينة المقابلة	71
10	يمثل توزيع عينة المقابلة حسب النوع والمؤهل العلمي	71
11	يمثل توزيع عينة المقابلة حسب النوع والدورات التكوينية	72
12	يبين ألفا كرونباح للمحور الثاني	73
13	يوضح ألفا كرونباخ لكل فقرة	74
14	يبين ألفا كرونباح للمحور الثالث	74
15	يوضح ألفا كرونباخ لكل فقرة	75
16	يبين ألفا كرونباح للمحور الرابع	76
17	وضح ألفا كرونباخ لكل فقرة	76
18	يبين ألفا كرونباح للمحور الخامس	77
19	يوضح ألفا كرونباخ لكل فقرة	77
20	يبين ألفا كرونباخ لكامل المحاور	78
21	يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباح للمحور الثاني	79
22	يوضح الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة	79
23	يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباح للمحور الثالث	80
24	يوضح الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة	80
25	يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباح للمحور الرابع	81

26	يوضح الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة	81
27	يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباخ للمحور الخامس	82
28	يوضح الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكل فقرة	82
29	يبين الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لكامل المحاور	82
30	يوضح تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح	86
31	يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس القياس المحاسبي	87
32	يوضح نتائج اختبار شابيرو - وليك	90
33	يوضح اختبار ليفيني (Levene)	92
34	يوضح اختبار T لعينتين مستقلين	92
35	الخصائص الوصفية للقياس في الشركات الوطنية والخاصة	93
36	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك للقياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية	94
37	يوضح نتائج اختبار ليفيني للتجانس	96
38	يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي	97
39	يوضح اختبار شيفيه الخاص بالمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية	98
40	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة	99
41	يوضح اختبار ليفيني (Levene)	102
42	يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق حسب عامل الخبرة المهنية	102
43	يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس التسجيل المحاسبي	103
44	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك للاختبار توزيع العينة	106
45	يوضح اختبار مان – وتني (Mann-WhitneY) لاختبار الفروق	106
46	يبين متوسط الرتب في التسجيل المحاسبي	107
47	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة	108
48	يوضح اختبار كرسكال وليس (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفروق بين العينات	108
49	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة	110
50	يوضح اختبار كرسكال واليس (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفروق بين العينات	111
51	يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس الإفصاح المحاسبي	112
52	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة	115

53	يوضح اختبار مان – وتني (Mann-WhitneY) لاختبار الفروق	116
54	يبين متوسط الرتب في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية و الخاصة	116
55	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينات	118
56	يوضح اختبار كرسكال واليس (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفروق بين العينات	118
57	يوضح نتائج اختبار كولموقوروف – سميرنوف لاختبار توزيع العينات	120
58	يوضح اختبار ليفيني للتجانس	120
59	يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي	121
60	يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس نظام المعلومات المحاسبية	122
61	يوضح التحديات والمشكلات لعينة من شركات التأمين	124

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح توزيع شركات التأمين الوطنية حسب التوزيع الطبيعي	91
02	يوضح توزيع شركات التأمين الخاصة حسب التوزيع الطبيعي	91
03	يوضح توزيع عينة من لم يجروا أي دورة تكوينية حسب التوزيع الطبيعي	95
04	ِضح توزيع عينة من أجرو ا دورة تكوينية واحدة حسب التوزيع الطبيعي	95
05	وضح توزيع عينة من أجرو ا دورتين فأكثر حسب التوزيع الطبيعي	96
06	يوضح توزيع شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية الأقل من5 سنوات حسب التوزيع الطبيعي	100
07	يوضح توزيع شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية من5-10 سنوات حسب التوزيع الطبيعي	101
08	يوضح توزيع شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية الأكثر من10 سنوات حسب التوزيع الطبيعي	101

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والمؤهل العلمي	151
02	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع و عامل الخبرة	151
03	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والدورات التكوينية	152
04	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والمؤهل العلمي (عينة المقابلة)	152
05	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع و الدورات التكوينية (عينة المقابلة)	153
06	يوضح ألفا كرونباخ للمحور الثاني	154
07	يوضح ألفا كرونباخ لكامل الفقرات للمحور الثاني	154
08	يوضح يوضح ألفا كرونباخ للموحور الثالث	154
09	يوضح ألفا كرونباخ لكامل فقرات المحور الثالث	154
10	يوضح ألفا كرونباخ للمحور الرابع	155
11	يوضح ألفا كرونباخ لكامل فقرات المحور الرابع	155
12	يوضح ألفا كرونباخ للمحور الخامس	156
13	يوضح ألفا كرونباخ لكامل فقرات المحور الخامس	156
14	يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس القياس المحاسبي وهو مكون من 29 جدول	156
15	يوضح نتائج اختبار شبيرو-وليك	161
16	يوضح اختبار ليفيني واختبار T	161
17	يوضح الخصائص الوصفية للقياس في الشركات الوطنية و الخاصة	162
18	يوضح نتائج اختبار شابيرو-وليك للقياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية	162
19	يوضح اختبار ليفيني للتجانس	162
20	يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي	162
21	يوضح اختبار شيفيه (Scheffe) الخاص بالمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية	162
22	يوضح اختبار شابيرو-وليك	163
23	يوضح اختبار ليفيني للتجانس	163
24	يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق حسب عامل الخبرة المهنية	163

25	يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس التسجيل المحاسبي ويضم 16 جدول	163
26	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك للاختبار توزيع العينة	166
27	يوضح اختبار مان – وتني (Mann-WhitneY) لاختبار الفروق	166
28	يبين متوسط الرتب في التسجيل المحاسبي	166
29	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة	166
30	يوضح اختبار كرسكال وليس (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفروق بين العينات	166
31	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة	167
32	يوضح اختبار كرسكال واليس (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفروق بين العينات	167
33	يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس الإفصاح المحاسبي وهومكون من 26 جدول	167
34	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة	171
35	يوضح اختبار مان – وتني (Mann-WhitneY) لاختبار الفروق	171
36	يبين متوسط الرتب في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية و الخاصة	171
37	يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينات	171
38	يوضح اختبار كرسكال واليس (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفروق بين العينات	172
39	يوضح نتائج اختبار كولموقوروف – سميرنوف لاختبار توزيع العينات	172
40	يوضح اختبار ليفيني للتجانس	172
41	يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي	172
42	يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس نظام المعلومات المحاسبية وهو يتكون من 13 جدول	172
43	يوضح التحديات والمشكلات لعينة من شركات التأمين ويتكون من 25 جدول	174
44	يبين المتوسط الحسابي لكامل فقرات القياس المحاسبي	181
45	يبين المتوسط الحسابي لكامل فقرات التسجيل المحاسبي	181
46	يبين المتوسط الحسابي لكامل فقرات الإفصاح المحاسبي	181
47	يبين المتوسط الحسابي لكامل فقرات نظام المعلومات المحاسبية	181
48	يوضح نسبة المشكلات في القياس المحاسبي التي تحمل النسبة الأولى	181
49	يوضح نسبة المشكلات في القياس المحاسبي التي تحمل النسبة الثانية	181
50	يوضح نسبة المشكلات في القياس المحاسبي التي تحمل النسبة الثالثة و يحتوي على 4 جداول	181
51	يوضح نسبة المشكلات في التسجيل المحاسبي الذي يحمل النسبة الأولى	182

52	يوضح نسبة المشكلات في التسجيل المحاسبي التي تحمل النسبة الثانية و يحتوي على 6 جداول	182
53	يوضح نسبة المشكلات في الإفصاح المحاسبي التي تحمل النسبة الأولى	183
54	يوضح نسبة المشكلات في الإفصاح المحاسبي التي تحمل النسبة الثانية	183
55	يوضح نسبة المشكلات في الإفصاح المحاسبي التي تحمل النسبة الثالثة ويحتوي على جدولين	183
56	يوضح نسبة المشكلات في نظام المعلومات المحاسبية ويحتوي على 5 جداول	184
57	يوضح نسبة المشكلات التي لها علاقة بالممارسة المحاسبية و يحملون نفس النسبة و يحتوي على 3 جداول	185
58	استمارة الاستبيان	186
59	استمارة تحكيم الاستبيان	192
60	استمارة المقابلة	194
61	استمارة الأساتذة المحكمين	197

الملاحق

الملحق رقم **(01)** يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والمؤهل العلمي

NOMCOP	DEP					Total
	LICENCE	MASTER	MAGISTER	DOCTORA	AUTRE	
SAA	5	1	0	0	2	8
CAAR	7	2	0	0	1	10
CASH	1	3	0	0	0	4
CNMA	5	0	1	2	1	9
GAM	4	1	0	0	1	6
CIAR	1	1	0	0	2	4
AXA	3	1	0	0	0	4
2A	6	0	0	0	0	6
TRUST	2	0	0	1	0	3
Total	34	9	1	3	7	54

الملحق رقم **(02)**يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع وعامل الخبرة

		EXP			Total
		MOINS DE 5 ANS	DU 5 A 10 ANS	PLUS DE 10 ANS	
NOMCOP	SAA	4	2	2	8
	CAAR	5	3	2	10
	CASH	4	0	0	4
	CNMA	1	4	4	9
	GAM	2	1	3	6
	CIAR	3	0	1	4
	AXA	1	3	0	4
	2A	1	1	4	6

TRUST	0	2	1	3
Total	21	16	17	54

الملحق رقم **(03)** يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والدورات التكوينية

		FOR			Total
		AUCUNE FORMATION	UNE SEULE FORMATION	DEUX FORMATIONS ET PLUS	
NOMCOP	SAA	3	5	0	8
	CAAR	1	4	5	10
	CASH	1	1	2	4
	CNMA	0	3	6	9
	GAM	0	4	2	6
	CIAR	0	2	2	4
	AXA	2	0	2	4
	2A	2	2	2	6
	TRUST	0	0	3	3
Total		9	21	24	54

الملحق رقم **(04)** يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع والمؤهل العلمي **(عينة المقابلة)**

نوع الشركة			المؤهل العلمي			Total
			LICENCE	MASTER	AUTRE	
NATIONAL	اسم الشركة	CAAR	2	0		2
		CASH	1	1		2
		CNMA	2	0		2
	Total		5	1		6
PRIVE	إسم الشركة	GAM	1	1	0	2
		CIAR	0	1	0	1
		2A	1	0	1	2
	Total		2	2	1	5

Total	إسم الشركة	CAAR	2	0	0	2
		CASH	1	1	0	2
		CNMA	2	0	0	2
		GAM	1	1	0	2
		CIAR	0	1	0	1
		2A	1	0	1	2
	Total		7	3	1	11

الملحق رقم (05) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع و الدورات التكوينية (عينة المقابلة)

نوع الشركة			الدورات التكوينية		Total
			UNE SEULE FORMATION	DEUX FORMATION ET PLUS	
NATIONAL	اسم الشركة	CAAR	1	1	2
		CASH	1	1	2
		CNMA	1	1	2
	Total		3	3	6
PRIVE	اسم الشركة	GAM		2	2
		CIAR		1	1
		2A		2	2
	Total			5	5
Total	اسم الشركة	CAAR	1	1	2
		CASH	1	1	2
		CNMA	1	1	2
		GAM	0	2	2
		CIAR	0	1	1
		2A	0	2	2
	Total		3	8	11

الملحق رقم **(06)** يوضح ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Cronbach's Alpha	N of Items
.739	27

الملحق رقم **(07)** يوضح ألفا كرونباخ لكامل الفقرات للمحور الثاني

	Cronbach's Alpha if Item Deleted
q1	.736
q2	.725
q3	.739
q4	.730
q5	.737
q6	.730
q7	.733
q8	.743
q9	.733
q10	.726
q11	.734
q12	.734
q13	.729
q14	.734
q15	.727
q16	.738
q17	.726
q18	.735
q19	.732
q20	.715
q21	.740
q22	.737
q23	.740
q24	.728
q25	.711
q26	.737
q27	.719

الملحق رقم **(08)** يوضح يوضح ألفا كرونباخ للموحور الثالث

Cronbach's Alpha	N of Items
.632	14

الملحق رقم **(09)** يوضح ألفا كرونباخ لكامل فقرات المحور الثالث

	Cronbach's Alpha if Item Deleted

k1	.636
k2	.634
k3	.607
k4	.604
k5	.643
k6	.568
k7	.604
k8	.613
k9	.650
k10	.588
k11	.596
k12	.637
k13	.606
k14	.601

الملحق رقم **(10)** يوضح ألفا كرونباخ للمحور الرابع

Cronbach's Alpha	N of Items
.849	24

الملحق رقم **(11)** يوضح ألفا كرونباخ لكامل فقرات المحور الرابع

	Cronbach's Alpha if Item Deleted
d1	.850
d2	.845
d3	.837
d4	.848
d5	.846
d6	.848
d7	.845
d8	.833
d9	.854
d10	.843
d11	.843
d12	.839
d13	.844
d14	.853
d15	.842
d16	.841
d17	.840
d18	.841
d19	.833
d20	.855

d21	.840
d22	.847
d23	.840
d24	.836

الملحق رقم **(12)**يوضح ألفا كرونباخ للمحور الخامس

Cronbach's Alpha	N of Items
.701	11

الملحق رقم **(13)** يوضح ألفا كرونباخ لكامل فقرات المحور الخامس

	Cronbach's Alpha if Item Deleted
s1	.719
s2	.680
s3	.674
s4	.659
s5	.690
s6	.672
s7	.650
s8	.656
s9	.692
s10	.678
s11	.709

الملحق رقم **(14)** يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس القياس المحاسبي وهو مكون من **29** جدول وهم كما يلي:

1

	Mean	Std. Deviation	N
q1	2.74	.521	54
q2	2.74	.650	54
q3	2.57	.633	54
q4	2.76	.642	54
q5	2.28	.685	54
q6	2.20	.711	54
q7	2.74	.521	54
q8	2.39	.856	54
q9	2.20	.855	54
q10	2.50	.771	54
q11	2.57	.716	54
q12	2.70	.571	54
q13	2.41	.813	54
q14	2.59	.687	54
q15	2.56	.793	54
q16	2.44	.718	54
q17	2.56	.664	54
q18	2.52	.693	54
q19	2.52	.771	54

q20	2.59	.687	54
q21	2.37	.681	54
q22	2.46	.719	54
q23	2.52	.666	54
q24	2.78	.502	54
q25	2.39	.763	54
q26	2.61	.656	54
q27	2.70	.633	54

2

	Mean	Minimum	Maximum	Range	Maximum / Minimum	Variance	N of Items
Item Means	2.534	2.204	2.778	.574	1.261	.027	27

3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	10	18.5	18.5	22.2
	daccord	42	77.8	77.8	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	2	3.7	3.7	14.8
	daccord	46	85.2	85.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	15	27.8	27.8	35.2
	daccord	35	64.8	64.8	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	1	1.9	1.9	13.0
	daccord	47	87.0	87.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	pas daccord	7	13.0	13.0	13.0
	neutre	25	46.3	46.3	59.3
	daccord	22	40.7	40.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	9	16.7	16.7	16.7
	neutre	25	46.3	46.3	63.0
	daccord	20	37.0	37.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	10	18.5	18.5	22.2
	daccord	42	77.8	77.8	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	13	24.1	24.1	24.1
	neutre	7	13.0	13.0	37.0
	daccord	34	63.0	63.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	15	27.8	27.8	27.8
	neutre	13	24.1	24.1	51.9
	daccord	26	48.1	48.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	9	16.7	16.7	16.7
	neutre	9	16.7	16.7	33.3
	daccord	36	66.7	66.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	7	13.0	13.0	13.0

	neutre	9	16.7	16.7	29.6
	daccord	38	70.4	70.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	10	18.5	18.5	24.1
	daccord	41	75.9	75.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	11	20.4	20.4	20.4
	neutre	10	18.5	18.5	38.9
	daccord	33	61.1	61.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	10	18.5	18.5	29.6
	daccord	38	70.4	70.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	10	18.5	18.5	18.5
	neutre	4	7.4	7.4	25.9
	daccord	40	74.1	74.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	7	13.0	13.0	13.0
	neutre	16	29.6	29.6	42.6
	daccord	31	57.4	57.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	14	25.9	25.9	35.2

	daccord	35	64.8	64.8	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	14	25.9	25.9	37.0
	daccord	34	63.0	63.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	9	16.7	16.7	16.7
	neutre	8	14.8	14.8	31.5
	daccord	37	68.5	68.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	10	18.5	18.5	29.6
	daccord	38	70.4	70.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	22	40.7	40.7	51.9
	daccord	26	48.1	48.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	7	13.0	13.0	13.0
	neutre	15	27.8	27.8	40.7
	daccord	32	59.3	59.3	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	16	29.6	29.6	38.9
	daccord	33	61.1	61.1	100.0

	Total	54	100.0	100.0	

26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	8	14.8	14.8	18.5
	daccord	44	81.5	81.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

27

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	9	16.7	16.7	16.7
	neutre	15	27.8	27.8	44.4
	daccord	30	55.6	55.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

28

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	11	20.4	20.4	29.6
	daccord	38	70.4	70.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

29

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	6	11.1	11.1	20.4
	daccord	43	79.6	79.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الملحق رقم (15) يوضح نتائج اختبار شبيرو -وليك

	typecomp	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MC	NATIONAL	.117	31	.200*	.940	31	.081
	PRIVE	.121	23	.200*	.961	23	.477

الملحق رقم (16) يوضح اختبار ليفيني واختبار T

	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means

		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
MC	Equal variances assumed	.725	.398	-2.598-	52	.012	-4.560-	1.755	-8.081-	-1.038-
	Equal variances not assumed			-2.681-	51.549	.010	-4.560-	1.701	-7.973-	-1.146-

الملحق رقم **(17)** يوضح الخصائص الوصفية للقياس في الشركات الوطنية و الخاصة

	typecomp	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MC	NATIONAL	31	66.48	6.899	1.239
	PRIVE	23	71.04	5.588	1.165

الملحق رقم **(18)** يوضح نتائج اختبار شابيرو-وليك للقياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الدورات التكوينية

	FOR	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MC	AUCUNE FORMATION	.197	9	.200*	.927	9	.452
	UNE SEULE FORMATION	.150	21	.200*	.931	21	.145
	DEUX FORMATIONS ET PLUS	.115	24	.200*	.956	24	.362

الملحق رقم **(19)** يوضح اختبار ليفيني للتجانس

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
.556	2	51	.577

الملحق رقم **(20)** يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	416.005	2	208.003	5.376	.008
Within Groups	1973.198	51	38.690		
Total	2389.204	53			

الملحق رقم **(21)** يوضح اختبار شيفيه **(Scheffe)** الخاص بالمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية

(I) FOR	(J) FOR	Mean	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval

		Difference (I-J)			Lower Bound	Upper Bound
AUCUNE FORMATION	UNE SEULE FORMATION	7.540*	2.478	.014	1.29	13.79
	DEUX FORMATIONS ET PLUS	3.194	2.431	.428	-2.94-	9.32
UNE SEULE FORMATION	AUCUNE FORMATION	-7.540-*	2.478	.014	-13.79-	-1.29-
	DEUX FORMATIONS ET PLUS	-4.345-	1.859	.075	-9.03-	.34
DEUX FORMATIONS ET PLUS	AUCUNE FORMATION	-3.194-	2.431	.428	-9.32-	2.94
	UNE SEULE FORMATION	4.345	1.859	.075	-.34-	9.03

الملحق رقم **(22)** يوضح اختبار شابيرو-وليك

	EXP	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MC	MOINS DE 5 ANS	.110	21	.200*	.972	21	.766
	DU 5 A 10 ANS	.121	16	.200*	.935	16	.288
	PLUS DE 10 ANS	.127	17	.200*	.938	17	.293

الملحق رقم **(23)** يوضح اختبار ليفيني للتجانس

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1.590	2	51	.214

الملحق رقم **(24)** يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق حسب عامل الخبرة المهنية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	37.646	2	18.823	.408	.667
Within Groups	2351.558	51	46.109		
Total	2389.204	53			

الملحق رقم **(25)** يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس التسجيل المحاسبي ويضم **16** جدول وهم كما يلي:

01

	Mean	Std. Deviation	N
k1	2.83	.505	54
k2	2.74	.589	54
k3	2.74	.650	54
k4	2.61	.596	54

k5	2.56	.572	54
k6	2.35	.781	54
k7	2.57	.602	54
k8	2.59	.599	54
k9	2.44	.691	54
k10	2.19	.826	54
k11	2.17	.795	54
k12	2.48	.637	54
k13	2.57	.716	54
k14	2.50	.720	54

02

	Mean	Minimum	Maximum	Range	Maximum / Minimum	Variance	N of Items
Item Means	2.525	2.167	2.833	.667	1.308	.038	14

03

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	3	5.6	5.6	11.1
	daccord	48	88.9	88.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

04

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	6	11.1	11.1	18.5
	daccord	44	81.5	81.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

05

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	2	3.7	3.7	14.8
	daccord	46	85.2	85.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

06

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	15	27.8	27.8	33.3
	daccord	36	66.7	66.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

07

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	20	37.0	37.0	40.7
	daccord	32	59.3	59.3	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

08

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	10	18.5	18.5	18.5
	neutre	15	27.8	27.8	46.3
	daccord	29	53.7	53.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

09

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	17	31.5	31.5	37.0
	daccord	34	63.0	63.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	16	29.6	29.6	35.2
	daccord	35	64.8	64.8	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	18	33.3	33.3	44.4
	daccord	30	55.6	55.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	14	25.9	25.9	25.9
	neutre	16	29.6	29.6	55.6
	daccord	24	44.4	44.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	13	24.1	24.1	24.1
	neutre	19	35.2	35.2	59.3
	daccord	22	40.7	40.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	20	37.0	37.0	44.4
	daccord	30	55.6	55.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	7	13.0	13.0	13.0
	neutre	9	16.7	16.7	29.6
	daccord	38	70.4	70.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	7	13.0	13.0	13.0
	neutre	13	24.1	24.1	37.0
	daccord	34	63.0	63.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الملحق رقم (26) يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك للاختبار توزيع العينة

	typecomp	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
EC	NATIONAL	.142	31	.116	.958	31	.252
	PRIVE	.283	23	.000	.805	23	.000

الملحق رقم **(27)** يوضح اختبار مان – وتني **(Mann-WhitneY)** لاختبار الفروق

	EC
Mann-Whitney U	180.500
Wilcoxon W	676.500
Z	-3.096-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.002

الملحق رقم **(28)** يبين متوسط الرتب في التسجيل المحاسبي

	typecomp	N	Mean Rank	Sum of Ranks
EC	NATIONAL	31	21.82	676.50
	PRIVE	23	35.15	808.50
	Total	54		

الجدول رقم **(29)** يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة

	FOR	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
EC	AUCUNE FORMATION	.267	9	.064	.844	9	.064
	UNE SEULE FORMATION	.177	21	.087	.889	21	.022
	DEUX FORMATIONS ET PLUS	.204	24	.011	.896	24	.017

الملحق رقم **(30)** يوضح اختبار كرسكال وليس **(Kruskal Wallis Test)** لاختبار الفروق بين العينات

	EC
Chi-Square	.864
df	2
Asymp. Sig.	.649

الملحق رقم **(31)** يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة

	EXP	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
EC	MOINS DE 5 ANS	.176	21	.087	.919	21	.084
	DU 5 A 10 ANS	.167	16	.200*	.929	16	.235
	PLUS DE 10 ANS	.212	17	.042	.859	17	.015

الملحق رقم **(32)** يوضح اختبار كرسكال واليس **(Kruskal Wallis Test)** لاختبار الفروق بين العينات

	EC
Chi-Square	1.267
df	2
Asymp. Sig.	.531

الملحق رقم **(33)** يوضح إتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس الإفصاح المحاسبي وهومكون من **26** جدول وهم كما يلي:

1

	Mean	Std. Deviation	N
d1	2.87	.391	54
d2	2.56	.634	54
d3	2.69	.639	54
d4	2.67	.644	54
d5	2.83	.376	54
d6	2.48	.637	54
d7	2.26	.873	54
d8	2.61	.656	54
d9	2.76	.612	54
d10	2.81	.479	54
d11	2.65	.619	54
d12	2.70	.571	54
d13	2.63	.708	54

d14	2.63	.653	54
d15	2.61	.685	54
d16	2.43	.716	54
d17	2.81	.552	54
d18	2.83	.466	54
d19	2.72	.596	54
d20	2.63	.681	54
d21	2.72	.529	54
d22	2.80	.528	54
d23	2.78	.502	54
d24	2.54	.665	54

2

	Mean	Minimum	Maximum	Range	Maximum / Minimum	Variance	N of Items
Item Means	2.667	2.259	2.870	.611	1.270	.021	24

3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	1	1.9	1.9	1.9
	neutre	5	9.3	9.3	11.1
	daccord	48	88.9	88.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	16	29.6	29.6	37.0
	daccord	34	63.0	63.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	7	13.0	13.0	22.2
	daccord	42	77.8	77.8	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	8	14.8	14.8	24.1
	daccord	41	75.9	75.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	neutre	9	16.7	16.7	16.7
	daccord	45	83.3	83.3	100.0

	Total	54	100.0	100.0

8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	20	37.0	37.0	44.4
	daccord	30	55.6	55.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	15	27.8	27.8	27.8
	neutre	10	18.5	18.5	46.3
	daccord	29	53.7	53.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	11	20.4	20.4	29.6
	daccord	38	70.4	70.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	3	5.6	5.6	14.8
	daccord	46	85.2	85.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	6	11.1	11.1	14.8
	daccord	46	85.2	85.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	11	20.4	20.4	27.8
	daccord	39	72.2	72.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	10	18.5	18.5	24.1
	daccord	41	75.9	75.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

15

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	pas daccord	7	13.0	13.0	13.0
	neutre	6	11.1	11.1	24.1
	daccord	41	75.9	75.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	10	18.5	18.5	27.8
	daccord	39	72.2	72.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	9	16.7	16.7	27.8
	daccord	39	72.2	72.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	7	13.0	13.0	13.0
	neutre	17	31.5	31.5	44.4
	daccord	30	55.6	55.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	2	3.7	3.7	11.1
	daccord	48	88.9	88.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	5	9.3	9.3	13.0
	daccord	47	87.0	87.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	7	13.0	13.0	20.4
	daccord	43	79.6	79.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	6	11.1	11.1	11.1
	neutre	8	14.8	14.8	25.9
	daccord	40	74.1	74.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	11	20.4	20.4	24.1
	daccord	41	75.9	75.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	5	9.3	9.3	14.8
	daccord	46	85.2	85.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	8	14.8	14.8	18.5
	daccord	44	81.5	81.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	15	27.8	27.8	37.0
	daccord	34	63.0	63.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الملحق رقم **(34)** يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينة

	typecomp	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
DC	NATIONAL	.121	31	.200*	.952	31	.180
	PRIVE	.221	23	.005	.852	23	.003

الملحق رقم **(35)** يوضح اختبار مان – وتني **(Mann-WhitneY)** لاختبار الفروق

	DC
Mann-Whitney U	195.000
Wilcoxon W	691.000
Z	-2.832-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.005

الملحق رقم **(36)** يبين متوسط الرتب في الإفصاح المحاسبي بين الشركات الوطنية و الخاصة

	typecomp	N	Mean Rank	Sum of Ranks
DC	NATIONAL	31	22.29	691.00
	PRIVE	23	34.52	794.00
	Total	54		

الملحق رقم **(37)** يوضح نتائج اختبار شابيرو – وليك لاختبار توزيع العينات

	FOR	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
DC	AUCUNE FORMATION	.151	9	.200*	.938	9	.566
	UNE SEULE FORMATION	.199	21	.029	.912	21	.059
	DEUX FORMATIONS ET PLUS	.265	24	.000	.859	24	.003

الملحق رقم **(38)** يوضح اختبار كرسكال واليس **(Kruskal Wallis Test)** لاختبار الفروق بين العينات

	DC
Chi-Square	2.366
df	2
Asymp. Sig.	.306

الملحق رقم **(39)** يوضح نتائج اختبار كولموقوروف – سميرنوف لاختبار توزيع العينات

	EXP	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
DC	MOINS DE 5 ANS	.165	21	.137	.885	21	.018
	DU 5 A 10 ANS	.160	16	.200*	.919	16	.164
	PLUS DE 10 ANS	.141	17	.200*	.911	17	.104

الملحق رقم **(40)** يوضح اختبار ليفيني للتجانس

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1.305	2	51	.280

الملحق رقم **(41)** يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	83.931	2	41.966	.870	.425
Within Groups	2459.050	51	48.217		
Total	2542.981	53			

الملحق رقم **(42)** يوضح اتجاه إجابة المفحوصين حول فقرات مقياس نظام المعلومات المحاسبية وهو يتكون من **13** جدول وهم كما يلي:

1

	Mean	Std. Deviation	N
s1	2.56	.769	54
s2	2.76	.547	54
s3	2.56	.664	54
s4	2.67	.614	54
s5	2.80	.491	54
s6	2.76	.547	54
s7	2.54	.665	54
s8	2.72	.627	54
s9	2.76	.547	54
s10	2.80	.491	54
s11	2.63	.560	54

2

	Mean	Minimum	Maximum	Range	Maximum / Minimum	Variance	N of Items
Item Means	2.685	2.537	2.796	.259	1.102	.010	11

3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	9	16.7	16.7	16.7
	neutre	6	11.1	11.1	27.8
	daccord	39	72.2	72.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	7	13.0	13.0	18.5
	daccord	44	81.5	81.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	14	25.9	25.9	35.2
	daccord	35	64.8	64.8	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	4	7.4	7.4	7.4
	neutre	10	18.5	18.5	25.9
	daccord	40	74.1	74.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	7	13.0	13.0	16.7
	daccord	45	83.3	83.3	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	7	13.0	13.0	18.5
	daccord	44	81.5	81.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	15	27.8	27.8	37.0
	daccord	34	63.0	63.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	5	9.3	9.3	9.3
	neutre	5	9.3	9.3	18.5
	daccord	44	81.5	81.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	3	5.6	5.6	5.6
	neutre	7	13.0	13.0	18.5
	daccord	44	81.5	81.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	7	13.0	13.0	16.7
	daccord	45	83.3	83.3	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	pas daccord	2	3.7	3.7	3.7
	neutre	16	29.6	29.6	33.3
	daccord	36	66.7	66.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الملحق رقم (43) يوضح التحديات والمشكلات لعينة من شركات التأمين ويتكون من 25 جدول وهم كما يلي:

1

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PMC1	ABSENSE PROBLEME	2	0	0	0	0	0	2
	PRESENSE PROBLEME	0	2	2	2	1	2	9
Total		2	2	2	2	1	2	11

2

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PMC2	ABSENSE PROBLEME	2	0	0	1	0	1	4
	PRESENSE PROBLEME	0	2	2	1	1	1	7
Total		2	2	2	2	1	2	11

3

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PMC3	ABSENSE PROBLEME	1	2	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	1	0	0	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

4

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PMC4	ABSENSE PROBLEME	1	2	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	1	0	0	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

5

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PMC5	ABSENSE PROBLEME	1	2	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	1	0	0	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

6

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PMC6	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	2	1	1	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	0	0	1	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

7

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PEC1	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	2	1	1	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	0	0	1	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

8

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PEC2	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	2	0	0	8
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	0	1	2	3
Total		2	2	2	2	1	2	11

9

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PEC3	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	2	1	1	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	0	0	1	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

10

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PEC4	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	2	1	1	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	0	0	1	1
	Total	2	2	2	2	1	2	11

11

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PEC5	ABSENSE PROBLEME	1	2	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	1	0	0	0	0	0	1
	Total	2	2	2	2	1	2	11

12

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PEC6	ABSENSE PROBLEME	2	2	1	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	1	0	0	0	1
	Total	2	2	2	2	1	2	11

13

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PEC7	ABSENSE PROBLEME	1	2	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	1	0	0	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

14

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PDC1	ABSENSE PROBLEME	2	2	1	2	0	2	9
	PRESENSE PROBLEME	0	0	1	0	1	0	2
Total		2	2	2	2	1	2	11

15

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PDC2	ABSENSE PROBLEME	2	0	0	2	0	2	6
	PRESENSE PROBLEME	0	2	2	0	1	0	5
Total		2	2	2	2	1	2	11

16

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PDC3	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	2	0	2	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	0	1	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

17

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PDC4	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	2	0	2	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	0	1	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

18

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PSFC1	ABSENSE PROBLEME	2	1	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	0	1	0	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

19

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PSFC2	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	1	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	1	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

20

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PSFC3	ABSENSE PROBLEME	2	2	1	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	1	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

21

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PSFC4	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	1	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	1	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

22

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PSFC5	ABSENSE PROBLEME	2	2	2	2	1	1	10
	PRESENSE PROBLEME	0	0	0	0	0	1	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

23

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PAUT1	ABSENSE PROBLEME	1	2	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	1	0	0	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

24

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PAUT2	ABSENSE PROBLEME	2	1	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	0	1	0	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

25

		اسم الشركة						Total
		CAAR	CASH	CNMA	GAM	CIAR	2A	
PAUT3	ABSENSE PROBLEME	1	2	2	2	1	2	10
	PRESENSE PROBLEME	1	0	0	0	0	0	1
Total		2	2	2	2	1	2	11

الملحق رقم **(44)** يبين المتوسط الحسابي لكامل فقرات القياس المحاسبي

Mean	Median	Std. Deviation	Variance	Std. Error of Mean	N
68.43	68.00	6.714	45.079	.914	54

الملحق رقم **(45)** يبين المتوسط الحسابي لكامل فقرات التسجيل المحاسبي

Mean	Median	Std. Deviation	Variance	Std. Error of Mean	N
35.35	35.00	3.896	15.176	.530	54

الملحق رقم **(46)** يبين المتوسط الحسابي لكامل فقرات الإفصاح المحاسبي

Mean	Median	Std. Deviation	Variance	Std. Error of Mean	N
64.02	66.00	6.927	47.981	.943	54

الملحق رقم **(47)** يبين المتوسط الحسابي لكامل فقرات نظام المعلومات المحاسبية

Mean	Median	Std. Deviation	Variance	Std. Error of Mean	N
29.54	30.00	3.295	10.857	.448	54

الملحق رقم **(48)** يوضح نسبة المشكلات في القياس المحاسبي التي تحمل النسبة الأولى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	2	18.2	18.2	18.2
	PRESENSE PROBLEME	9	81.8	81.8	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(49)** يوضح نسبة المشكلات في القياس المحاسبي التي تحمل النسبة الثانية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	4	36.4	36.4	36.4
	PRESENSE PROBLEME	7	63.6	63.6	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(50)** والذي يحتوي على **4** جداول و يوضح نسبة المشكلات في القياس المحاسبي التي تحمل النسبة الثالثة

1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(51)** يوضح نسبة المشكلات في التسجيل المحاسبي الذي يحمل النسبة الأولى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	8	72.7	72.7	72.7
	PRESENSE PROBLEME	3	27.3	27.3	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(52)** يحتوي على **6** جداول يوضح نسبة المشكلات في التسجيل المحاسبي التي تحمل النسبة الثانية

1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(53)** يوضح نسبة المشكلات في الإفصاح المحاسبي التي تحمل النسبة الأولى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	6	54.5	54.5	54.5
	PRESENSE PROBLEME	5	45.5	45.5	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(54)** يوضح نسبة المشكلات في الإفصاح المحاسبي التي تحمل الدرجة الثانية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	9	81.8	81.8	81.8
	PRESENSE PROBLEME	2	18.2	18.2	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(55)** يحتوي على جدولين ويوضح نسبة المشكلات في الإفصاح المحاسبي التي تحمل الدرجة الثالثة

1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(56)** و يحتوي على **5** جداول ويوضح نسبة المشكلات في نظام المعلومات المحاسبية

1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0

	Total	11	100.0	100.0	

5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

الملحق رقم **(57)** و يحتوي على **3** جداول ويوضح نسبة المشكلات التي لها علاقة بالممارسة المحاسبية و يحملون نفس الدرجة

1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ABSENSE PROBLEME	10	90.9	90.9	90.9
	PRESENSE PROBLEME	1	9.1	9.1	100.0
	Total	11	100.0	100.0	

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية الملحق رقم (58) تخصص: المحاسبة المالية

استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماجستير حول موضوع:

"تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)"

السادة المحترمون تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لرسالة الماجستير يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية بعنوان " **تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)**" والتي تهدف إلى تشخيص واقع الممارسات المحاسبية داخل شركات التأمين و أهم التحديات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع وذلك من خلال الإجابة على كل فقرة من فقرات المقياس .

و لأننا نشعر بالثقة في قدرتك على إعطائنا الصورة الحقيقية عن هذا الموضوع فإننا نرجو منك قراءة العبارات بالدقة المطلوبة ثم كتابة البيانات اللازمة في الخانات المناسبة، و ذلك بوضع إشارة (X) أسفل التعبيرات التالية (موافق، محايد، غير موافق) التي تتفق مع رأيك، و نحيطكم علماً أن المعلومات المقدمة من قبلكم ستحظى بالسرية التامة و لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي و خدمة للوطن.

و لهذا يسعدنا مشاركتكم في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الملحقة بهذه الاستمارة.

و في الأخير تقبلوا منا فائق التقدير وجزيل الاحترام .

الباحث/ رشيد قريرة

الهاتف:0665.87.67.36

البريد الالكتروني: rachidgrira39@gmail.com

المحور الأول: المعطيات و البيانات الأولية

1)- اسم الشركة: .....

2)- نوع الشركة التي تنتمي إليها: شركة وطنية ☐ شركة خاصة ☐

3)- المؤهل العلمي: ليسانس: ☐ ماستر : ☐ ماجستير : ☐ دكتوراه : ☐ أخرى: ☐

4)- الوظيفة:.....

5)- عدد سنوات العمل: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

6)- عدد الدورات التكوينية حول النظام المحاسبي المالي (SCF):

عدم إجراء أية دورة ☐ دورة واحدة ☐ دورتين وأكثر ☐

المحور الثاني: صحة القياس المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

الرقم	البيان	درجة المقياس		
		موافق	محايد	غير موافق
1	ثبات وحدة النقد يؤدي إلى التضليل لذلك القياس وفق التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار هو الأنسب.			
2	يتم القياس والتسجيل المحاسبي في شركة التأمين بالدينار الجزائري في كل التعاملات.			
3	يمنع إجراء مقاصة (تعويض) بين الديون والحقوق التأمينيةلوجود براهين وإثباتات على كل منهما لذا كان تقييدها وإثباتها في القوائم المالية هو الأنسب.			
4	عناصر الخصوم و الأصول يجب أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة واحدة في السنة			
5	في حالة أن المدة المحاسبية الباقية للأصل أصغر من مدة منفعة الأصل المعاد تقييمه ينبغي أن تستهلك القيمة المحاسبية الصافية للأصل استثنائيا مع مدة توافق مدة المنفعة.			
6	في حالة أن المدة المحاسبية الباقية أكبر من مدة منفعة الأصل المعاد تقييمه ينبغي أن تستهلك القيمة المحاسبية الصافية للأصل مع مدة المنفعة الباقية.			
7	يتم مراجعة الاهتلاك المعتمدة بصفة دورية لمعرفة الصورة الصادقة لهذا الاستثمار			
8	تقيم التكلفة التاريخية للسلع أو الخدمات التي ينتجها الكيان التأميني، من تكاليف الإنتاج.			
9	تقيم التكلفة التاريخية بالنسبة إلى السلع المكتسبة مجانا،من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها.			
10	تقيم التكلفة التاريخية بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل،من كلفة الشراء.			
11	تسجل التثبيتات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة متمثلة في تكاليف الاقتناء والرسوم المدفوعة والأعباء الأخرى المباشرة، كما يمكن أن نظيف تكلفة تفكيك أي منشأة أو كلفة تجديد موقع.			
12	تدرج النفقات اللاحقة المرتبطة بالتثبيتات العينية و المعنوية في حسابات التثبيتات إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلك الأصول.			

الرقم	البيان	درجة المقياس		
		موافق	محايد	غير موافق
13	يتم قياس أصول الشركة عند استلامها بالتكلفة التاريخية وعند البيع أو إعادة البيع بالقيمة السوقية وحين التجديد بتكلفة الاستبدال.			
14	تدرج الزيادة في قيمة التثبيتات في حالة إعادة التقييم مباشرة في حساب رؤوس الأموال الخاصة تحت عنوان " فارق إعادة التقييم"حساب105.			
15	في حالة حيازة الشركة التأمين لمبنى فإنه يتم فصل قيمة الأرض عن قيمة المبنى عند التسجيل المحاسبي.			
16	عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل.			
17	إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات،فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.			
18	تدرج الأصول المالية في الحسابات عند دخولها في أصول الشركة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك مصاريف الوساطة ،والرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك.			
19	تقوم شركة التأمينات بتقدير القيمة السوقية لأصولها المالية في نهاية كل سنة.			
20	تدرج فوارق التقييم للأصول المالية التي سيتم التنازل عنها لاحقاً في حساب رؤوس الأموال الخاصة.			
21	تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية (و التي تمثل الأرباح المستقبلية المحينة المتوقعة من الأصل الاقتصادي خلال سنوات الاستغلال)			
22	يتم تقييم تقديم خدمات أو المنتوجات الناتجة عن مبيعات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة أو الصفقة.			
23	المؤونة لا تشكل من أجل تغطية الزيادات في المواد الأولية في السوق أو تدني رقم الأعمال.			
24	يجب استخدام المؤونة لتغطية المصاريف التي شكلت من أجلها في الأصل ، لأن استخدامها في تغطية مصاريف أخرى غير التي شكلت لها يعتبر حدث مضلل.			
25	مؤونات الأعباء هي خصوم يكون تاريخ استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد وإن حدث وأن احتملت الشركة حدوثها تسجل مؤونة ونقوم باسترجاعها عند زوال الأسباب وتحول إلى النتائج.			
26	يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الإلزام المعني .			
27	يتم مراجعة مبلغ مؤونات الأعباء عقب نهاية كل سنة مالية.			

المحور الثالث: صحة التسجيل المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

الرقم	البيان	درجة المقياس		
		موافق	محايد	غير موافق
1	كل التسجيلات المحاسبية يجب أن تخضع لمبدأ القيد المزدوج			
2	كل التسجيلات المحاسبية تستند إلى أدلة إثبات تبرر عملية التسجيل.			
3	يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء، و منتجات الكيان			
4	نثبت محاسبيا الأصول ضمن الميزانية عندما يكون من المرجح أن يعود بمنافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة وتكون لديها تكلفة أو قيمة يمكن تحديدها بشكل موثوق.			
5	تسجل الخصوم محاسبيا عندما يكون من المحتمل خروج موارد تتضمن منافع اقتصادية سوف ينتج عنها انقضاء لالتزام حالي وأن مبلغ هذا الانقضاء يمكننا قياسه بصورة صحيحة			
6	نقوم بعملية التسجيل المحاسبي لمجرد حدوث الاتفاق وليس لمجرد دخول التدفقات المالية			
7	يتم تسجيل بعض العناصر بالاستناد إلى - القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة -) قيمة الإنجاز - القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة)			
8	الأعباء نسجلها في حساب النتائج عندما يكون هناك نقصان لمنافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بنقصان أصل أو زيادة خصم هذا العبء ويمكننا تقييمه بصورة صادقة.			
9	التسجيل للأعباء يجرى في نفس وقت التسجيل لزيادة الخصم أو لتدني الأصل.			
10	التسجيل المحاسبي للأعباء يتم على أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكبدة والحصول على عناصر محددة من الإيرادات.			
11	التسجيل للإيراد يجرى في نفس وقت التسجيل لزيادة الأصل			
12	نسجل الإيراد في حساب النتائج في حالة مضاعفة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بمضاعفة أصل أو بتدني خصم هذا الإيراد حيث ويمكننا تقييمه بصورة صادقة.			
13	يتم تسجيل المؤونة في شركات التأمين في نهاية السنة المالية			
14	يتم تسجيل المؤونة إذا كان من المحتمل خروج موارد أمر ضروري ويكون الكيان له التزام راهن(قانوني أو ضمني) ومن الممكن تقديرها بشكل موثوق.			

المحور الرابع: صحة الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

الرقم	البيان	درجة المقياس		
		موافق	محايد	غير موافق
1	الإفصاح المحاسبي يعني شمول التقارير على جميع المعلومات اللازمة و الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة و صحيحة.			
2	توضيح أي تقصير في الالتزام بمبدأ الإفصاح.			
3	تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب.			
4	إخضاع المدراء التنفيذيين للمسائلة من قبل مجلس الإدارة لتحقيق أكثر شفافية.			
5	تحقيق الشفافية في القوائم المالية المنشورة.			
6	الإفصاح على الديون التي تشكل خطر على الشركة التأمينية وتبيين تداعيات هذه الديون.			
7	الابتعاد على تقديم معلومات حول القوائم المالية يكون داخلها نقص والتباس.			
8	يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية.			
9	القوائم المالية المنشورة من قبل شركتكم تعطي مستخدميها القدرة على معرفة وضعها المالي الحقيقي.			
10	القوائم المالية في شركتكم تقدم معلومات ذات موثوقية و مصداقية عالية.			
11	يستطيع مستخدموا القوائم المالية لشركتكم معرفة المخاطر إن وجدت والآفاق الإيجابية لشركتكم.			
12	تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية، فغيابها يعني الغموض وعدم قدرة مستخدميها على اتخاذ قرارات صائبة.			
13	نقوم بتوضيح القواعد والطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة وفي إعداد القوائم المالية ضمن الملحق.			
14	الحوادث التي تقع بعد تاريخ إقفال القوائم المالية وترى أنها مهمة يتم ذكرها في الملحق .			
15	المعلومات التي يكون طابعها عام أو التي تكون تخص بعض العمليات الضرورية يتم ذكرها في الملحق.			
16	أي معاملة تتم مع الشركة الأم أو شركة مساهمة أو مع المسيرين يتم توضيح طبيعة العلاقات ونمط المعاملة و حجم ومبلغ المعاملات و سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات في الملحق.			
17	يجب تبيان كل معلومة مهمة داخل الكشوف المالية من شأنها أن تؤثر على مستعمليها.			
18	تقديم القوائم المالية إلى مستخدميها في الوقت المحدد من أجل استعمالها في اتخاذ القرارات.			
19	تسمح القوائم المالية لشركتكم من استخدامها في التنبؤ بالنتائج المستقبلية.			

الرقم	البيان	درجة المقياس		
		موافق	محايد	غير موافق
20	تسمح القوائم المالية لشركتكم من استخدامها في الرقابة حول حساباتكم من أجل تصحيح الأخطاء إن وجدت.			
21	إتباع نفس المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في التشريع المحاسبي لتوفير معلومات مبنية على أساس واحد لتمكننا من المقارنة.			
22	توحيد طرق عرض القوائم المالية لتحقيق التجانس في العرض وليسهل المقارنة.			
23	تعبر القوائم المالية بصدق عن مختلف العمليات التي قامت بها الشركة خلال الدورة المحاسبية.			
24	خلو القوائم المالية من كل أشكال التحيز في القياس المحاسبي لجهة معينة.			

المحور الخامس: نظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

الرقم	البيان	درجة المقياس		
		موافق	محايد	غير موافق
1	تبني النظام المحاسبي المالي ترتب عليه عرض وسحب القوائم المالية في أي وقت من السنة.			
2	النظام المحاسبي المالي ساهم في تعديل نظام المعلومات المحاسبية للكشف عن المخاطر الاقتصادية المتعلقة بالشركة والزبون			
3	التغيرات التي عرفها نظام المعلومات المحاسبية لشركتكم نتيجة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي هو القدرة على الكشف على الأخطاء والتلاعبات.			
4	التغيرات التي عرفها نظام المعلومات المحاسبية لشركتكم نتيجة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي هو المرونة العالية وإخراج دقيق للقوائم المالية.			
5	التغيرات التي عرفها نظام المعلومات المحاسبية لشركتكم نتيجة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي هو القدرة على تحديد المعالجات المحاسبية المناسبة لكل عملية.			
6	النظام المحاسبي المالي ساهم في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.			
7	النظام المحاسبي المالي ساهم في بناء نظام للمعلومات المحاسبية نعتمد عليه في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.			
8	تبني النظام المحاسبي المالي مكن من إعداد نظام معلومات محاسبي يعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للشركة.			
9	النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين طرق التقدير التي يتم من خلالها تحديد النتيجة المحاسبية			
10	النظام المحاسبي المالي حسن في الوثائق التي يتم من خلالها تتبع الممتلكات المتعلقة بالشركة والزبون.			
11	النظام المحاسبي المالي ساهم في الحفاظ على حقوق الشركة والزبون وذلك من خلال إزالة كل ما هو غامض ومسبب للخطر في نظام المعلومات المحاسبية.			

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص :المحاسبة المالية

الملحق رقم **(59)**

تحكيم الاستبيان استمارة

" تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)"

أستاذي الفاضل

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى تشخيص واقع الممارسات المحاسبية داخل شركات التأمين و أهم التحديات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع وذلك من خلال الإجابة على كل فقرة من فقرات المقياس، وحتى يكون المقياس صالحا ويعطي نتائج صحيحة لابد من تحكيم هذا الاستبيان .

ولأننا نشعر أنك أنت الذي تستطيع إعطائنا صورة حقيقية على صدق وثبات الأداة فإننا نرجو منك قراءة كل عبارة من عبارات المحاور بدقة ثم تجيبنا عن كل سؤال من الأسئلة التالية:

1- هل الصياغة واضحة ومفهومة؟

2- هل تتناسب تعليمات الإجابة **(موافق/محايد/غير موافق)** مع عبارات المقياس؟

3-هل كل فقرة من فقرات المحاور تقيس جزء من الظاهرة محل القياس؟

4-هل مجموع فقرات كل المحاور تقيس الظاهرة محل القياس؟

ملاحظة

1- يرجى من أساتذتي المحكمين إن كانت لهم تعليقات حول فقرة من فقرات المقياس أن تكون التعليقات بمحاذاة الفقرة ليسهل تناولها .

تعليقات المحكمين

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

استمارة مقابلة

الملحق رقم (60)

اسم الشركة:..... نوع الشركة: وطنية ☐ خاصة ☐

المؤهل العلمي: ..... الوظيفة التي يشغلها.....

عدد الدورات التكوينية حول النظام المحاسبي المالي: لم يري أي دورة ☐ دورة واحدة ☐ دورتين فأكثر ☐

عنوان المقابلة: التحديات و المشكلات التي تواجه الممارسات المحاسبية في شركتكم في ظل وجود النظام المحاسبي المالي الجزائري

المحور الأول: تحديات ومشكلات متعلقة بالقياس المحاسبي

الرقم	التحديات والمشكلات
1	
2	
3	

المحور الثاني: تحديات ومشكلات متعلقة بالتسجيل المحاسبي

الرقم	التحديات والمشكلات
1	
2	
3	

المحور الثالث: تحديات ومشكلات متعلقة بالإفصاح المحاسبي

الرقم	التحديات والمشكلات
1	
2	
3	

المحور الرابع: تحديات ومشكلات متعلقة بنظام المعلومات المحاسبية

الرقم	التحديات والمشكلات
1	
2	
3	

المحور الخامس: تحديات ومشكلات لها علاقة بالممارسات المحاسبية

الرقم	التحديات والمشكلات
1	
2	
3	

الملحق رقم 61)

استمارة الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة
01	أ.د عمر عزاوي	جامعة ورقلة
02	د بلخير بكاري	جامعة ورقلة
03	أ محمد حسان بن مالك	جامعة ورقلة
04	أ محمد السعيد سعيداني	جامعة الأغواط